



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الغياض والنباتات والحيوان
والإنسان ما لا يحصى ولا
يعد ولا يدرى ولا يعلم
سوى الله العليم الغني

مكتبة
المطبع
الكتاب

في المطبع
المطبع
المطبع

د. ٣٠٠٠٠

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

[illegible]

يكون الخلع ذكرا أو أنثى لا يفسخ النكاح ما لم يكن الزوجان قد اتفقا على ذلك
في غير ما ذكرناه من زيادة أو نقصان أو غير ذلك مما ذكرناه من أسباب
بالإجماع أنه لا يفسخ النكاح إلا بالاتفاق بين الزوجين أو بإذن الحاكم
فقط ويلزم أن يكون الزوجان قد اتفقا على ذلك أو بإذن الحاكم
شتر من معنى الطهر وهو طهر من الحيض أو من غيره من أسباب
منه من وقت منتهى الطهر إلى وقت منتهى الحيض أو من غيره من أسباب
تعد ثلثه لانه من غير ما ذكرناه من أسباب الطهر أو من غيره من أسباب
الطهر فلا يجوز ما لا يفسخ النكاح إلا بالاتفاق بين الزوجين أو بإذن الحاكم
وبعضنا من الثلث لأن بعضنا منه قد مضى وإن لم يمتسب منها أو يؤخذ ثلث آخر أو سوى هذا القدر يكون خلعاً
وبعضنا وعلى كل تقدير يفسخ كل موطن يخص النكاح هو ثلثه واما إذا كانت المصلحة في الطهر أو في غيره من أسباب
لم يفسخ من غير ما ذكرناه من أسباب الطهر الذي وقع فيه الطهر أو في غيره من أسباب
على الشافعي كل ما استيطم له طهر أو غيره من أسباب الطهر أو في غيره من أسباب
الجميع يجوز أن يذكر ويراد به بدون الثلث كما في قولنا الحج أشهر معلومة بخلاف ثلث أو ثلثي أو ثلثي
نفس في مدلولها واما قوله تعالى فلو طلقوا بعد ثلثين من غير ما ذكرناه من أسباب الطهر أو في غيره من أسباب
وذلك لأن يكون طهر أو غيره من أسباب الطهر أو في غيره من أسباب الطهر أو في غيره من أسباب
فيه لانه لم يفسخ إلا بما عدا ذلك من غير ما ذكرناه من أسباب الطهر أو في غيره من أسباب
يعتبر شدة الطهر الذي يفسخ فيه ثلث من غير ما ذكرناه من أسباب الطهر أو في غيره من أسباب
وإنما نأمر بالشافعي في قوله الملقاة من قبلهم الآية بوجه متعدده قد ذكرناه في تفسير الآية
بالسنة التي فصلت فيها الآية من المصنف أو غيره من أسباب الطهر أو في غيره من أسباب
أربع منها ما تم إلا أن فسختها ما سيجي وأورد بين هذه المآلة والثلث فمفسر للثان في ح

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فيكون الوجه في صحة ما يوجب من الامانة والندب بعد الفضيحة ان يكون محتمل في قوله لا يمتنع ان يصح
 لازمة للمبرور ولا تفحص عنه ولا يكون المبرور منه ما من غير الصيغة وهو الفعل في هذا الفضيحة او في ان لا يمتنع
 واجتهاد على الشخص كما هو صحتها الا يفهم من المبرور بغير الصيغة وهو الفعل فيكون ايضا للفراد في
 قوله لا يمتنع ان حمل على اللازم لا يستبعد فيكون بطلان الفعل للفراد في المعلوم لا يوجد بدون المبرور فلا
 يفهم في الاشتراك فيه فيجب ان يحمل اللازم على اللازم كما هو في الابرار بعد المبرور ولا يمتنع ولا الصيغة
 بدون المبرور فقد فهم في الفضيحة ان لا يمتنع ان يكون جميعا كانه ثم صرح بعينه ذلك في نسخة الترافع
 في حق ما يكون الفعل موحدا في اى اذ كان المبرور موحدا بالصيغة لا يكون فعل النبي صلى الله عليه وسلم موحدا على التام
 من غير موافقة عليه السلام خلافا لبعض اصحاب الشافعي رحمهم الله يقولون ان فعل النبي محمدا هو حسب
 اما لا يمتنع ان لا يكون المبرور في الحكم المطلق في حكم الوجوب في هذا الخلاف وبينهم في كل ما لا يمكن
 وهو ان لا يمتنع ان لا يكون المبرور في الحكم المطلق في حكم الوجوب في هذا الخلاف وبينهم في كل ما لا يمكن
 مثل ذلك في الحكم المطلق في حكم الوجوب في هذا الخلاف وبينهم في كل ما لا يمكن
 الشغل خلق قبله حتى لا يكون له من قبله ولا يمتنع عليه السلام اصحابه عن صوم الوصايا في كل ما لا يمكن
 في حق النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما لا يمكن في حكم الوجوب في هذا الخلاف وبينهم في كل ما لا يمكن
 ويستفيق في ان لا يستطيعون الصيام متواليين بالليل والنهار في قوة روحانية عند التبع وهو في حق
 من شراب الحمية كما قال قائل في ذلك المصنف في شراب وكل شراب منه كسرة ولله اتمري في المصنف
 فيصطرون في شراب في الاربعينيات يخرج من الكراهة وهذا في صوم الفريضة في كل ما لا يمكن
 كان يصلي باصحابه في كل يوم فلما اتفقوا على الصيام قالوا انما كان في كل يوم في كل ما لا يمكن
 فعلى ان لا يصلي عليه السلام ان فيهما قدرا اذا جازوا في كل يوم في كل ما لا يمكن
 قدرا فيصلي عليه السلام في كل يوم في كل ما لا يمكن في كل ما لا يمكن
 قالوا لا يصلي عليه السلام في كل يوم في كل ما لا يمكن في كل ما لا يمكن
 اصل في كل يوم في كل ما لا يمكن في كل ما لا يمكن

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

Handwritten signature in Arabic script, likely belonging to a member of the committee or a witness.

[illegible]

لا يكون له نصيب من ثمنه عند الفوات والقيمة فيه في اوراقه الدسم في يوم النسخ غير معقول لانه انما هو كالموت
فيجب ان لا يكون نصيبا له بالصدق بعين الشاة او بالقيمة بعد فوات اياها فاجاز بان
الصدق له بالقيمة او بالشاة بعد فوات الايام لا حيا طالما للفقهاء ذلك لان في اياها تحتمل
ان يكون له نصيبا وتحتمل ان تكون خاتما بان يكون بالصدق بعين الشاة فهو لقيمة احد الامسا
ينتقل الى التفتيش لاجل النصيبه لان المسلمين في شيا من الماله تعالى في هذا الايام والقيمة انما تكون
يا طيبه لانه لم يرد عند الله سبحانه كبر البراق من الدسم لكون اول تناول الناس من طعام نصيبا
المكره فوام كانت الايام موحدة قلنا ان التفتيش اصل برهنا والى بالنصوص او اجازات لا
صرا الى اصل قلنا ان التصدق بعين الشاة او بالقيمة هو الاصل فحكمتا به ثم اذا اجاز العام
ثم غفل عن هذا الحكم ولم يفتقر نصيبا فليكن كان العام الاول ثم كما فرغ انهم من ان انواع
القضاه في حقوق الدسم شرح في بيان العبادق ومنها ضمان المخصص بالمثل وهو السابق او
بالقيمة اي من انواع القضا ضمان الشيء المخصص بالمثل فيما اذا غفلت شيئا او ستهلكه وجب التفتيش
الناس او بالقيمة فيما لم يكن له مثل وكان له مثل ولكن الضرر عن ايدي الناس هذه التفتيش القضا ومثل فقهاء
لان الشان القيمة كلاهما مثل معقول اما الاول فظا پر اذ هو مثل صورة ومعنى اما الثاني اذ هو
مثل معنى وان لم يكن صورة ولكن الاول كامل والثاني قاصر ولها قال هو السابق الى التفتيش
سابق على التفتيش فوام وجد المثل الصوري لم ينتقل الى التفتيش المضموني فتنبه على التفتيش
بمثل معقول فوام كان قاصرا لئلا ينتقل هذا التصور في حقوق الدسم فان قضا الصلوة بالجماعة كالان
وقضا بانفسه قاصرا فلم يفتقر الى التفتيش لاننا نقول عند هم قضا الصلوة بنفسه اكمال وبالجماعة اكمال
فيحتمل ان القضا على حال الا اذا ضمان النفس والاعراف بالمال هذا التفتيش القضا بثل غير معقول فان
ضمان النفس لانه خطا بكل الدية والاعراف بالقيمة بخطا بكل الدية او بعضها غير مدرك بالعقل
مما لا يبين الا دعي بالمال المقتضى حجب المال المملوك المقتضى وانما يتمر به الدية لا التفتيش

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible]

الانتماء بطريق العبد المستعمل كماله حقيقة فيم الكمية اي محله حقيقة في الاستعداد لانه كان اسما لم ينفذه وبنده
القدرة شرط في كمال العبد والحياتية دون البدينية وهو اسم هذه القدرة شرط له واما الواجب كما امرت القدر
بما فيه يتبع الواجب اذا تمتشفت النفس الواجب لان الواجب كان باثباتا ليس له في بدو القدرة يتبدل
الى العسر العسر حتى ينطو الزكوة والعسر والخروج بهلاك الباطل يخرج على قوله وهو فهم هذه القدرة يعني ان الزكوة
كانت واجبة بالقدرة البدينية لان التمكن في ثبتت بلك اصل المال فاذا اشتبهت الضابط بحولي
فلم ينفذ في هذه البدينية فاذا بلك الضابط بعد تمام محول سقطت الزكوة او لو بقيت عليه لم يكن
الانتماء وعند الشافعي ربح لا تسقط لتقرر الواجب عليه بالتمكن بخلاف اذا استهلكه او اتي عليه زجره
على التقدي وبنده اذا اهلك كل الضابط لو بلك بعضه يبقى بقسطه لان شرط الضابط في الاستعداد
لم يكن الا للفساد لا للقيمة اذا ادا وبيع من اربعين كادار خمسة وراس من باقين فاذا وجد الغنم
ثم بلك الشاة في البقية في الباقي بقدر خمسة وكذا العشر كان واجبا بالقدرة البدينية لان
التمكن فيه كان بليس الزكاة فاذا اشتبهت قيام تسعة الا عشرة عشرة كان ذلك على ان يجب بطريق
البيع في بلك الخارج كله او بعينه بعد التمكن من التسعة في بطل العشر بخصته لانه اسم اصنافي لقية هي
وجوده كمال البدينية وكذا اخراج كان واجبا بالقدرة البدينية لانه يشترط فيه التمكن من الزكاة
ينزل الى طوره وجود آلات الحشر وغير ذلك فاذا اطلق الارض ولم يتخرج بغيره يخرج لا يمكن التقدير
فيها ما يعرف ولا يقضي به بقاء العشر فان لم يشترط فيه يخرج اربعة حتى يؤول الى التقدير وكذا اذا
لم يعطل وزرع ما طمست الزرع او تسقط عنه اخراج لانه واجب بالقدرة البدينية بخلاف الادنى حتى لا يعطل
الرجوع وصدقة القطر بلك الثقل بان التمكن بطريق القابلة يعني ان لبقاء القدرة المكنة ليس شرط لبقاء
الواجب لانه شرط محض لا يشترط بقاء كالمشهد في باب الخراج فاذا زال القدرة المكنة يتبع الواجب وان
يتبع كجرحه بلك المال لان الحج غيبته بالقدرة المكنة لان الزاد يقتضي به الراحة الواجبة
او ان ياتى من امر ادا راجح واما ليسر فانما يقع بخلافه واما كالمشيرة وعنوان فخصته

وقد استحققت له في هذه وجوه من هذا القياس من وجوه عاشرها فانما يجب جوازها لانها ليست بجزء من حكمها بل هي
 منصوص الجواب الاول في قوله فائدة التحليل فبينا وبينه يظهر في قوله عليه السلام من جملته على كون
 فرائضها خير مما فيها فليكن فيه علم ليات بايدي هو خير فانه يدل على وجوب تقديمه على الكفارة على
 الجنب وقد نسخ وجوب تقديمه بها بالا جماع ولكن بقي جوازها عنه وعليه من عندنا اصلها ثم لما فرغ
 من بيان حسن الجواب به وعلقه فانه شرع في تفصيله المطلق الموت فقال لا يبرأ من ان يطلق عن
 الوقت اجماعا انما يطلق غير مقيد بوقت يفوت بفوته كالزكوة وضدقة الفطر فانها بعد وجوب
 التسبب في كل المال في الراس الشرط اني حولان الحول يوم الفطر لا يتقيدان بوقت ليقوتان بغير
 بل في كل ما اوتي يكون ان كان المستحب التحجيل وهو على التراخي خلافا لذكره في اي هذا الامر المطبق
 محمول عندنا على التراخي ايضا لا يجب الفوف في اداها بل يسع تأخيرها وعند الكرخي راجح لا بد فيه من الفور
 احتياطا للاحكام العبادية في تأخيرها بالتحجيل لا يعني انه لا يصح تأخيرها وعندنا لا ياتهم الا في آخر العمر وصحت
 او ان كانا من وقت لم يوفروا ولا ينالوا اشار اليه بقوله لا يعود على موضعين باللفظين احثي وجوب
 الامر باللفظين كان هو التسبب في كل ما كان محمولا على الفور لغاوه على موضعين باللفظين يكون في وقتها
 في موضعين ومقيد به اي الثاني امر مقيد بالوقت وهو اربعة اقسام لانه اما ان يكون للوقت طرفة البصر
 وشهر الحول او سببا للوجوب فهو النوع الاول والمراد بالظرف ان لا يكون عيارا له بل بالفضل
 والمراد بالشرط ان لا يصح المماصور قبل وجوده ويقتضيه بغيره وانما هو بالسبب ان لهذا
 الوقت تأثير في وجوبها ما هو بغيره ان كان المؤثر الحقيقي في كل شيء هو الله تعالى ولكن ايضا في
 الوجوب الظاهر سببا للوقت لان في كل حصة وحصول لغتية من الله تعالى الى جانب العبد
 وبقوة تسمى الشكر في كل ساعة وانما انقض بغيره بالافاقية لا ميسرة بالعبادات لعلتها وتجب
 ان يفرج ما لا يفسد الى المحرم في تخصيص المعاش ان ينفرد الوقت في العبادة كوقت الصلوة
 فان الوقت بغيره افضل عن الا ابا اذ في على حسب من غير افلاطون فيكون فارقا ولا يصح

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

يود فيها عينية بل في خبر آخر لا يسمى قضاء كما كانت في اليمين فانه يخرج في كفارة تهاين ثلثة اشياء اطعم عشرة
 مساكين او كسوتهم او حررتهم فان عين واحد منها باللسان وبالقلب لا تعين عنه التمسك بالمال بل يوفى
 ادى احدا شعبا فان ادى غير عينية او بالعين بوديا او يكون معيارا له وسببا لوجوب كسبه رمضان على كل
 على قراءة ان يكون ظرفا وهو النوع الثاني من الانواع الاربعة للموت فلا فرق بينه وبين القسم الاول
 ان يكون الاول ظرفا وهذا معيارا والمعايير التي استوعب الموت والافضل عنه فيطول الجواب في التفسير
 فان الصوم بطول النهار ولتقصير بقصره فيكون معيارا في وجوبه ايضا فانه اختلف فيفضل
 الشهر كله الصوم وقيل الايام فقط دون الليالي ثم قيل اخبرنا الاول من الشهر سبب لوجوبه
 تمام الشهر وقيل بل كل يوم سبب لصوم عليه وقد ذكرنا كل في التفسير الاحمدى ولهم في ذلك ما ذكرنا
 للملاد اربع اشياء شرط للملاد والغير الكفاية بالغير ان ثم فرض على كونه معيارا في تفسير غير معيارا في
 شهر رمضان معيار الصوم بغير غير رمضان في رمضان قال عليه السلام اذا انسحبت من رمضان فلا صوم الا
 عن رمضان الا شريطة التعيين بان يقول الصوم قد نويت ففرض رمضان ان هذا التعيين انما شرع
 في الصلوة لكون فيها ظرفا صاعدا للغير لا لغيره بغيره وقال الشافعي رحمه الله لا بد من تعيين التعيين
 قياسا على الصلوة وقال زفر جرح لا حاجة الى اصل الشبهة ايضا لانه متعين بتعيين الله تعالى في خبر الامور
 او سببها وهو فيما قلنا في معياره يطلق الاسم ومع الخطا في الوصف لتفسيره على ما سبق اي فيضا
 صوم رمضان بطلان اسم الصوم بان يقول نويت الصوم ومع الخطا في الوصف ايضا بان يكون
 انفل او واجبا آخر فلا يكون الا عن رمضان المراد بهذا الخطا في الوصف ايضا لانه في الظاهر ان
 في الخطا في سائر في هذا الحكم الا في المسافر نيوي واجبا آخر عند التحقيق شرح استناد من يفكر في هذا المعيار
 مع الخطا في الوصف في حق كل واحد الا في المسافر حال كونه نيوي في رمضان واجبا آخر من القضاء
 والكفاية فانه يقع على نوى الاسر رمضان عند التحقيق لان وجوب الملاد لما سقط في حقه بغيره
 من الملاد بغيره واجبا آخر عند نواها لا يصح لان شهود الشهر في حقه كالقصر وانما حصل بالانفصال

[illegible]

انتم خير مني في العلم والدين
والعلماء الذين هم خير مني في العلم والدين
والعلماء الذين هم خير مني في العلم والدين

ويعجز انما فصل بالاجزاء الاولى ما يخرج انما فصل بالاجزاء الاولى ما يخرج انما فصل بالاجزاء الاولى ما يخرج
بمنه في ان يتغير عليه المان بخبر الاول لانهم شرابه عند كجهج جهر حتى في سبب كل الاثمة سوى ابي حنيفة الى
استحباب الادارية وكذا الخبر الثاني فقل للرجل خلافيه في فريخ يذكره وبذلك اذا اذاع في الصلوة في الوقت فاما اذا
الصلوة عن الوقت في هذا الوجه الى حمله الوقت انه قد زال السان عن جعل كل الوقت مبداء وهو كونه ظرفا للصلوة
لم يستجب الوقت فلما كان كل الوقت سببا للتصاوير وهو كمال تحليته تجب الصلوة كانه فلا يتبادى الا في الوقت الكمال
والا يشار بقوله فغيره لا يتبادى عصره في الوقت انما فصل بخلاف عصره ليعني فلا يكل الى سبب وجوب عصره
الوقت انما فصل في الم يوده في الاجزاء الصلوة بسبب وجوب عصره لاس من جعل كل الوقت الكمال فلما يبادى
عصره لاس في وقت انما فصل لانه لما فانت الصلوة عن الوقت كان كل الوقت سببا وهو كمال ما يعتد به
اجزائه وان كان شتميل على الوقت انما فصل فلا يصح فصله الا في الوقت الكمال ويتبادى عصره كونه الوقت
لانه لما لم يوده في الوقت الاول انما فصل شرعه في الاجزاء انما فصل كان هو سببا لوجوبه في يوده
بما وجب لا يقال ان من شرع في صلوة العصر في اول الوقت ثم مده بالتعديل والتطويل الى
ان غربت الشمس فان مده الصلوة قد تمت ناقصة وكان شرعها في الوقت الكمال لا يقول
منها يلزم عند الضرورة اقتبائه على العبد بتمية فان الغيرة في كل صلوة ان يودي في تمام
الوقت فلا حترار عن الكراهية مع الاقبال على الغيرة مما لا يجتمع قط فصل في الكراهية من الكراهية
ومن حكمه شرطية التعيين ان من حكم هذا القسم الذي يظهره شرطية التعيين ان يقول في وقت ان
ظهر اليوم ولا يصح بطلان بتمية لانه لما كان الوقت طرفا صالحا للوقت وغیره من الزواجر والقضاء يجب ان
يعين النية ولا يسلط لضيق الوقت اى في اضافة الوقت عن الوضوء بالتعريف الى آخره
او بسبب في مده او سببا لا يسلط التعيين عن فتمية لانه انما جاز الضيق بسبب انما جاز في
الاصل كانه سعة ولا يتعين بالتعيين الا بالادار اى لان علم واحد اول الوقت او وسطه او سببه
لا يتعين بتعنيه للسنة او القصد الا اذا اذاع في اذاع في وقت او كونه في الوقت يتبعنا اوله لم يوده

[illegible][illegible][illegible][illegible]

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله تعالى في كتابه في شرح الأصول الفقهية

الافعال الخمسة يقع على القسم الاول والمراد بالافعال الخمسة ما يكون جانياً على المعلوم في القدرين من الشرع
بأنه على حالها لا يتغير بالشرح كالقفل والزبادي وشراب الخمر بعينها بعد نزول الخمر في حالها ولا يوراد
حرفها حتمية معلومة كالحسن لا يتوقف على الشرع فالله تعالى عن هذه الافعال عمداً لا إطلاقاً وعدم الموانع يقع على ارجح
البعيدة الا اذا قام الدليل على خلاف ذلك كما لو كان جازماً كمنع خمرهم لغيرهم من فعله في القوام الذي ليس عن الامور الشرعية الشرعية
على الذي يصلح وصفاً له فلو كان الافعال الخمسة هي التي انتهى عن الامور الشرعية لكان يقع على القسم الثاني
التي يقع عليها المعنى محل على ما يقع لغيره وصفاً والمراد بالامور الخمسة بالغيرت معانيها الا معانيها لغيره
الشرع بها كالمصروف والبيع والاحارة فانهم هو لا مسكن في الامور زيدت عليه في الشرع شيئاً لغيره
زيدت عليه شيئاً والبيع بما لا مال في نظر زيدت عليه بالية العاقرين ومجانية لغيره وغير ذلك والاحارة
بما لا مال في المنفعة زيدت عليه بمسئولية استأجره والاحارة والخدمة وغير ذلك انتهى عن هذه الافعال
يصلح على الصحيح الوصف الاول الدليل على كونه قسماً الخمسة هي عن سبب المنفعة التي لا يوراد المصلحة لان القسمة
المنفعة فلا يتحقق على وجه يزيل القسمة في وجهه دليل على انه حوالا لغيره في سبب المنفعة لغيره في وجهه
الافعال الشرعية غير هذا فاقول لشافعي انه يقتضي القسمة وهو كمال قياساً على الاول على ما يأتي وقول لقول
ان انتهى بمراد بعدم الفعل مضافاً الى اختياره الذي وفان كف عن الشيء عنه باختياره بناء عليه والاعتبار
عليه وان لم تكن اختياره في ذلك لكف اختياره لغيره لا سيما كما اذا لم يكن في الكفر ما يقال له لا تشرب هذا
لغنى وان فعله لوجود ذلك لبا سمي بها فالاسل في الشيء عدمه ان اختياره والقسمة ثابت في الشيء
ضرورة حكمه النهائي فيحقق هذا القسمة على وجه يزيل القسمة في الشيء الذي لا يوراد المصلحة في القسمة
الشيء اختياره لا اختياره اختياره في اختياره اختياره في اختياره اختياره في اختياره اختياره في اختياره
بفعل الزبادي باختياره ثم كونه لغيره في الشيء الذي لا يوراد المصلحة في القسمة
ان يكون اختياره في الشيء الذي لا يوراد المصلحة في القسمة في اختياره اختياره في اختياره
يختص بالان يكون ذلك الفعل شرعاً باختياره لغيره في اختياره اختياره في اختياره

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله تعالى في كتابه في شرح الأصول الفقهية

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله تعالى في كتابه في شرح الأصول الفقهية

[illegible]

[illegible]

احترار عن التكرار فانه متداول الا فراد على سبيل العهد لشيء من الشئ وانما كسبوا الامم بالتداول
من سبيل الامم واتباع الفخر الاسلام فانه الشيعه عند في العام الاستغراق بجميع الافراد جميعا كسبوا التكرار
عام وعند الامم التي تشرط في العام استغراق جميع الافراد جميعا كسبوا التكرار
فيما يتناول له قطعا بيان كما يريد بيان فانه يقول في جواب الحكم على من قال ان الشيعة لا يقتلوا ولا يحرقوا ولا يجلدون
من جواب اصحابنا انما هو في حقهم الدليل على صحت قولنا فينا والله على من قال انهم لا يجلدون ولا يحرقون ولا يقتلون
الا انهم لا يقتلون ولا يجلدون ولا يحرقون ولا يجلدون ولا يحرقون ولا يقتلون ولا يجلدون ولا يحرقون ولا يقتلون
الا انهم لا يقتلون ولا يجلدون ولا يحرقون ولا يجلدون ولا يحرقون ولا يقتلون ولا يجلدون ولا يحرقون ولا يقتلون
ولا يقول هذا احتمال ناش من جهل دليل هو لا يعتبر واذ خصصنا بعضنا بعضا كان احتمالنا شاعرا ان في بعضنا
ففي العام قطعي فيكون مساويا للجنس حتى يجوز نسخ النسخ اى بالعام لانه لا يشرط في ذلك نسخ
يكون وما لا يفسخ او خير منه كحديثنا في نسخ نقول عليه السلام من قول من يقول في نسخنا
ينسب ان في عينية تغيير غير الذي هو اذا وبعرفات حديدهم واولى من ان يكون من نسخنا ان يكون من نسخنا
المنسوخة في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا
وليسوا من البنا واولاها نسخنا في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا
فانذروا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا
في امارته واولاها نسخنا في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا
عليه السلام في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا
كما تيسر من الاصل في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا
للمنفردة على عودتها في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا
البقر حيا الى ابراهيم فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا
نستنسخها من الاصل في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا فاصبحت الوانهم في نسخنا

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the manuscript's content.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۲
 ۱۱
 ۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

[illegible][illegible]

تفسير لا واحد في موالدي بحسب الشافعي في قوله وهو معنى قوله وعند الشافعي في قوله
حتى قال لعمري الرقبة المذكورة في الكفاية فانه يقول ان لفظة رقبة في قولنا نفع تحرير رقبة عامة
والكافرة والسودانية الجنيادة والنسب والجنسية والعلمية والمدة وغير ما وقد خصت منها الرقبة والمدة
ومنها بالاجماع فاحضر منها الكافرة بالقياس عليها ونحن نقول ان تخصيص الرقبة ليس بجعلها
غيره بل تحت الرقبة المطلقة او هو كانت حينئذ الرقبة المطلقة يكون مسلمة عن العيب المدبرة
غير مملوكة من جهة ما يتبعها ولها اسم الرقبة ولا معنى ان القياس عليه الكافر في تخصيصه ولنا في هذا المقام
مثالان الاول ان المطلق يخرج على اطلاقه الثانية ان المطلق يفرض الى الفرد الكامل فالاول
حتى لا يضاف كالايمان الكفر الثاني في حق الذات كالزمانة والعمرى قال صاحب التلخيص ان هذا
نزع لفظي لا يقول الشافعي ثم تحرير الرقبة الطهارة وانما يقول تحرير رقبة واحدة فقط
ونحن باطلاق الاعموم لا يستلزم ان يسمى هذا اطلاقا او عموما وانما هي صفة لصفة عامة تجمعها
الاشدنا مما سبق كانه قال في الاستبصار لا اذا كانت موصوفة لصفة عامة فانها تعم لكل ما يردت
بها الصفة والخاصية في امزاج ما عداها بالاجماع والاستعمال الا في فهم الصفة هو الخصوص والالتفات
بالمسبب ولما لم تكن عامة اذا كانت تلك الصفة في نفسها خاصة كقولك كذا لكذا لا في الجمل
ولدي فان الولد لا يكون الا واحدا ولكن هذا العمل اكثر من لا كلي فالافيدت لعمري بدول الصفة كما في
قوله مرة يميز من زيادة وقوله علمت نفسي اخضرت علمت نفسي فاست وقد تقرر بالصفة كما
قال المد لا تفرق بين امرأة كوفية حتى بحيث يخرج امرأة واحدة مثل فوكا كفت رطلها

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وہی جیسا کہ میں نے پہلے عرض کیا ہے کہ یہ سب کچھ ایک ہی چیز ہے۔

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

بعد الفسحة الانفا كفى واما الجمل افاز ال خضار فابا لعل فلفي باول بغيره ولكن من اقسام البيان
المواظبة على الطول ليعا سوا حصل في غير الوحد القياس و نحوه فلا تاتي انه لا يشعل باو ا حصل فلفي
خبر الواعد بالقياس قطع ثم السرج من يشرك فلا يكون بالتالي في الصيغة وقد يكون قياس في البيان
كما في القرر بالنظر الى نفسه بالنظر الى مثله وقد يكون بالنظر الى البيان كما في قوله ا حصل لكم تسليم الصيام
الزيت فخرانه من اجل في قوله ا حصلوا والحقنا سحرانه من اجل و كذا العمل على احتمال ا حصلوا في حكم الماوان
البعين باجاء تاويل في حقه احتمال ان لا يخلو ويكون الصواب اجماع الاخر واما ا حصل ان طهي و جيب العسل فخر قطع في
العلم فلا يكفر جاز ثم في تقسيمه ان في قولنا الطاهر فاسم الحكم طهر المراد بالاسامع بصيغة في
او يحتاج الى الظاهر لعل كما في مقابلتها ولا يرد على الصيغة شي اخر من السوق و نحوه كما في انفس فخر في
بدا لعل في الصيغة كمن شير طفي فاذ كونه السامع من ان لسان و ازيد لفظ الكلام شارة الى ان
تقسيمه فاعلم ان الكلام كالمربع كما ان الاول في الثالث يتصل بالكلمة والمراد من الطهر في قوله ما طهر
اللفظ فلا يرد ان التعريف في نفسه وحكمه وجوب العمل بالظاهر على سبيل القطع و ايضاً في صريح
الحكمه والكفارة بالنظر لان غايته ان تحيل المجاز وهو احتمال غير ناش من دليل فلا يعبر واما انفس فخر اذ
وضوحا على الظاهر من الكلام لاني انفس الصيغة يعني ففهم منه معنى انه يفهم من الظاهر سبب الكلام ساق
ذلك الظاهر لعل المعنى لا يخبر ففهم منه الصيغة و هو فيها دليل القوم ان في انفس فخر السوق في الظاهر
فهم السوق فيكون منها سبباً فاذ قبل جاز في القوم كان اضافي معجى القوم واذ قبل رايته فلا مانع
جاز القوم كان اضافي الروية طاهر معجى القوم ولكن كرفي عامه الكتب انما الظاهر انهم من ان يشترط في
السوق و لا انفس شرط في السوق القبة و كذا حال كل قسم فخره من المفرد الحكم فان يعقبه في من بعض
يوجد الا في الا على ان يكون بينهما عموم و خصوص مطلقا و حكمه وجوب العمل بما فرض على احتمال ما روي في خبر
الاجاز اي حكم النص وجوب العمل الذي وضعه مع احتمال ما روي كان في معنى المجاز و كذا التاويل
قد يكون في ضمنه ان يعقبه بان يكون عاماً في كل قسم فخره من المفرد الحكم فان يعقبه في من بعض

البيان في دسيسة عدم الصفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
تعال في انا اجل فاجاز تحت فيه حاد في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
ثم الطلوع ثم الدال في حاد في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
المراد في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
او انما في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
و انما في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
بانا في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
المراد في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
زاد في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
المشاهير في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
بيان في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
و انما في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
الصفا في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
والاو في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
بنا في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
ليس في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
بنا في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
الحال في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
تبع في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا
و انما في صفا فاما انما علمنا ان او انما في صفا القارورة وبيان في صفا

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروساً لمن يتفكر فيها
وذلك ما يقوله الله تعالى
الذين هم على آياتنا
مستغترون

والله اعلم بالصواب

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible]

الاولى للفظ مجازي وشرحه بالشرح بالعكس فالشأن في شرح حمل السكاح بهما على معناه المتعارف فلا يثبت حرمته
بالاونا ونحن على ذلك في ثبوت حرمته بصحة ما قبله من الاستحسان اجتماعا مراديين بل في الاستحسان تمت
الاستحسان اي استحسان السكاح بمعنى الحقيقة في المجازي حال كونهما مراديين باللفظ واحد وان يكون كل منهما متعلقا
بمكان نقول الكلام لا سعة وشره السبع والوجه في الاستحسان ان اللفظ بالنظر الى هذا الاستعمال مجازي
اللفظي مع حيث يمكن الجمع بينهما كما في هذا المثال كلفان اذا لم يكن كالموجود بالاجابة في الامر والانزعاج
جواز استعمال اللفظ في معنى مجازي يكون تحقيقه من فراه على سبيل عموم الجواز كما سيأتي ولا في المثال في معنى
الحقيقة المجازي مما يثبت يكون اللفظ متصفا بكونه حقيقة ومجازا وكذا الانزعاج في جواز اجتماعهما باحتمال
اللفظ اياهما وبما يشهد بالظاهر من شبهة من غير الارادة كما سيأتي وانما النزاع في ارادتهما معا يستحقان اجتماعهما
بجواز عندنا لا يجوز فليس كما استدلوا بحقيقة في عدم العرف والاستعمال الصحيح او في ذلك كما استدلوا
بالعكس فقال كما استدلوا ان يكون الشوب لوطا على اللباس في عارته في زمان واحد يعني ان اللفظ للمعنى
اللباس المنخفض الجاز كما ان الشوب للملك فكذلك استعمال الشوب لوطا في حاله واحدة بطريق الملك والعارية
نفسها مما يلى كذا كما استعمل اللفظ الواحد بطريق الحقيقة والمجاز محال والافضل في المثال ان يقول كما
استعمل ان ليس الشوب لوطا لاسبان احداهما بطريق الملك والاخر بطريق العارية ليكون اللفظ غير
الشوب المعينان بمنزلة اللباسين الحقيقة والمجاز بمنزلة الملك والعارية ولا يلزم ان المراد من اذ لم يستعمل
الشوب لوطا من المهرين لاسبان صيد في عليه لاسبان بطريق الملك والعارية جميعا لانا نقول ان الشوب
ليس بطريق العارية لان المهرين لم يملك الشوب حتى يعبر الراس ولكن بطريق الملك لان حق المهرين كان لوطا
فانما لوطا لهما عارضا بالملك فيكون لاسبان بطريق العارية فقط لانه لا يظهر ثبوت الملك من الشوب في
غنية ثم شرح المصريح في الفقرات بعد ذلك فقال ختمنا ان لو صنف للموالي ما يتناول هو الى المولى اذا كان
له موقوف او موقوف لمصنف فثبت ان هذا المولى موقوف بين العتق والاداء موقوف للملك وموقوف على
موقوف الموقوف فثبت ان هذا المولى موقوف على المولى الذي له موقوف موقوف جميعا بتبطل الوجه في الموقوفين

الاولى للفظ مجازي وشرحه بالشرح بالعكس فالشأن في شرح حمل السكاح بهما على معناه المتعارف فلا يثبت حرمته
بالاونا ونحن على ذلك في ثبوت حرمته بصحة ما قبله من الاستحسان اجتماعا مراديين بل في الاستحسان تمت
الاستحسان اي استحسان السكاح بمعنى الحقيقة في المجازي حال كونهما مراديين باللفظ واحد وان يكون كل منهما متعلقا
بمكان نقول الكلام لا سعة وشره السبع والوجه في الاستحسان ان اللفظ بالنظر الى هذا الاستعمال مجازي
اللفظي مع حيث يمكن الجمع بينهما كما في هذا المثال كلفان اذا لم يكن كالموجود بالاجابة في الامر والانزعاج في
جواز استعمال اللفظ في معنى مجازي يكون تحقيقه من فراه على سبيل عموم الجواز كما سيأتي ولا في المثال في معنى
الحقيقة المجازي مما يثبت يكون اللفظ متصفا بكونه حقيقة ومجازا وكذا الانزعاج في جواز اجتماعهما باحتمال
اللفظ اياهما وبما يشهد بالظاهر من شبهة من غير الارادة كما سيأتي وانما النزاع في ارادتهما معا يستحقان اجتماعهما
بجواز عندنا لا يجوز فليس كما استدلوا بحقيقة في عدم العرف والاستعمال الصحيح او في ذلك كما استدلوا
بالعكس فقال كما استدلوا ان يكون الشوب لوطا على اللباس في عارته في زمان واحد يعني ان اللفظ للمعنى
اللباس المنخفض الجاز كما ان الشوب للملك فكذلك استعمال الشوب لوطا في حاله واحدة بطريق الملك والعارية
نفسها مما يلى كذا كما استعمل اللفظ الواحد بطريق الحقيقة والمجاز محال والافضل في المثال ان يقول كما
استعمل ان ليس الشوب لوطا لاسبان احداهما بطريق الملك والاخر بطريق العارية ليكون اللفظ غير
الشوب المعينان بمنزلة اللباسين الحقيقة والمجاز بمنزلة الملك والعارية ولا يلزم ان المراد من اذ لم يستعمل
الشوب لوطا من المهرين لاسبان صيد في عليه لاسبان بطريق الملك والعارية جميعا لانا نقول ان الشوب
ليس بطريق العارية لان المهرين لم يملك الشوب حتى يعبر الراس ولكن بطريق الملك لان حق المهرين كان لوطا
فانما لوطا لهما عارضا بالملك فيكون لاسبان بطريق العارية فقط لانه لا يظهر ثبوت الملك من الشوب في
غنية ثم شرح المصريح في الفقرات بعد ذلك فقال ختمنا ان لو صنف للموالي ما يتناول هو الى المولى اذا كان
له موقوف او موقوف لمصنف فثبت ان هذا المولى موقوف بين العتق والاداء موقوف للملك وموقوف على
موقوف الموقوف فثبت ان هذا المولى موقوف على المولى الذي له موقوف موقوف جميعا بتبطل الوجه في الموقوفين

الاولى للفظ مجازي وشرحه بالشرح بالعكس فالشأن في شرح حمل السكاح بهما على معناه المتعارف فلا يثبت حرمته
بالاونا ونحن على ذلك في ثبوت حرمته بصحة ما قبله من الاستحسان اجتماعا مراديين بل في الاستحسان تمت
الاستحسان اي استحسان السكاح بمعنى الحقيقة في المجازي حال كونهما مراديين باللفظ واحد وان يكون كل منهما متعلقا
بمكان نقول الكلام لا سعة وشره السبع والوجه في الاستحسان ان اللفظ بالنظر الى هذا الاستعمال مجازي
اللفظي مع حيث يمكن الجمع بينهما كما في هذا المثال كلفان اذا لم يكن كالموجود بالاجابة في الامر والانزعاج في
جواز استعمال اللفظ في معنى مجازي يكون تحقيقه من فراه على سبيل عموم الجواز كما سيأتي ولا في المثال في معنى
الحقيقة المجازي مما يثبت يكون اللفظ متصفا بكونه حقيقة ومجازا وكذا الانزعاج في جواز اجتماعهما باحتمال
اللفظ اياهما وبما يشهد بالظاهر من شبهة من غير الارادة كما سيأتي وانما النزاع في ارادتهما معا يستحقان اجتماعهما
بجواز عندنا لا يجوز فليس كما استدلوا بحقيقة في عدم العرف والاستعمال الصحيح او في ذلك كما استدلوا
بالعكس فقال كما استدلوا ان يكون الشوب لوطا على اللباس في عارته في زمان واحد يعني ان اللفظ للمعنى
اللباس المنخفض الجاز كما ان الشوب للملك فكذلك استعمال الشوب لوطا في حاله واحدة بطريق الملك والعارية
نفسها مما يلى كذا كما استعمل اللفظ الواحد بطريق الحقيقة والمجاز محال والافضل في المثال ان يقول كما
استعمل ان ليس الشوب لوطا لاسبان احداهما بطريق الملك والاخر بطريق العارية ليكون اللفظ غير
الشوب المعينان بمنزلة اللباسين الحقيقة والمجاز بمنزلة الملك والعارية ولا يلزم ان المراد من اذ لم يستعمل
الشوب لوطا من المهرين لاسبان صيد في عليه لاسبان بطريق الملك والعارية جميعا لانا نقول ان الشوب
ليس بطريق العارية لان المهرين لم يملك الشوب حتى يعبر الراس ولكن بطريق الملك لان حق المهرين كان لوطا
فانما لوطا لهما عارضا بالملك فيكون لاسبان بطريق العارية فقط لانه لا يظهر ثبوت الملك من الشوب في
غنية ثم شرح المصريح في الفقرات بعد ذلك فقال ختمنا ان لو صنف للموالي ما يتناول هو الى المولى اذا كان
له موقوف او موقوف لمصنف فثبت ان هذا المولى موقوف بين العتق والاداء موقوف للملك وموقوف على
موقوف الموقوف فثبت ان هذا المولى موقوف على المولى الذي له موقوف موقوف جميعا بتبطل الوجه في الموقوفين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هذا هو الحق في اللغة العربية...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

هذا هو الحق في اللغة العربية...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

هذا هو الحق في اللغة العربية...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

هذا هو الحق في اللغة العربية...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible]

(Faint handwritten Arabic script at the bottom of the page)

هذا الكلام لا ينفرد به المصنف سنا لا يمكن حتى يحل على الجواز الذي هو التعلق بالحق فحينئذ يكون قوله فيكون
بغير العلم مكان الحقيقة لا نالنا لعمري انه مجاز بل حقيقة خفية في التشبيه التي لا يدركها لاسيما اذا تولى راسيا
يرى فانه ان كان مجازا لكان المقصود بالحقيقة خبر الرواية لا كونه سندا حتى يبرهن المحال بقصد اوقيل يمكن كونه سندا
بالسخ وروايت قد يتعدى الحقيقة والجواز اذا كان الحكم ممتنعاً حتى قد يتعدى معنى الحقيقة والتمسك بها اذا
كلا الحكمين متبعا فيتلحق الكلام حينئذ بالضرورة كما في قوله لا امر انه نذر بل هي امر في النسب قوله لم يشك
اذا كبر سنا حتى لا يقع امرته بذلك لانه اذا كان في الامر امره معوقا لم يستحال ان يكون مثله في
اصغر سنا منه وكذا اذا كانت كبر سنا منه فانه يستحال ان يكون مثله في اصغر سنا منه
الجواز فلانه لا يكاد يجاز السنان من قوله نذر طالع وهو يجلل لان الطلاق في القضية سابقة صحة السكاح والنسب
اتحققت استكون محتملة اذا لم يقع بينه وبينها النكاح ولا طلاق فاولا لم يكن مجازا عنه فلا يقع المحرمية في
القول ابد اقبلوا الكلام لا انهم قالوا اذا اصر على ذلك استوفى القاهني فيها لا لان محرمية ثبتت بهذا اللفظ
بالاصرا صا لما يمنع صحتها في الجمل فيجب ان يكون كما في العنة فقوله كبر سنا منه عطف على قوله معروفته
الذي وقوله لم يشك حال من قوله معروفته النسب يعني لا بد ان يكون معروفته النسب صحيحا كونه موقوفه
وان كان كبر سنا منه حتى قد خذ الحقيقة فلو شهد الشيطان بعبادته كان كبر سنا منه كبر سنا منه
نسبها منه فاقبل ان قوله او كبر سنا منه عطف على قوله ولم يشك فتوهم انما هو قطب وقيل الحكم في محمول النسب
لكذا حتى لا يحرم لان الرجوع عن الاقرار بالنسب فيل يصد لوقا لم يشك لانه لا يمكن له ان يكون محرم
اللفظ قيل تاكده بالقبول ثم شرح المصريح بعد ذلك في قرآن العمل بالمجاز ترك الحقيقة وهي خمسة على
منه فمن الحقيقة ترك كذا العادة كالتنزيه بالصلوة واجتج فان الصلوة في اللغة الدعاء كما في قوله تعالى ايها
الذين اكرموا صلوا عليه وقدموا وادعوا كما هي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو قوله الاول فان قال احدكم علي ان يصلي عليه الصلوة ادعوا وكذا اجتج لغة اقصم فاعلم ان في الشرح
الى انما سكت في قوله فاعلم ان علي ان اجتج بطلب العبادات المعجزة وفي حكمها سائر الالفاظ المتقولة

هذا الكلام لا ينفرد به المصنف سنا لا يمكن حتى يحل على الجواز الذي هو التعلق بالحق فحينئذ يكون قوله فيكون
بغير العلم مكان الحقيقة لا نالنا لعمري انه مجاز بل حقيقة خفية في التشبيه التي لا يدركها لاسيما اذا تولى راسيا
يرى فانه ان كان مجازا لكان المقصود بالحقيقة خبر الرواية لا كونه سندا حتى يبرهن المحال بقصد اوقيل يمكن كونه سندا
بالسخ وروايت قد يتعدى الحقيقة والجواز اذا كان الحكم ممتنعاً حتى قد يتعدى معنى الحقيقة والتمسك بها اذا
كلا الحكمين متبعا فيتلحق الكلام حينئذ بالضرورة كما في قوله لا امر انه نذر بل هي امر في النسب قوله لم يشك
اذا كبر سنا حتى لا يقع امرته بذلك لانه اذا كان في الامر امره معوقا لم يستحال ان يكون مثله في
اصغر سنا منه وكذا اذا كانت كبر سنا منه فانه يستحال ان يكون مثله في اصغر سنا منه
الجواز فلانه لا يكاد يجاز السنان من قوله نذر طالع وهو يجلل لان الطلاق في القضية سابقة صحة السكاح والنسب
اتحققت استكون محتملة اذا لم يقع بينه وبينها النكاح ولا طلاق فاولا لم يكن مجازا عنه فلا يقع المحرمية في
القول ابد اقبلوا الكلام لا انهم قالوا اذا اصر على ذلك استوفى القاهني فيها لا لان محرمية ثبتت بهذا اللفظ
بالاصرا صا لما يمنع صحتها في الجمل فيجب ان يكون كما في العنة فقوله كبر سنا منه عطف على قوله معروفته
الذي وقوله لم يشك حال من قوله معروفته النسب يعني لا بد ان يكون معروفته النسب صحيحا كونه موقوفه
وان كان كبر سنا منه حتى قد خذ الحقيقة فلو شهد الشيطان بعبادته كان كبر سنا منه كبر سنا منه
نسبها منه فاقبل ان قوله او كبر سنا منه عطف على قوله ولم يشك فتوهم انما هو قطب وقيل الحكم في محمول النسب
لكذا حتى لا يحرم لان الرجوع عن الاقرار بالنسب فيل يصد لوقا لم يشك لانه لا يمكن له ان يكون محرم
اللفظ قيل تاكده بالقبول ثم شرح المصريح بعد ذلك في قرآن العمل بالمجاز ترك الحقيقة وهي خمسة على
منه فمن الحقيقة ترك كذا العادة كالتنزيه بالصلوة واجتج فان الصلوة في اللغة الدعاء كما في قوله تعالى ايها
الذين اكرموا صلوا عليه وقدموا وادعوا كما هي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو قوله الاول فان قال احدكم علي ان يصلي عليه الصلوة ادعوا وكذا اجتج لغة اقصم فاعلم ان في الشرح
الى انما سكت في قوله فاعلم ان علي ان اجتج بطلب العبادات المعجزة وفي حكمها سائر الالفاظ المتقولة

هذا الكلام لا ينفرد به المصنف سنا لا يمكن حتى يحل على الجواز الذي هو التعلق بالحق فحينئذ يكون قوله فيكون
بغير العلم مكان الحقيقة لا نالنا لعمري انه مجاز بل حقيقة خفية في التشبيه التي لا يدركها لاسيما اذا تولى راسيا
يرى فانه ان كان مجازا لكان المقصود بالحقيقة خبر الرواية لا كونه سندا حتى يبرهن المحال بقصد اوقيل يمكن كونه سندا
بالسخ وروايت قد يتعدى الحقيقة والجواز اذا كان الحكم ممتنعاً حتى قد يتعدى معنى الحقيقة والتمسك بها اذا
كلا الحكمين متبعا فيتلحق الكلام حينئذ بالضرورة كما في قوله لا امر انه نذر بل هي امر في النسب قوله لم يشك
اذا كبر سنا حتى لا يقع امرته بذلك لانه اذا كان في الامر امره معوقا لم يستحال ان يكون مثله في
اصغر سنا منه وكذا اذا كانت كبر سنا منه فانه يستحال ان يكون مثله في اصغر سنا منه
الجواز فلانه لا يكاد يجاز السنان من قوله نذر طالع وهو يجلل لان الطلاق في القضية سابقة صحة السكاح والنسب
اتحققت استكون محتملة اذا لم يقع بينه وبينها النكاح ولا طلاق فاولا لم يكن مجازا عنه فلا يقع المحرمية في
القول ابد اقبلوا الكلام لا انهم قالوا اذا اصر على ذلك استوفى القاهني فيها لا لان محرمية ثبتت بهذا اللفظ
بالاصرا صا لما يمنع صحتها في الجمل فيجب ان يكون كما في العنة فقوله كبر سنا منه عطف على قوله معروفته
الذي وقوله لم يشك حال من قوله معروفته النسب يعني لا بد ان يكون معروفته النسب صحيحا كونه موقوفه
وان كان كبر سنا منه حتى قد خذ الحقيقة فلو شهد الشيطان بعبادته كان كبر سنا منه كبر سنا منه
نسبها منه فاقبل ان قوله او كبر سنا منه عطف على قوله ولم يشك فتوهم انما هو قطب وقيل الحكم في محمول النسب
لكذا حتى لا يحرم لان الرجوع عن الاقرار بالنسب فيل يصد لوقا لم يشك لانه لا يمكن له ان يكون محرم
اللفظ قيل تاكده بالقبول ثم شرح المصريح بعد ذلك في قرآن العمل بالمجاز ترك الحقيقة وهي خمسة على
منه فمن الحقيقة ترك كذا العادة كالتنزيه بالصلوة واجتج فان الصلوة في اللغة الدعاء كما في قوله تعالى ايها
الذين اكرموا صلوا عليه وقدموا وادعوا كما هي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو قوله الاول فان قال احدكم علي ان يصلي عليه الصلوة ادعوا وكذا اجتج لغة اقصم فاعلم ان في الشرح
الى انما سكت في قوله فاعلم ان علي ان اجتج بطلب العبادات المعجزة وفي حكمها سائر الالفاظ المتقولة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript such as the Shir'at al-Mulk mentioned in the caption. The handwriting is cursive and fills most of the page area.]

[illegible]

[illegible]

قال الامام علي بن ابي طالب

الحكم احد ما ارفع اليقين وحسن فهمه يحكم آخره يتحقق حكمه الحش واذ لم تكن عين الواو فلو حكمها جميعا لم يحش لارة
ولم يحش عليه الكفارة من بعد اذ يتك حرمته اسم الله فلو لم يوجد الامرة واحدة ولو كانت عين الواو لصار
مخبرتا لثنتين فيجب الكفارة لكل واحد منهما على وجه واحد وقيل التفريق على العكس يعني ان قوله حتى اذ حكم احد محش
على عدم كونهما غير الواو لانهما لو كانت عين الواو لم يحش الا بتكلم الجميع من حيث الجميع فلو وقف الحش على
ان يكلم بكلمتها فلا يحش مجرد تكلم احد بها فاذ لم تكن عين الواو يحش تكلم ايها كان ان قوله ولو حكمها لم يحش
الامرة واحدة تفريق على كونها بمعنى الواو اذ لو تكلم في هذا المقام بالواو لم يحش الامرة ولم تحش الكفارة واحدة
ان حكمها جميعا فكذا لا بد من حلف لا يكلم احد الا فلانا او فلانا فلان بكلمتها مثال لوقوعها في موضع الاباحة لان
الاستثناء من الخطا بوجه واطلاق التفريق في قوله ان بكلمتها تفريق على كونها بمعنى الواو اذ لو تكلم بها بالواو ومجاز
التكلم بها فكذا في او ولو لم تكن بمعنى الواو لاجل التكلم بالاسم احد فاذ حكم احد بها بجلت العين ثم اذ حكم بالآخر تحش الكفارة
ولم يذكر سببا لثمة عدم كونها عين الواو وقيل ظهر غرضه في قوله جالس القضاة او المحققين فانه ان تكلم بالواو تحش عليه
مجاهاة وان تكلم بواحد من مجالسها فلو تفيد اباحة الجمع والواو وحدها وهذا مما لا يعرف في الفرق بين الاباحة
والخبر على طريق البهرجة والاصح في شهرته ذكره جاز آخر لا يقال يستعار حتى حتى او الا ان اذ انسد العطف
لا خلاف الكلام وتكمل خبرا بغاية بمعنى الاصل في او ان تكون العطف واذا لم يستقر العطف بان خيلت الكلام
اسما وفعلا او ارضا ورضا او ميثا ونفيا او ثانيا اخر لثبوت العطف ونسبه ويكون اول الكلام منتهيا
لتعريف غايته فيما بعد فاحتمل ان يكون معنى حتى او الا ان ضد من استقامة معنى العطف بخلاف الكلامين
يعني يخرج اذن معناه ولكن كونها سابقا تمتد بحيث تحتل خبر الغاية فيما بعد ما شرط لكونها بمعنى حتى الى
ان لان حتى لغاية ينتهي بها المعنى كما ان الشئ في او انتهى بوجود الآخر والا ان استثنى في الواقع حكمه
مخالف ما سبق في الاحكام كما ان حكم العطف بواحد لا يفت حكم العطف عليه بوجود واحد منها فقط فتتوقف على ذلك
كل من حتى دلالا ان مناسبة يجوز استبعادها لهما لكن الفرق بين حتى والاي ان حتى تنجي بمعنى العطف الصيا
ورن الا ان ان كون الثاني خبر من الاول عنده شرط في حتى ورن الا ان كسبي تحقيقه

في قوله حتى حتى او الا ان حتى لغاية ينتهي بها المعنى كما ان الشئ في او انتهى بوجود الآخر والا ان استثنى في الواقع حكمه
مخالف ما سبق في الاحكام كما ان حكم العطف بواحد لا يفت حكم العطف عليه بوجود واحد منها فقط فتتوقف على ذلك
كل من حتى دلالا ان مناسبة يجوز استبعادها لهما لكن الفرق بين حتى والاي ان حتى تنجي بمعنى العطف الصيا
ورن الا ان ان كون الثاني خبر من الاول عنده شرط في حتى ورن الا ان كسبي تحقيقه

الحكم احد ما ارفع اليقين وحسن فهمه يحكم آخره يتحقق حكمه الحش واذ لم تكن عين الواو فلو حكمها جميعا لم يحش لارة
ولم يحش عليه الكفارة من بعد اذ يتك حرمته اسم الله فلو لم يوجد الامرة واحدة ولو كانت عين الواو لصار
مخبرتا لثنتين فيجب الكفارة لكل واحد منهما على وجه واحد وقيل التفريق على العكس يعني ان قوله حتى اذ حكم احد محش
على عدم كونهما غير الواو لانهما لو كانت عين الواو لم يحش الا بتكلم الجميع من حيث الجميع فلو وقف الحش على
ان يكلم بكلمتها فلا يحش مجرد تكلم احد بها فاذ لم تكن عين الواو يحش تكلم ايها كان ان قوله ولو حكمها لم يحش
الامرة واحدة تفريق على كونها بمعنى الواو اذ لو تكلم في هذا المقام بالواو لم يحش الامرة ولم تحش الكفارة واحدة
ان حكمها جميعا فكذا لا بد من حلف لا يكلم احد الا فلانا او فلانا فلان بكلمتها مثال لوقوعها في موضع الاباحة لان
الاستثناء من الخطا بوجه واطلاق التفريق في قوله ان بكلمتها تفريق على كونها بمعنى الواو اذ لو تكلم بها بالواو ومجاز
التكلم بها فكذا في او ولو لم تكن بمعنى الواو لاجل التكلم بالاسم احد فاذ حكم احد بها بجلت العين ثم اذ حكم بالآخر تحش الكفارة
ولم يذكر سببا لثمة عدم كونها عين الواو وقيل ظهر غرضه في قوله جالس القضاة او المحققين فانه ان تكلم بالواو تحش عليه
مجاهاة وان تكلم بواحد من مجالسها فلو تفيد اباحة الجمع والواو وحدها وهذا مما لا يعرف في الفرق بين الاباحة
والخبر على طريق البهرجة والاصح في شهرته ذكره جاز آخر لا يقال يستعار حتى حتى او الا ان اذ انسد العطف
لا خلاف الكلام وتكمل خبرا بغاية بمعنى الاصل في او ان تكون العطف واذا لم يستقر العطف بان خيلت الكلام
اسما وفعلا او ارضا ورضا او ميثا ونفيا او ثانيا اخر لثبوت العطف ونسبه ويكون اول الكلام منتهيا
لتعريف غايته فيما بعد فاحتمل ان يكون معنى حتى او الا ان ضد من استقامة معنى العطف بخلاف الكلامين
يعني يخرج اذن معناه ولكن كونها سابقا تمتد بحيث تحتل خبر الغاية فيما بعد ما شرط لكونها بمعنى حتى الى
ان لان حتى لغاية ينتهي بها المعنى كما ان الشئ في او انتهى بوجود الآخر والا ان استثنى في الواقع حكمه
مخالف ما سبق في الاحكام كما ان حكم العطف بواحد لا يفت حكم العطف عليه بوجود واحد منها فقط فتتوقف على ذلك
كل من حتى دلالا ان مناسبة يجوز استبعادها لهما لكن الفرق بين حتى والاي ان حتى تنجي بمعنى العطف الصيا
ورن الا ان ان كون الثاني خبر من الاول عنده شرط في حتى ورن الا ان كسبي تحقيقه

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

البلل إلى أصل الصوم إلى نفسه فلا يدخل تحت الصوم وإنما في ذلك شك مثل الأجران كما في قوله
لا يحكم إلى رجب فان في دخول رجب فيما قبله كما فلا بد من قولهم الرواية عنه وهو قولها وفي رواية الحسن
يدخل لأن أول الكلام كان للتابيد فلا يخرج العتبة بما قبلها ولا سيما هذه غاية الاستدلال في العتبة
الحكم إلى نفسها والقيت بنفسها فما خرجت في النظر فيه وهو الأصل في صفاته في اللغة وليس هو ثابتاً في القدر

اشتغالها فی خدمت و امثاله فی ظرف الزمان آنی کولی بالعبد بسیار اما فی غیر فاضل عنه اگر کونه ظرفا فاضلا عن غیره قبل از
 بهای سوار آنست که حسب صیغ البعد و زمان قال است طالع غدا و فی غدا و علم من یوقع فی اول الفیضان ان کواکب السحاب
 یصعدون فیها و یاتیه لا یضمد الا ان خلاص الظرفان لکل فعلی ان یستویب الظرفان جمیع الخدمه سوار کان فیکثر فی او

فمنها من لم يفرجها من قبلها فاما التي كانت طالق غدا فليكن من قولها في اول النهار وان
في اخر النهار يصعد ويأتمن لا تصعد والوقت طالق غدا فليكن في اول النهار والوقت لم يفرجها من قبلها
يصعد في رواية تصعد وان في كذا المالك في اخر النهار يصعد في اول النهار والوقت لم يفرجها من قبلها

[illegible]

وخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
وخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
وخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية
وخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة النبوية

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

بالبقيس والجيب بالكناية بان يقول انت طالق فليها واحدة او بعد واحدة تكون القيدية البعيدة من البعيدة
في المعنى وانما كانت بحسب الكسبية الخفيفة لما قبلها فيقع في الاول طلاقان في الثاني طلاق واحد لان
الاولى انت طالق واحدة التي سبقتها واحدة اخرى فتقعان معا في الحال ومعنى الثاني انت طالق وحده
التي سبقتها واحدة اخرى فتقع هذه في الاعمى كسبي راد ان المقتصد كانت صفة لما قبلها اي اذا المقتصد
لم يبق الجيب والجيب بالكناية بان يقول انت طالق واحدة فتبطل واحدة او بعد واحدة تكون القيدية و
والبعدية صفة لما قبلها فيقع في الاول طلاق وفي الثاني طلاقان لان معنى الاول انت طالق واحدة التي كانت
قبل واحدة الاخرى الثانية فتقع الاولى ولا يعلم حال الثانية ومعنى الثاني انت طالق واحدة التي كانت بعد
الواحدة الاخرى الماضية فتقعان معا ونحو ذلك في التطلاق والاولا اقر فيلزم في قوله على حرهم واحد
درهم واحد والعصاة الاخرى يوزن درهمان فكذلك الواحدة المحضرة فاذا قال غيره لك عندي الف درهم كان
لان المحضرة تدل على المحضرة دون الدرهم لان عند يكون للقرس المتبقيين وهو قريب الامانة دون الدين لانه محتمل
واحدة اذا وصل به لفظ الدين بان يقول لك عندي الف وينا يكون وغيره على صفة للشكره ولا يستعمل مستثاء
لكن الاستعمال الاول اصل فيه الثاني نفع فهو ايضا دخل في الشرط تعليلها كقوله على درهمهم غدا بالرض
سبلا منه درهم تام لان صفة للدرهم المخاير للدين فيكون المعنى له على درهمهم الذي غدا
لله ان لا يستعمل منه شيء فيلزم درهم تام ولو قال بالبضرب كان مقتضاها فيلزم درهمهم الماد انما هو
مقدار درهمهم وسوى مثل غير في كونه صفة و مستثاء وهو ظرف في الحقيقة لكن لما كان اسم تقدير
بالحال على القيد ولعل انما هو لا يصح في صفة التخصيص ومنها حروف الشرط فان حصل فيها لا يستعمل الا
لهذا المعنى وغير المستعمل لعل انما هو لا يصح في صفة التخصيص ومنها حروف الشرط وان كان بعضها اسما وانما يدل
على امرهم على خطر الوجود وليس يمكن ان لا محالة فلا تستعمل فيها لم يكن على خطر الوجود بل محال الا انما هو انما
لانه محتمل لوجود المستعمل على امره كائن لا محالة الا بالادلة لا محالة فلا تستعمل فيها لم يكن على خطر الوجود بل محال الا انما هو انما
طالق لم يطلق حتى يثبت احداهما لان هذا الشرط لا يعلم قطعا الا حين موت احدكما فانه قبل الموت كان في

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

[illegible]

وحيات جازا انما هي
شبهت ذلك بعضه انه
من لم ينجح في العلم
العلماء من غير العلم
العلماء من غير العلم
العلماء من غير العلم
العلماء من غير العلم
العلماء من غير العلم
العلماء من غير العلم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لا من حيث ذاته بل من حيث يتصل به الى لزومه كما في طول النجا ويراد به طول المتجاوز لا من حيث ذاته
 بل من حيث يتصل به الى لزومه الذي هو طول القامته وههنا كذلك ان باننا محمول على
 سبغاه لكن يتصل منه الى لزومه وهو الطلاق للصفة البينية بحسب النسبة وهو ايضا لا يحل من جهة
 فتأمل لا محالة وشبهه كما كانت واحدة استثناء من قوله حتى كانت لو ان يعنى
 الى ان يظا لكنا بات كلهما بواحد الالفاظ الثلاثة فانها رجعية لا اجل وجود لفظ
 الطلاق فيها فقد قرأنا في قوله عتدي فلانة يحتمل عتدي او غتمة المد عليها وتحتمل عتدي او يحض
 عن العدة فاذا انوى هذا يقع الطلاق الرجعي فان كانت مدخولا بها ثبت الطلاق فثبتت
 كانه عتدي لا في طلقها ثم عتدي او كوني طالقا ثم عتدي فيقع الطلاق
 وتجب العدة وان كانت غير مدخول بها فخرج لاعدة عليها اصل فيجب ان يحتمل
 قوله عتدي سبغا عتدي قوله كوني طالقا او طلق فقد ذكر السبب باريد السبب وهو
 جائز اذا كان السبب نكحها بالسبب الالفة او في الاصل وبالذات مختص بالطلاق لانها
 ما شرعت الا لتعريف المرأة المهر واما الالفة اذا عتقت فانما شرع عليها العدة
 تشبيها بالطلاق وفي الموت ما شرعت لاجل الجوار فلا تكون في الواقع من العدة ولا امر
 بالاشهر دون الحيض واما في قوله استبرأ رجعت لانه يحتمل ان يكون طلقا بمرارة الر
 لاجل الولد او لسكاح زوج آخر فاذا انوى هذا يقع الطلاق الرجعي فان كانت مدخولا
 بها فمكانه قال كوني طالقا ثم استبرأ رجعت وان لم تكن مدخولا بها يكون قوله استبرأ
 رجعت تعارفا من قوله كوني طالقا على نحو كل امر في اعتدي واما انت واحدة فلانة يحتمل ان
 يكون معناه انت واحدة عند قولك او عند في الجمال او المال ويحتمل ان يكون معناه انت
 طالق واحدة فاذا انوى هذا يقع الطلاق الرجعي ولهذا قال بعضهم ثم انه ان شري وجها
 بالرفع لم تطلق لان معناه متفردة عن فوكا ان قرى واحدة بالنفس يقع الطلاق احبته

في قوله كوني طالقا ثم استبرأ رجعت وان لم تكن مدخولا بها يكون قوله استبرأ
 رجعت تعارفا من قوله كوني طالقا على نحو كل امر في اعتدي واما انت واحدة فلانة يحتمل ان
 يكون معناه انت واحدة عند قولك او عند في الجمال او المال ويحتمل ان يكون معناه انت
 طالق واحدة فاذا انوى هذا يقع الطلاق الرجعي ولهذا قال بعضهم ثم انه ان شري وجها
 بالرفع لم تطلق لان معناه متفردة عن فوكا ان قرى واحدة بالنفس يقع الطلاق احبته

في قوله كوني طالقا ثم استبرأ رجعت وان لم تكن مدخولا بها يكون قوله استبرأ
 رجعت تعارفا من قوله كوني طالقا على نحو كل امر في اعتدي واما انت واحدة فلانة يحتمل ان
 يكون معناه انت واحدة عند قولك او عند في الجمال او المال ويحتمل ان يكون معناه انت
 طالق واحدة فاذا انوى هذا يقع الطلاق الرجعي ولهذا قال بعضهم ثم انه ان شري وجها
 بالرفع لم تطلق لان معناه متفردة عن فوكا ان قرى واحدة بالنفس يقع الطلاق احبته

عبارة انعم ما كان مقصودا اصلها اول فاذا تم كمالها بانه السراج بقوله تحت فانها لما عاينكم كان
 عبارة النقص ان لم يكن لها نصيب من ظاهرها بخلاف العدم فانه نقص منسب واما الاستدلال بان عبارة النقص
 المعنى بها ثبت بنظره كمنه غير مقصود ولا يستحق له النقص من لفظه بل من كل وجه فقوله بنظره ما
 للعبارة والاشارة ولكن تخرج دلالة النقص وانما ليس ثابت بالنظم بل بمعنى النظم
 وقوله الغرض تخرج بالمقتضى لا ليس ثابت لغيره بل شرعا او عقلا فلو كانت غير مقصودا
 سيق لالنقص تخرج بالعبارة لانها مقصودة وسوقه قوله ليس لفظه بل من كل وجه
 فيجاء به تأكيد في اخرج العبارة وتوضيح التعريف ان لم يكن محاصرا اليه يعني بانه ظاهره من وجه
 دون وجه كما اذا راى انسانا لانا بقصده نظره ومع ذلك تسمى من كان عن يمينه وشماله بوقوف
 عينيه من غير التفات وقصده فالاول بنظره العبارة والثاني بمنزلة الاشارة كقوله نعم على المولود ولده من
 وكسوته من الالبسة والاشارة معا وتسمى من راجع الى الوالدات المذكورة في قوله نعم والوالدات
 بغير من ولا ومن حولين كالميلين فان كان المراد به ايجاب نفقتهما وكسوتهما لاجل انهما زوجت
 ومنسوبة فلا مضى لفته فيه دلان كان لاجل انهما صفت له ولولده يحصل على انهن مطلقات
 منقضية عندهن وعلى كل تقدير يسبق لاشارة النقص وفيه اشارة الى ان النسب الى الاباراد
 لان المسمى وعلى الذي ولد الولد لاجل زرق الوالدات كسوتهن فالنسبة اليه بلام الاتصال
 يعرف بالاب والاب الذي يخص به هذه النسبة بخلاف لفظ الوالد والانسب لاجل ان هذا
 المسمى او ليس فيه ليام الاختصاص كذا يشير بنا الى ان للاب حق التملك في ولد له
 عند احتجانه لانه مملوكه والى انه لا يشترك الوالد احد في نفقة ولده كما لا يشترك في هذه النسبة بعد
 ما فصلنا كل ذلك في تفسير الاحكام وما سواني ايجاب الحكم لان الاول حق عند التعارض يعني ان كان
 العبارة والاشارة طبعي الدلالة على المراد لكن ترجح العبارة على الاشارة وقت التعارض فاشارة نعم
 حق النساء انهن ناقصات بل دين قطن وناقصان عقلا وديننا قال عليه السلام ليس بشاة

عبارة انعم ما كان مقصودا اصلها اول فاذا تم كمالها بانه السراج بقوله تحت فانها لما عاينكم كان
 عبارة النقص ان لم يكن لها نصيب من ظاهرها بخلاف العدم فانه نقص منسب واما الاستدلال بان عبارة النقص
 المعنى بها ثبت بنظره كمنه غير مقصود ولا يستحق له النقص من لفظه بل من كل وجه فقوله بنظره ما
 للعبارة والاشارة ولكن تخرج دلالة النقص وانما ليس ثابت بالنظم بل بمعنى النظم
 وقوله الغرض تخرج بالمقتضى لا ليس ثابت لغيره بل شرعا او عقلا فلو كانت غير مقصودا
 سيق لالنقص تخرج بالعبارة لانها مقصودة وسوقه قوله ليس لفظه بل من كل وجه
 فيجاء به تأكيد في اخرج العبارة وتوضيح التعريف ان لم يكن محاصرا اليه يعني بانه ظاهره من وجه
 دون وجه كما اذا راى انسانا لانا بقصده نظره ومع ذلك تسمى من كان عن يمينه وشماله بوقوف
 عينيه من غير التفات وقصده فالاول بنظره العبارة والثاني بمنزلة الاشارة كقوله نعم على المولود ولده من
 وكسوته من الالبسة والاشارة معا وتسمى من راجع الى الوالدات المذكورة في قوله نعم والوالدات
 بغير من ولا ومن حولين كالميلين فان كان المراد به ايجاب نفقتهما وكسوتهما لاجل انهما زوجت
 ومنسوبة فلا مضى لفته فيه دلان كان لاجل انهما صفت له ولولده يحصل على انهن مطلقات
 منقضية عندهن وعلى كل تقدير يسبق لاشارة النقص وفيه اشارة الى ان النسب الى الاباراد
 لان المسمى وعلى الذي ولد الولد لاجل زرق الوالدات كسوتهن فالنسبة اليه بلام الاتصال
 يعرف بالاب والاب الذي يخص به هذه النسبة بخلاف لفظ الوالد والانسب لاجل ان هذا
 المسمى او ليس فيه ليام الاختصاص كذا يشير بنا الى ان للاب حق التملك في ولد له
 عند احتجانه لانه مملوكه والى انه لا يشترك الوالد احد في نفقة ولده كما لا يشترك في هذه النسبة بعد
 ما فصلنا كل ذلك في تفسير الاحكام وما سواني ايجاب الحكم لان الاول حق عند التعارض يعني ان كان
 العبارة والاشارة طبعي الدلالة على المراد لكن ترجح العبارة على الاشارة وقت التعارض فاشارة نعم
 حق النساء انهن ناقصات بل دين قطن وناقصان عقلا وديننا قال عليه السلام ليس بشاة

عبارة انعم ما كان مقصودا اصلها اول فاذا تم كمالها بانه السراج بقوله تحت فانها لما عاينكم كان
 عبارة النقص ان لم يكن لها نصيب من ظاهرها بخلاف العدم فانه نقص منسب واما الاستدلال بان عبارة النقص
 المعنى بها ثبت بنظره كمنه غير مقصود ولا يستحق له النقص من لفظه بل من كل وجه فقوله بنظره ما
 للعبارة والاشارة ولكن تخرج دلالة النقص وانما ليس ثابت بالنظم بل بمعنى النظم
 وقوله الغرض تخرج بالمقتضى لا ليس ثابت لغيره بل شرعا او عقلا فلو كانت غير مقصودا
 سيق لالنقص تخرج بالعبارة لانها مقصودة وسوقه قوله ليس لفظه بل من كل وجه
 فيجاء به تأكيد في اخرج العبارة وتوضيح التعريف ان لم يكن محاصرا اليه يعني بانه ظاهره من وجه
 دون وجه كما اذا راى انسانا لانا بقصده نظره ومع ذلك تسمى من كان عن يمينه وشماله بوقوف
 عينيه من غير التفات وقصده فالاول بنظره العبارة والثاني بمنزلة الاشارة كقوله نعم على المولود ولده من
 وكسوته من الالبسة والاشارة معا وتسمى من راجع الى الوالدات المذكورة في قوله نعم والوالدات
 بغير من ولا ومن حولين كالميلين فان كان المراد به ايجاب نفقتهما وكسوتهما لاجل انهما زوجت
 ومنسوبة فلا مضى لفته فيه دلان كان لاجل انهما صفت له ولولده يحصل على انهن مطلقات
 منقضية عندهن وعلى كل تقدير يسبق لاشارة النقص وفيه اشارة الى ان النسب الى الاباراد
 لان المسمى وعلى الذي ولد الولد لاجل زرق الوالدات كسوتهن فالنسبة اليه بلام الاتصال
 يعرف بالاب والاب الذي يخص به هذه النسبة بخلاف لفظ الوالد والانسب لاجل ان هذا
 المسمى او ليس فيه ليام الاختصاص كذا يشير بنا الى ان للاب حق التملك في ولد له
 عند احتجانه لانه مملوكه والى انه لا يشترك الوالد احد في نفقة ولده كما لا يشترك في هذه النسبة بعد
 ما فصلنا كل ذلك في تفسير الاحكام وما سواني ايجاب الحكم لان الاول حق عند التعارض يعني ان كان
 العبارة والاشارة طبعي الدلالة على المراد لكن ترجح العبارة على الاشارة وقت التعارض فاشارة نعم
 حق النساء انهن ناقصات بل دين قطن وناقصان عقلا وديننا قال عليه السلام ليس بشاة

مساجد والاولى ان يقول كثر الضرب البغى يوفى عليه من البغى على التاميف والمقصود واضح يعني ان
 قوله تعالى ولا تقل لهما فلان هو موضوع له البغى من التكلم بان نقطه وثبات عبارة النص
 تشاهه اللازم الذي هو الالزام بدلالة النص ما ثبت منه فهو حكمة الضرر بضم والاشارة الشرح
 التي ذكرها القوم مذكورة في المطولات والثابت به كاشايت بالاشارة الى عند التعارض
 يعني ان الدلالة ايضا كاشايت في كونها قطعية لكن الاشارة اولى بخمد التعارض في قوله
 تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مبسوطة فانه لما اوجب الكفارة على الخطا على عبارة
 النص هو اولى بما لا خلاف في ان يجب على العاقل وهو اولى حالاً وبنها تمسك الشافعي في وجوب
 الكفارة على العاقل ومن يقول انه يعارضه قوله ومن يقتل مؤمنا متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها
 فانه يدل بالاشارة ان النص على انه ليس عليه الكفارة اذا اجترأ اسم للمكافاة وايضا هو كل كذا كونه على علم انه
 لا جزاء له سوى جهنم فلا يقال لو كان كذا وجبت عليه الدية ولعصا صبر لا نقول ذلك جزاء المحل لا جزاء
 الفعل فهو الكفارة في الخطا ووجهه في العمود ولو سلم ذلك فالتعصا ص ثبت نص آخر وهذا الصحاح
 اكد وواكفارات بدلالة النص من القياس اي لا محل ان الدلالة قطعية والقياس ظني
 يصح اثبات الحدود والكفارات بالاول دون الثاني وهذا اذا كان القياس على سبب بسيط واما
 اذا كان احدهما متضمنة فهو يساوي الدلالة في القطعية والاثبات مثال اثبات الحدود بالدلالة
 اثبات حد الزنا بالرجم على غير ما عر الذي ثبت عليه العبارة لان ما عر انما رجم لان محض لا
 لانه ما عر اصح وكل من كان كاسب رجم ولكن ثبت الرجم على كل من رجم من غير اثبات
 حده قطع الطريق على من كان ردوله بدلالة قوله ولا يسمون الا ارض فساد او مثال اثبات الكفارات
 بالدلالة اثبات الكفارة على امرأة وطقت مجداني نهار رمضان بدلالة النص وفي الاخر الى حين
 اجتمع رمضان بعد اولى كل من يعطى كسرا سواه لانه انما وجبت عليه كفارة لانه ما عر انما
 اعز الى مخصصه ورجل واثبات الكفارة على من اكل ويشرب بعد الدلالة بدلالة النص

في قوله تعالى ولا تقل لهما فلان
 في قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ
 في قوله تعالى ولا يسمون الا ارض فساد
 في قوله تعالى ولا يسمون الا ارض فساد

في قوله تعالى ولا تقل لهما فلان
 في قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ
 في قوله تعالى ولا يسمون الا ارض فساد
 في قوله تعالى ولا يسمون الا ارض فساد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

بجواب الاستغراق أي الاستسداد لئلا يقع في عدمه وجوب الغسل بالاكسال إنما كان بحرف اللام
الذي هو الاستغراق عند عدمه لأن الجهد يكون المعنى أن جميع أفراد الغسل من المنى لا يوجب غسله أن
بالشئ يدل على النفي عما عداه ويرد عما سواه إلى الجهد فتدول على عدم وجوب الغسل بالاكسال
سواء كان باللام أو بما يقتضيه من أن يفتقر وجوب الغسل فيه إلى قول وقال وعندنا هو كذلك كما يقتضيه دليلنا
غيره أبو الهيثم بن عمارنا وطورا دلالة لئلا يعني أن عندنا استحباب الغسل الذي يقتضيه دليلنا
جميع الغسل الذي يقتضيه بالشهوة ينصرف في الماء فلا يخرج من الغسل بالاحتصاص القائل أن وجوبه لا يقتضيه
بالشهوة ولكن المباح فحين مره يكون عيانا بأن ينزل في نفس الأمر في النوم أو اليقظة بالوسط
أو غيره أو مرة قد يكون دالة بأن يتابع دليله وهو القائل أن استحبابه لا يقتضيه لأنه سبب نزول الماء
تفتيح البصر ولعل لم يشهر بقلته فاقنا استنباطا من استنباط الغسل عليه مجرد الالتفات حيثما طاب
والحكم إذا حثفت السهمي بأما هو وجهان من الوجوه الثلاثة وهو متضمن مفهوم الوصف والشرط
بمعنى أن الحكم إذا سبغ في شيء وهو متضمن مفهوم الوصف والشرط كان دليلا على نفسه أي كان
على من الوصف والتعلق بالأعلى في الحكم عند عدم الوصف والشرط عند الشافعي راجح حتى لم يخرج الحكم
لامته عند طلال الحرة والحاجح الامة الكتابية لغوات الشرط والوصف المذكورين في الوصف وهو قوله
تعالى ومن لم يستطع منكم لولا أن يسبح الحصىات الموبقات فما كملت فليكن من فتيانكم المومنين
أي من لم يستطع منكم زيادة وقدرة أن يسبح الحصىات الموبقات لاجل زيادة مهر من ولده ففتن
معاشر من فتيانكم مملوكه من مملوكات ما كملت أي ما كان منكم أو لا يجوز فتخرج أمه حسب ما كان حكم
المرساة استنباطا فلا بد تعالى قد نص على أنه أن لم يستطع الحرة فليكن أمه فبذلك الامة المومنة
فلو قلنا بالوصف والشرط جميعا لمكان أن طول الحرة بالام والامة الكتابية الصبي
لا يجوز لها المومن بالمصر منسقة وعندنا يجوز للحاجح الامة الكتابية المومنة على طول الحرة وقد
جميعا وهذا أي حاصل قال الشافعي راجح شيئا من القول أنه الحق الوصف والشرط في كونه مومنا

بالتسليم لا يتصور سببا حقيقة وان لم يتصور صورة فاذا امتسك ان دخلت الدار فانت طالق فكأنه
لم يتكلم بقوله انت طالق فبطل دخول الدار فحينئذ لو جحد دخول الدار لو جحد التكلم بقوله انت طالق
لان الایجاب لا يوجد الا كونه لا شئت الا في محله بهنبا والى وجهه ان كره في موانع طالق كمن
لا يوجد في المحل ان الشرط حال منه ومن المحل في غير مضاف اليه اي غير متصل بالمحل في بدن
الا لقول المحل كانه سببا فاذا كان كذلك انعكس حال التفرع لحيات فصحت طلاق
والعناق بالمسك فلو قال ان كتبت فانت طالق وان لم تكتب فانت طالق لم يوجد فانت
طالق وانت سحر حتى يحتاج الى المحل فاذا وجد النكاح والمساكن فيكون محلا لورود قوله انت طالق
فانت حر فلا يسن لو وقع في محله وبطل التكفير بالمال فبطل النكاح لان البين لا ينعقد الا بالتكفير
يكون سببا قبل النكاح فلا يصح التقدم على السبب مع ان عدم حكم عندنا ليس لعدم الشرط بل
لعدم السبب فلا يكون عندنا شرعا بل بعدا اصليا لا تقع الى غيره وهذا هو الفرق باختلاف بيننا
وبينهم والافلا تخفى ان قبل دخول الدار في قوله انت طالق ان دخلت الدار لو طلق لطلاق آخر
يقع بالاتفاق بيننا وبينهم فيقر ان الشرط في التعليقات يدخل في السبب حكم جميعا لانها من قبل
الاستفاضة فيقبل التعليق كما لا يخالف البيع فانه من قبل الاثبات ولا يقبل التعليق اذ لا يصير
قارا فاذا دخل عليه خيار الشرط يكون مانعا للحكم فقط ودون السبب ليقبل الشرط حتى لا يمكن
قد يقر الا بعدا بيننا وبينهم بعنوان آخر وهو ان الشافعي رحمه الله يقول الكلام هو التخيير والشرط قيد له فكأن
قال انت طالق في وقت دخول الدار فبطل العقد لغيره فبطل العقد لان فيه وهو نهى له قبل التفرع وجوبه
رحم ليقول ان الشرط داخرا كذا ما يمتزج كلام واحد يدل على وقوع الطلاق حين الشرط وما كان
سائر التقادير فلا يدل على محصر وهو سبب بل محمول لم يذكر المصنف جوابا عن الوصف انما لا يجوز
عمل الشرط جوابا عنه وانما هو صرحه وشهرته وهو ان الوصف درجات ثلثة او ثمانية ان يكون الاتفاق كقولنا
وربنا سببكم الاتي في محمولكم او سببها ان يكون بمعنى الشرط كقوله تعسا من فبنا سببكم للاتيات

عندكم كذا وكذا لا يملكه الا الله تعالى
والله اعلم بالصواب

في التوضيح ثم شرع في جواب الشبهة في راج فقال ولا نسلم ان التقييد في الشرط لا يوجب كون
 التقييد واقعاً فيه يكون معنى العسلة وقد يكون الكشف او الذم ولكن كان فلا نسلم انه لو جاز
 لان المتنازع فيه هو الشرط الفخري الذي قد دخل عليه الادوات ولان ما في نفسه في نفسه فليس كما ان حكم
 نفى جعل الشرع على ما قد ساء ولكن كان فانها فيهم الاستدلال على خبره ان جعلت المسألة
 ليس كذلك كاستئصال العقل من غلبهم الكتاب في لوسلنا نفى حكم في الاصل المتصور من كل ما
 العسا دات بغيره وبين المسكوت حتى يحيل عليه فان التقتل من غلبهم الكتاب فيكون ان التقييد
 فيه التمسك بالنسبة بخلاف الظاهر واليمين فانها صغرى ثابته فيكون جبرها بالرتبة المطلقة
 من ان يكون كافر او مؤمنة الظاهر توزع كل بينهما مختلف فان في التقتل حكم اولاً بالتحريم ثم
 في شهرين وفي الظاهر حكم اولاً بالتعديروهم بالصيام في شهرين ثم بالصيام سنين سكتها
 واليمين خبر اولاد بين الصيام عشرة اوسوهم او تحرير رتبة ثم ان ثبوتها بغيرها بغيرها
 فالله تعالى اعلم بما يصحح العسا و حكمهم قد حكم بما شأ في كل جانب على حالها فلا ينفى انما ان يتعذر
 بشي منها او يحل نفس احد منها على الاخر لا لاطلاق والتقييد فان فيه تقييد الاسرار او
 فيه فاما قيد الاسامة والعدالة فلم يوجب نفى جواب عما يدعي علينا من التقييد في قوله فلو كان
 الاطلاق في التقييد في التقييد لا يحل احد منها على الاخر وهذا رد قوله ثم في تنبيه الجاهل في قوله
 في خمس من الابل السائمة شاة في الاستحالة لان الابل سبب الزكاة والاولى باليقين والاني في سائر الابل
 وقد حكم المطلق بينهما على التقييد حتى قلنا لا ترتب الزكاة في غير السائمة والظن ظنهم انهم
 المطلق على التقييد وقد حكم قوله ثم استشهدوا بشهيدين منكم وبكلمة على قوله ثم شهدوا في قوله ثم
 يشترط العدالة في الابل شاة مطلقاً مع ان الاول وارد في حادثة الدين والثاني في باب الزكاة
 في الاطلاق فاجاب بان قيد الاسامة في المسئلة الاولى وقيد العدالة في الثانية انما يتقدم في
 التقييد عما عداه كما فهمت لكن المسئلة المخصوصة في الاطلاق الزكاة من الحيوان فما عداها

في التوضيح ثم شرع في جواب الشبهة في راج فقال ولا نسلم ان التقييد في الشرط لا يوجب كون
 التقييد واقعاً فيه يكون معنى العسلة وقد يكون الكشف او الذم ولكن كان فلا نسلم انه لو جاز
 لان المتنازع فيه هو الشرط الفخري الذي قد دخل عليه الادوات ولان ما في نفسه في نفسه فليس كما ان حكم
 نفى جعل الشرع على ما قد ساء ولكن كان فانها فيهم الاستدلال على خبره ان جعلت المسألة
 ليس كذلك كاستئصال العقل من غلبهم الكتاب في لوسلنا نفى حكم في الاصل المتصور من كل ما
 العسا دات بغيره وبين المسكوت حتى يحيل عليه فان التقتل من غلبهم الكتاب فيكون ان التقييد
 فيه التمسك بالنسبة بخلاف الظاهر واليمين فانها صغرى ثابته فيكون جبرها بالرتبة المطلقة
 من ان يكون كافر او مؤمنة الظاهر توزع كل بينهما مختلف فان في التقتل حكم اولاً بالتحريم ثم
 في شهرين وفي الظاهر حكم اولاً بالتعديروهم بالصيام في شهرين ثم بالصيام سنين سكتها
 واليمين خبر اولاد بين الصيام عشرة اوسوهم او تحرير رتبة ثم ان ثبوتها بغيرها بغيرها
 فالله تعالى اعلم بما يصحح العسا و حكمهم قد حكم بما شأ في كل جانب على حالها فلا ينفى انما ان يتعذر
 بشي منها او يحل نفس احد منها على الاخر لا لاطلاق والتقييد فان فيه تقييد الاسرار او
 فيه فاما قيد الاسامة والعدالة فلم يوجب نفى جواب عما يدعي علينا من التقييد في قوله فلو كان
 الاطلاق في التقييد في التقييد لا يحل احد منها على الاخر وهذا رد قوله ثم في تنبيه الجاهل في قوله
 في خمس من الابل السائمة شاة في الاستحالة لان الابل سبب الزكاة والاولى باليقين والاني في سائر الابل
 وقد حكم المطلق بينهما على التقييد حتى قلنا لا ترتب الزكاة في غير السائمة والظن ظنهم انهم
 المطلق على التقييد وقد حكم قوله ثم استشهدوا بشهيدين منكم وبكلمة على قوله ثم شهدوا في قوله ثم
 يشترط العدالة في الابل شاة مطلقاً مع ان الاول وارد في حادثة الدين والثاني في باب الزكاة
 في الاطلاق فاجاب بان قيد الاسامة في المسئلة الاولى وقيد العدالة في الثانية انما يتقدم في
 التقييد عما عداه كما فهمت لكن المسئلة المخصوصة في الاطلاق الزكاة من الحيوان فما عداها

[illegible]

فانما قد مضى في هذا الموضع
 فانه قد مضى في هذا الموضع
 فانه قد مضى في هذا الموضع
 فانه قد مضى في هذا الموضع

عنه صده وانما يلزم الحكم في صده ضرورة الامتناع فيكون في الدخيل الاراني في ذلك
 في الاول لانه دون التحريم والسنة الواجبة في الثاني لانه دون الضرر وسبيل المراد
 بالافتضاء المصطلح بالحق جعل غير المنطوق بمنطوق التصحيح المنطوق بالاثبات لانه لازم فلهذا
 اذ لم يلزم من الاشتغال بالصدقة تفويت المأمورة فان لم يمتنع ذلك يكون حراما بالاتفاق
 معنى ما قال وفائدة هذا الاصل ان التحريم لم يكن مقصودا بالامر لعقبة الا من حيث انه لا يمتنع
 الامر فاذا لم يفوته كان كرويا فالامر بالقيام يعني الى الكرم اثباتية بعد فروع الاولى والثالثة
 فليس المشبه للمسلمين من غير الفقد وتصديرا حتى اذا قصد ثم قام لا تصد صدقة فليس الله بكنهه
 لان نفس الفقد وهو فقود مقدار التسمية لا يفوت القيام فكيفه وان كانت كثير بحيث ذهب
 ان القيام بغير الصلوة من جهة ما ظهر ان الاشتغال بالصدقة في الوقت الموعود مصلوة
 لا يحرم وفي الوقت المصنفين لم يحرم وان كان ذلك يمتنع في نفسه فبإضافة تصدوة او
 او امر سببا وانما قلنا ان المحرم لما بني عن ليس المنطوق كان من السنة ليس لانه الزاد والروا
 فخر على اصل ان النبي اوجب حتى ان يكون صده في معنى سنة واجبة وذلك لان النبي
 المحرم عن ليس المنطوق لا يدل ان ليس باليستري العورة وانه ما يكون لكانت مائة هو
 الاظهار والروا لزم ان ما تتركها كما لم تترك السنة الموكدة والا فالسنة الا اصطلاحية هي
 مروا عن الرسول عليه السلام قولا فاعملوا لا ما ثبت بالافعل وقال ابو برة صدق من سلف علم فله
 قلت ولقد نفع علي رضي الله عنه في الامر بيقيني كما اتيه صده على غير ترتيب اليقين لاجل احسنه
 القواعد قال ابو يوسف سدرج خاصة ان من سجد على ما كان يحبس لم يفسد صلاته لانه غير مقصود بالني
 واما المحرمية فليس السجود على مكان طاهر فاذا عاد على مكان طاهر حاز عنه فاما الاشتغال
 بالسجود على مكان محبس يكون مكرها عتدا لفساد الصلوة لانه لم يفوت المأمور به
 حين اعاد ما قاله لاسا جدد على الخبر في سنة الاحمال التي تخرج لانه اذا سجد على الخشب خشي

الامر بالقيام بغير الصلوة من جهة ما ظهر ان الاشتغال بالصدقة في الوقت الموعود مصلوة
 لا يحرم وفي الوقت المصنفين لم يحرم وان كان ذلك يمتنع في نفسه فبإضافة تصدوة او
 او امر سببا وانما قلنا ان المحرم لما بني عن ليس المنطوق كان من السنة ليس لانه الزاد والروا
 فخر على اصل ان النبي اوجب حتى ان يكون صده في معنى سنة واجبة وذلك لان النبي
 المحرم عن ليس المنطوق لا يدل ان ليس باليستري العورة وانه ما يكون لكانت مائة هو
 الاظهار والروا لزم ان ما تتركها كما لم تترك السنة الموكدة والا فالسنة الا اصطلاحية هي
 مروا عن الرسول عليه السلام قولا فاعملوا لا ما ثبت بالافعل وقال ابو برة صدق من سلف علم فله
 قلت ولقد نفع علي رضي الله عنه في الامر بيقيني كما اتيه صده على غير ترتيب اليقين لاجل احسنه
 القواعد قال ابو يوسف سدرج خاصة ان من سجد على ما كان يحبس لم يفسد صلاته لانه غير مقصود بالني
 واما المحرمية فليس السجود على مكان طاهر فاذا عاد على مكان طاهر حاز عنه فاما الاشتغال
 بالسجود على مكان محبس يكون مكرها عتدا لفساد الصلوة لانه لم يفوت المأمور به
 حين اعاد ما قاله لاسا جدد على الخبر في سنة الاحمال التي تخرج لانه اذا سجد على الخشب خشي

فانما قد مضى في هذا الموضع
 فانه قد مضى في هذا الموضع
 فانه قد مضى في هذا الموضع
 فانه قد مضى في هذا الموضع

اللفظ عائد ونها هو الوجه الساكن من الوجه الفاسدة فلا يكون عندهم قوله تعالى ان الابرار
لنفي نعم وان النجار لنفي جسيم مما يستدل به على حال كل يتوفا جبريل على من نزل في حقهم فقط والسا
لها من عليهم او ثبت نفي جبريل عن وجهه فانها فاسدة لان اللفظ وان على العموم فلا ينافيه ولا يستلزم
المعنى والذم الصانع في جبريل ان تمسك بحججهم قوله تعالى والذين يكفرون الذم وبالفظة الآتية على وجوب
التيقن في حال الشك وان كان دارا في قوم مخصوص كسند الذم وبالفظة ويكون طلاق
صحة المذكر عن الدين عليهم تغليباً كما صهرته في التفسير الاحمد ونحوه في جميع المصنفات
اجماعه هذا وجوب سابع الوجه الفاسد فان عندهم اذ الوقت بمقابلة الجمع بالجمع حكمه حكم
حقيقة الجماعة في حق كل واحد من افراد الجمع الدال من كل فرد من افرادها
نفى قوله ضد من سواهم صدقة لا بد في كل حال من السواك من النقص والعرض لكل احد من غنيها
ان تجب الصدقة ونحن نقول لا تجب الصدقة في كل درهم ودينار بالاجماع مع انها من اسناد
الاسوال فلا تجب في كل انواعها ايضا على ما ذكر في الفصحة في دعوى التقاضي مقابل الامتياز بالاصار
حتى اذا قال الامر ائمة او ولد ما ولد بن فاما طالقان فولدت كل واحدة منهما ولد اطلقا ولا
يلزم ان تلد كل امرأة ولد بن كما قال شروشا نفي رج وطلاق الجمع عليها باسماحة باعتبار ما فوق الواحد
ونحوه السواك ائمة ورجلهم وقوله نعم فاعلموا او حكم الآتية على التقييد في الفقه وقيل الامر
بالشيء هذا وجوب ثامن من الوجوه الفاسدة وفيها اختلاف كثير فيسأل الحكم للامر والنهي في ضد هما الا
فيسأل الحكم فيه هو ان الامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده والنهي عن الشيء يكون اسر ضده فسد
الامر على خريم ضده والنهي على وجوب ضده فان كان له ضد واحد فهو ان كان له
اضد او كثيرة ففي الامر بحريم جميع اضداده وفي النهي عن شيء ان كان له حريم من الاضد او
غيره من دناءة مختار كجدا من عندنا الامر بالشيء يقتضي النهي عن كل شيء من الشيء يقتضي
ان يكون ضده في معنى سسته ووجه ذلك لان الشيء في نفسه لا يترك على

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

كما يعرفون انما هم محكم بالبدن نفى له بادة البدنية هو ادنا بالبدن وفي الدالية محكم
او انما به وكيل لها حتى يكفر جابدها هي منسبة الى الكفر مستندة في العلم والتقدير في التفسير
انما هو انما يثبت في العلم بالبدن واحترز به عن التكرار ليعذر الاكرار او ليعذر الرخصة فانه
لا يفسق في الثاني واجب هو ما ثبت بدلية فيه كالعالم المحصول له في الجمل في غير الواجب
كصدقه الفطر والاجبة فانها تثبتا بخبر الواحد الذي فيه شبهة فيكونان واجبين في حكم الضرر محكم
لا علما على اليقين فهو مثل الفرض في الجمل دون العلم حتى لا يكفر جابدها هو العلم والعلوم لا يفسق تاركه
انما يستخف باخبار الاحاد بان لا يرى العقل بها واحبالا ان يتبادر بها فان لم يتبادر لم يتبادر
كفر وانما خص اخبار الاحاد بالذكر اعتبارا للخال لا بالان الواجب ان يثبت الا باخبار الاحاد
متا ولا فلا اى فاما ترك العقل باخبار الاحاد فيطريق التاويل بان القول في خبر واحد غير معتد به
موجب انه مخالف للكتاب فيفسق فيه لان خبر الواحد لا يثبت في الشهرة في ما توارثت اليها
لاجل الدقة والفظاظة والثبات مستند وهو القاطع في كونه في الدين وكمها ان لا يظلم بالمرأ
باقامتها من غير اقرار ولا وجوب فاحترز لقوله ان لا يظلم السب من النفس لا يتبعه من غيره
اقرار ولا وجوب عن المفرض الواجب وكان ينبغي ان يذكر بدله الفقه يود
الغير لعنف الا انه اكتفى عنها بالحكم ولكن قالوا ان هذا التعريف والحكم لا يهتد فان الاعلى
سنة الهدى في التفسير الا في انما هو مطلق السنة الا ان السنة تقع على طريقة النبي عليه السلام
وبغيره يعني الصحابة فهم يقال سنة ابي بكر وعمر وسنة خلفاء الراشدين بنحوه وقال الشافعي
رحم مطلقها طريقة النبي عليه السلام اذ يطلق لفظ السنة بلا قرينة لا يخلق على الطريقة الصحابة
كما روى ان سعد بن الجهم قال ما دون الثلث من الهدى لا يصفى وهو السنة واراها
سنة النبي عليه السلام وهو ان الهدى اذ لم يتبع ثلثا فالمراد بالاشي فيه سواد اذ ان ثلث
فما عدا يؤخذ للمرأة نصف ما يؤخذ للرجل واذ اريدت سنة غير النبي علم يقال فانه سنة

[illegible][illegible]

وهذه صفة الخبيث لا محل للمجازفة فلم توجد الطهارة في بعض خبر الصلوة والتطهير من أجل الخبيثية
وانهم غير مضمون في الصلوة كما في الصوم فثبت ان الكف عن قضاء الشهوة فرض في الصوم
والصوم يفوت بالاكل في خبر من وفقه فكذا الكف عن حمل الخبيثية فرض في الصلوة
وهو يفوت بالسجود على مكان نجس فقد ولما فرغ المصل من بيان تمام الكتاب
بلوا احتجوا اوردها بعد ما عرفت ما ثبت من الكتاب من الاحكام المشروعة اقتصارها على
وكان ينبغي ان يذكر ما بعد باب النجاس في جملة بحث الاحكام الآتية كما فعل في كتاب
التوضيح فحق في جعل المشروعة على نوعين عربية يعني الاحكام المشروعة التي شرعها الله تعالى
لعباده على نوعين احدهما العربية والثاني الفرضية فالعربية هي اسم لما هو حاصل من غير
بالحوادث معني لم يكن شرعا باعتبار الفروض كما كان شرع الاطهار باعتبار المرض بالكلية
حكما صليما من الله تعالى تبارك وتعالى كان متعلقا بالفعل كما هو موافق ومتعلقا بالترك كالحرمان
وهي اربعة انواع لانها لا تخلو من ان يكفر جاهد ما اول الاول هو الفرض الثاني لا يخلو ما يوجب
تركه اول الاول هو الاجابة الثاني لا يخلو ما ان يستحق تاركه الملامة اول الاول هو السنة
والثاني هو النقل والحرمان دخل في الفرض باعتبار الترك وكذا المكروه في الواجب والمباح
ما ليس مشروعا بالعبادة الذي قلنا فالاول فرضية وهو لا يخلو زيادة ونقصا بحيث
يبدل في الشبهة فيه فاعدا او البركات والحيات كقضاياها مستعين بتعيين لا ازيد ولا ينقص
ولا نقصان وثابت بمقتضى لا يخلو الشبهة ولا يلقى انه يتناول بعض الحيثيات والنوازل
اذا ثبت ان كذا ان كلمة عبارة عن غيرته معروفة لم يتناولها قط كالايمان والاركان
الاربعة والصلوة والركوة والصوم والحج وحكمة النجوم علم الوصية لقيا بالقلب متبليا
مترادفان الاصح ان النفس التي يعتقد فيها حال اختيار القصد وهو اخضر من اجل
القطر او قد يحصل بلا اختيار ولا يصعد كما كان الكفار الذين يعرفونه كما يعرفون

في هذا الخبر لا محل للمجازفة فلم توجد الطهارة في بعض خبر الصلوة والتطهير من أجل الخبيثية
وانهم غير مضمون في الصلوة كما في الصوم فثبت ان الكف عن قضاء الشهوة فرض في الصوم
والصوم يفوت بالاكل في خبر من وفقه فكذا الكف عن حمل الخبيثية فرض في الصلوة
وهو يفوت بالسجود على مكان نجس فقد ولما فرغ المصل من بيان تمام الكتاب
بلوا احتجوا اوردها بعد ما عرفت ما ثبت من الكتاب من الاحكام المشروعة اقتصارها على
وكان ينبغي ان يذكر ما بعد باب النجاس في جملة بحث الاحكام الآتية كما فعل في كتاب
التوضيح فحق في جعل المشروعة على نوعين عربية يعني الاحكام المشروعة التي شرعها الله تعالى
لعباده على نوعين احدهما العربية والثاني الفرضية فالعربية هي اسم لما هو حاصل من غير
بالحوادث معني لم يكن شرعا باعتبار الفروض كما كان شرع الاطهار باعتبار المرض بالكلية
حكما صليما من الله تعالى تبارك وتعالى كان متعلقا بالفعل كما هو موافق ومتعلقا بالترك كالحرمان
وهي اربعة انواع لانها لا تخلو من ان يكفر جاهد ما اول الاول هو الفرض الثاني لا يخلو ما يوجب
تركه اول الاول هو الاجابة الثاني لا يخلو ما ان يستحق تاركه الملامة اول الاول هو السنة
والثاني هو النقل والحرمان دخل في الفرض باعتبار الترك وكذا المكروه في الواجب والمباح
ما ليس مشروعا بالعبادة الذي قلنا فالاول فرضية وهو لا يخلو زيادة ونقصا بحيث
يبدل في الشبهة فيه فاعدا او البركات والحيات كقضاياها مستعين بتعيين لا ازيد ولا ينقص
ولا نقصان وثابت بمقتضى لا يخلو الشبهة ولا يلقى انه يتناول بعض الحيثيات والنوازل
اذا ثبت ان كذا ان كلمة عبارة عن غيرته معروفة لم يتناولها قط كالايمان والاركان
الاربعة والصلوة والركوة والصوم والحج وحكمة النجوم علم الوصية لقيا بالقلب متبليا
مترادفان الاصح ان النفس التي يعتقد فيها حال اختيار القصد وهو اخضر من اجل
القطر او قد يحصل بلا اختيار ولا يصعد كما كان الكفار الذين يعرفونه كما يعرفون

في هذا الخبر لا محل للمجازفة فلم توجد الطهارة في بعض خبر الصلوة والتطهير من أجل الخبيثية
وانهم غير مضمون في الصلوة كما في الصوم فثبت ان الكف عن قضاء الشهوة فرض في الصوم
والصوم يفوت بالاكل في خبر من وفقه فكذا الكف عن حمل الخبيثية فرض في الصلوة
وهو يفوت بالسجود على مكان نجس فقد ولما فرغ المصل من بيان تمام الكتاب
بلوا احتجوا اوردها بعد ما عرفت ما ثبت من الكتاب من الاحكام المشروعة اقتصارها على
وكان ينبغي ان يذكر ما بعد باب النجاس في جملة بحث الاحكام الآتية كما فعل في كتاب
التوضيح فحق في جعل المشروعة على نوعين عربية يعني الاحكام المشروعة التي شرعها الله تعالى
لعباده على نوعين احدهما العربية والثاني الفرضية فالعربية هي اسم لما هو حاصل من غير
بالحوادث معني لم يكن شرعا باعتبار الفروض كما كان شرع الاطهار باعتبار المرض بالكلية
حكما صليما من الله تعالى تبارك وتعالى كان متعلقا بالفعل كما هو موافق ومتعلقا بالترك كالحرمان
وهي اربعة انواع لانها لا تخلو من ان يكفر جاهد ما اول الاول هو الفرض الثاني لا يخلو ما يوجب
تركه اول الاول هو الاجابة الثاني لا يخلو ما ان يستحق تاركه الملامة اول الاول هو السنة
والثاني هو النقل والحرمان دخل في الفرض باعتبار الترك وكذا المكروه في الواجب والمباح
ما ليس مشروعا بالعبادة الذي قلنا فالاول فرضية وهو لا يخلو زيادة ونقصا بحيث
يبدل في الشبهة فيه فاعدا او البركات والحيات كقضاياها مستعين بتعيين لا ازيد ولا ينقص
ولا نقصان وثابت بمقتضى لا يخلو الشبهة ولا يلقى انه يتناول بعض الحيثيات والنوازل
اذا ثبت ان كذا ان كلمة عبارة عن غيرته معروفة لم يتناولها قط كالايمان والاركان
الاربعة والصلوة والركوة والصوم والحج وحكمة النجوم علم الوصية لقيا بالقلب متبليا
مترادفان الاصح ان النفس التي يعتقد فيها حال اختيار القصد وهو اخضر من اجل
القطر او قد يحصل بلا اختيار ولا يصعد كما كان الكفار الذين يعرفونه كما يعرفون

الشيخين صرنا مستحقين الى يكرم ونحوه من ايمان ابي طلق استلما التي تضمني تعبد لغيره وحكمها
 على نوبين الاول شبه الكهني تاركه يستوجب اسارة ابي جزاء اسارة كالموم والعتاب او سبي
 جزاء الاسارة كما في قوله تعالى جزاء سيئة سيئة مثلها كما يجامعها والاذان والاقاقية فان هولاء
 كلها من جنس شعا من الدين واعلام الاسلام ولينها قالوا اذا اصر اهل مصر على تركها انما يسلح
 من جانب الامم وقد وردت في كل منها اثار لا تخصي والثاني الزواجر وتاركها لا يستوجب اسارة
 كسائر النبي عليه السلام في لباسه وقبوره وقياسه فان هولاء كلها لا يصدر منه عليه السلام على وجه العجاجة
 وتصدر القربة بل على سبيل العادة فانه نعم كان يلبس جملة من الثياب وخصاء ومبصرا وطويل الكعبين ودرهما بليل على شاة
 سواد وجملة وكان مقدارا ما سبقة اذع اراشي عشرة ذراعا او اقل فاكثروا وكان يقيعه مخصيا رماقا
 ودرهما للعدو وعلى مية المشبه الكثر فبذلك كلها من جنس الزواجر ثياب المير على فعلها ولا العاقبة على
 تركها وهو في معنى الاستحباب الان المستحب با حبة العلم او هذا ما اعتاده النبي عليه السلام والكرام
 الفضل هو ما يشاء المير على نفسه ولا العاقبة على تركه بحكم اعتبارها حاله سلف في ذكر نفى العقاب
 دون الزم والعقاب يستحب على انه لا بد حال الزم والعقاب الزائد على الركنين للسافر فضل بهن
 المعنى انه ثياب على فعله ولا العاقبة على تركه ولا يقال انه يخالف با ذكر الفقهاء انه لو صدر اربعا
 وقس على الركنين ثم فرضه اسارا لان هذه الاسار ليست باختيار النفس الركنين بل بالخير لسلام
 واختلاط النفس بالفرص وقال الشافعي رحمه الله تعالى على هذا الوصف وحب ان يبقى
 كذلك يعني انه لا يلزم في حال التقار كمان لم يلزم قبيل الابتداء فيان شريح في النفس لا
 يلزم تمامه ولو فسده لا يلزم نقصاره سوا كان صوما او صلوة قلنا ان با اذاه وحسب ما يستلزم
 الكية الا بالزام البس لان الصلوة والصوم مثل الفدية حكمه الا اذا كان تاما بكونه سفعا او صوم
 يوم فان ادى بعض الصلوة او الصوم فعليه ان يتيب ولا يلزم البطلان علة وهو حرام لقوله تعالى
 ولا تظلموا اعمالكم وان فسده يجب ان يقضيه ليكون فيه صدياثة ولا يقال بسببه

هذا هو الموضع الذي فيه
 انما هو ما يشاء المير على نفسه
 ولا العاقبة على تركه بحكم اعتبارها
 حاله سلف في ذكر نفى العقاب
 دون الزم والعقاب يستحب على انه لا بد
 حال الزم والعقاب الزائد على الركنين
 للسافر فضل بهن المعنى انه ثياب على
 فعله ولا العاقبة على تركه ولا يقال
 انه يخالف با ذكر الفقهاء انه لو صدر
 اربعا وقس على الركنين ثم فرضه اسارا
 لان هذه الاسار ليست باختيار النفس
 الركنين بل بالخير لسلام واختلاط النفس
 بالفرص وقال الشافعي رحمه الله تعالى
 على هذا الوصف وحب ان يبقى كذلك يعني
 انه لا يلزم في حال التقار كمان لم يلزم
 قبيل الابتداء فيان شريح في النفس لا
 يلزم تمامه ولو فسده لا يلزم نقصاره
 سوا كان صوما او صلوة قلنا ان با اذاه
 وحسب ما يستلزم الكية الا بالزام البس لان
 الصلوة والصوم مثل الفدية حكمه الا اذا
 كان تاما بكونه سفعا او صوم يوم فان
 ادى بعض الصلوة او الصوم فعليه ان يتيب
 ولا يلزم البطلان علة وهو حرام لقوله تعالى
 ولا تظلموا اعمالكم وان فسده يجب ان يقضيه
 ليكون فيه صدياثة ولا يقال بسببه

هذا هو الموضع الذي فيه
 انما هو ما يشاء المير على نفسه
 ولا العاقبة على تركه بحكم اعتبارها
 حاله سلف في ذكر نفى العقاب
 دون الزم والعقاب يستحب على انه لا بد
 حال الزم والعقاب الزائد على الركنين
 للسافر فضل بهن المعنى انه ثياب على
 فعله ولا العاقبة على تركه ولا يقال
 انه يخالف با ذكر الفقهاء انه لو صدر
 اربعا وقس على الركنين ثم فرضه اسارا
 لان هذه الاسار ليست باختيار النفس
 الركنين بل بالخير لسلام واختلاط النفس
 بالفرص وقال الشافعي رحمه الله تعالى
 على هذا الوصف وحب ان يبقى كذلك يعني
 انه لا يلزم في حال التقار كمان لم يلزم
 قبيل الابتداء فيان شريح في النفس لا
 يلزم تمامه ولو فسده لا يلزم نقصاره
 سوا كان صوما او صلوة قلنا ان با اذاه
 وحسب ما يستلزم الكية الا بالزام البس لان
 الصلوة والصوم مثل الفدية حكمه الا اذا
 كان تاما بكونه سفعا او صوم يوم فان
 ادى بعض الصلوة او الصوم فعليه ان يتيب
 ولا يلزم البطلان علة وهو حرام لقوله تعالى
 ولا تظلموا اعمالكم وان فسده يجب ان يقضيه
 ليكون فيه صدياثة ولا يقال بسببه

في سقوط المواخذة لا انه يسير سباحا في النفس مع تمام الحزم في قيام حكمه جميعا وهو الحزم فلهذا
تجلى الحزم والحزمه كلاهما موجودان فالاحتمال والحرمة في الكف غفلة ومع ذلك يخصص في
سباحته في الماء فلهذا يقال في مكان هو الحق بالطلاق لا يتم في حقه عليه من الوجوه الباقية كما ذكره
على حيز الكثرة الكثر في كثره من كثره على حيز الكثرة الكثر على نفسه او على عضو من اعضاءه
لا يباينونه فانه يخص له حيزا على اللسان بشرط ان يكون قلبه مطمئنا بالابان مع ان الحزم للشك
هو حيز العالم المضمون اذ لا عليه الحزمه كلاهما موجودان فلا ريب مع ذلك سبب خصل لان
حقه في النفس نفوت عنه بالاعتناء صوره ومعنى الصوره فتميزه بالنسبة واما معنى نفوت هو الحق
وفي الاقدام عليه لا نفوت حتى الله تعالى يعني لان التصديق باق في نظاره في رمضان افعى
اكره الصائم بما فيه ايجار على نظاره في رمضان يباح له الا نظار مع ان الحزم هو شهود رمضان والحزم
كلاهما موجودان لان حقه نفوت رأسا وحق الله تعالى باق بالخلف والافان في الفخري اذ
اكره على خلاف لان نفوت خصل ذلك مع ان الحزم والحزمه كلاهما موجودان لان حقه نفوت رأسا
وحق المالك باق بالعتان وترك الخالف عليه لفساد الامر بالمعروف على المكره
اي اذا ترك الخالف على نفس الامر بالمعروف فلهذا لم يجرى له ذلك مع ان الحزم
وهو الوعيد على ترك الامر مع حزمه نعم لان حقه نفوت رأسا وحق الله تعالى باق باعتقاد حزمه
الترك وجبايته على الاحتمال اي وجبايته المكره على اصرامه سيلج له ما اكره عليه مع قيام
الحزم وحكمه جميعا لان حقه نفوت رأسا وحق الله تعالى باق بالعتان والافان في الفخري
بل ارجح ضميره الى الخالف يخرج عن الانتشار قليلا ولو قد نه على قوله ترك الخالف في المكره
الحان اولى بالاضمال مستلزم المكره كلها وتناول المضطر الى النفس كمن سأل الشوق في
بالجملة حيث خصل له تناول طعام الفير لان حقه نفوت بالهوت باجلا وحق المالك باق
بالاضمان اي حزمه مع ان الحزم والحزمه كلاهما موجودان فبما حكمه حكمه

والا فانه لا بد من الحزم والحزمه كلاهما موجودان فالاحتمال والحرمة في الكف غفلة ومع ذلك يخصص في
سباحته في الماء فلهذا يقال في مكان هو الحق بالطلاق لا يتم في حقه عليه من الوجوه الباقية كما ذكره
على حيز الكثرة الكثر في كثره من كثره على حيز الكثرة الكثر على نفسه او على عضو من اعضاءه
لا يباينونه فانه يخص له حيزا على اللسان بشرط ان يكون قلبه مطمئنا بالابان مع ان الحزم للشك
هو حيز العالم المضمون اذ لا عليه الحزمه كلاهما موجودان فلا ريب مع ذلك سبب خصل لان
حقه في النفس نفوت عنه بالاعتناء صوره ومعنى الصوره فتميزه بالنسبة واما معنى نفوت هو الحق
وفي الاقدام عليه لا نفوت حتى الله تعالى يعني لان التصديق باق في نظاره في رمضان افعى
اكره الصائم بما فيه ايجار على نظاره في رمضان يباح له الا نظار مع ان الحزم هو شهود رمضان والحزم
كلاهما موجودان لان حقه نفوت رأسا وحق الله تعالى باق بالخلف والافان في الفخري اذ
اكره على خلاف لان نفوت خصل ذلك مع ان الحزم والحزمه كلاهما موجودان لان حقه نفوت رأسا
وحق المالك باق بالعتان وترك الخالف عليه لفساد الامر بالمعروف على المكره
اي اذا ترك الخالف على نفس الامر بالمعروف فلهذا لم يجرى له ذلك مع ان الحزم
وهو الوعيد على ترك الامر مع حزمه نعم لان حقه نفوت رأسا وحق الله تعالى باق باعتقاد حزمه
الترك وجبايته على الاحتمال اي وجبايته المكره على اصرامه سيلج له ما اكره عليه مع قيام
الحزم وحكمه جميعا لان حقه نفوت رأسا وحق الله تعالى باق بالعتان والافان في الفخري
بل ارجح ضميره الى الخالف يخرج عن الانتشار قليلا ولو قد نه على قوله ترك الخالف في المكره
الحان اولى بالاضمال مستلزم المكره كلها وتناول المضطر الى النفس كمن سأل الشوق في
بالجملة حيث خصل له تناول طعام الفير لان حقه نفوت بالهوت باجلا وحق المالك باق
بالاضمان اي حزمه مع ان الحزم والحزمه كلاهما موجودان فبما حكمه حكمه

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٢٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٢٠ هـ في مدينة بغداد في داره الخاصة

استشنا من الحق بل من الغضب ان القدر ليس كغيره بالمد من بعد ايمانه فوجد غضب من انكسر
 عند غضب من الامن كرهه وتلقه من بالامان وفي رواية عن ابي يوسف الشافعي ربح انه لا تقدر الحرة كرهه
 لا يخذلها كما في الاكراه على الكفر فهو من قبيل القسم الاول بقوله تعالى فمن اعطى غير ربح ولا عسا فلاح
 عليه ان المد عفوري حسيه من اطلاق المغفرة على قيام المحرمه والحوال اطلاق المغفرة باعتبار ان
 الاضطراب الرض للفتاوى يكون بالاجتهاد وعسى ان يقع المناول في ايد اعلى قدر الحاجة لان من انزل بهزله
 المحضه تعسر رعاية قدر الحاجة وفائدة الاختلاف تظهر فيما اذا حلف لا ياكل من اناشتره من اجل
 الاضطراب فغضب بها بحيث وعنده لا يتقوى غسل الرجل في وقت السج فان استنار الله هم بالغضب من سرية
 حدث له في وقت كان حله او ما حصل فوق نصف فقد زال بالمشي فلا يشرع في غسل في هذه المدة وان بقي في
 غير المدة من هذا على رواية الاصوليين في اصابها بهدانة فقد نال من الغضب على الكثرة وغسل الرجل يكون باجورا
 لما في من بيان الاحكام المشروعة ذكر بعد ثانياً بيان سببها بهدانة المتقية اقتداً بفخر الاسلام وكان الاولي
 ان ينكر ما بعد القياس في بحث اسباب العمل كما جعل صاحب التوضيح فقال في فصل الامر
 نهى باقسامها من كون الامر وقتاً او مطلقاً سوعاً او مضيقاً وكون الشيء على الامور الشرعية او المحسنة او غيرها
 في اسباب العمل في ذلك المطلب الاحكام المشروعة المراد بالا احكام المحكوم بها من اعبادات وغيره
 عينية او غيرها وكذا في المطلب الاول الكلف اي اسباب القضاة اي على كل شرعية تنسب
 احكامها بالمطلب اعلم من ان يكون الفضل او الكلف اي اسباب القضاة اي على كل شرعية تنسب
 احكامها اليها من حيث الظاهر وان كان لوثة تحقيق في الاشياء كلها هو المدعى من حدوث العالم
 لوقت ذلك المال واما من شهر رمضان والراسل الذي اوجبه على عليه السبت والارض والاشياء
 خارج تحقيقها او قد سرتوا لصلوة وتسلق القمار المقدر ما لتعاطى بده كلفها اسباباً ثم شرح بعد
 ان اسباب العمل على طريق الكلف والنشر المشرب فقال للايمان به اسباب حدوث العالم
 ان باحداث لا يجب الا حدوث العالم اذ لو لم يكن جاداً لما احتجنا الى الصانع كما قال تعالى
 بقره تدل على البعيرة تدل على البعيرة واما الاقدام على المسير فادوات امراج وارض فذلك

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٢٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٢٠ هـ في مدينة بغداد في داره الخاصة

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٢٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٢٠ هـ في مدينة بغداد في داره الخاصة

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٢٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٢٠ هـ في مدينة بغداد في داره الخاصة

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

در بیان این خبر که در روزهای اخیر از طرف بعضی از
اعضای هیئت مدیره و کارکنان این شرکت به جهت
عدم پرداخت حقوق و مزایای کارکنان و همچنین
عدم پرداخت اجور و کرایه های ملکی و غیره
و همچنین عدم پرداخت سایر تعهدات مالی
شرکت با هیئت مدیره و کارکنان این شرکت
مجلسی تشکیل شده است که در آنجا
بعضی از اعضا و کارکنان شرکت
با هم بحث و تبادل نظر کرده اند
و تصمیم گرفته اند که برای حل
این مشکلات اقداماتی را انجام دهند
از جمله اینکه سعی کنند تا حد امکان
حقوق و مزایای کارکنان را پرداخت کنند
و همچنین سعی کنند تا حد امکان
اجور و کرایه های ملکی را بپردازند
و همچنین سعی کنند تا حد امکان
سایر تعهدات مالی شرکت را بپردازند
و امیدواریم که با اتخاذ این تدابیر
مشکلات شرکت برطرف شود و شرکت بتواند
به فعالیت های خود ادامه دهد.

في الاول كذلك كان احاد الاصل من مشهور الدنيا مشهور في الاول وسطه والاخره ولو لم يكن كذلك كان
 كفضل القرآن لم يستوفه خمس مثاقيل لم يخلق التواتر وان تواتر السنته لان في وجود السنته المتواترة خلاف
 قيل لم يوجد منها شيء فيلزم انما الاحتمال بالشيء في العلم على المدعى والمبين حتى من انكره وانكره
 علم اليقين كالبيان علمه ورواها بالاكما انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 اليقين ولا كما انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 سكته ولغيره او اوضح على من ان العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم انما هو في العلم
 غامضة فخطية او يكون في الضم لا في الفتح في سورة آي من حيث عدم تواتره في القرن الاول ان لم يكن
 معني كما اشبهوا كان ابن الاصل في القرن الاول في القرن الاول في القرن الاول في القرن الاول في القرن الاول
 لا يتوهم توهمهم على الكذب في القرن الثاني في القرن الثاني في القرن الثاني في القرن الثاني في القرن الثاني
 بعد ذلك فان غامضا احاد الاحاد وقد اشبهوا في هذا الزمان فلم يبق شيء منها عاذا او انه لو كان
 ابي سليمان بن جرج جهته الصديق فهو دون التواتر في الواحد حتى بشارت الزيادة به على كتاب الله تعالى
 يكفر جارية بل الضليل على الاصح وقال الجاهل ان شبهه في التواتر فيقيد علم اليقين ويكفر جارية كالتواتر على
 او يكون الضم لا في الفتح في سورة موحى لانه لم يشبه في سورة موحى في القرن الثاني في القرن الثاني في القرن الثاني
 خبر الواحد وهو كل خبر يروي به الواحد او الاثنين فصاعدا اما ما كان في ذلك من فرف في بعضها وقال
 يقبل خبر الاثنين من الواحد ولا يحبره للعدد في بعد ان يكون دون المشهور والتواتر في القرن الثاني في القرن الثاني
 لما لم ينسخ رواتبه في المشهور والتواتر فلا يحبره بعد ذلك كما قد كان كل ما سواه في ان الخبر جرحه عن الاجادة وانما
 يوجب اصل العلم اليقين بالكلمات هو قوله تعالى فلا انظر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
 ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون في هذا خرج من كل جماعة كثيرة طائفة قليلة من مجموعهم
 ليتفقهوا في الدين اي نذريه هذه الجماعة قليلة عند العلماء والتفسير في افاق العالم لا احد من القلة
 قوامهم الباقية في البيوت الاجل ترشيح المعاش ومحافظة الاصل والاموال عموم الكائنات

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a manuscript. The text is written diagonally across the page, filling most of the space. There are some marginal notes and corrections visible.]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

الاقوال وتفرق الابدان واول ابن عمر الراوي يتصرف بالابدان كما هو قول الاشاعرة وفيه آيات
ان الفعل نحن يتصرف الاقوال والامتناع عن العمل به مثل العمل بخلافه اي خلاف ما رواد
فخرج عن المحجة كما روى ابن عمر انه بعد ان كان يرفع يده عند الركعة وعند رفع الرأس من
الركوع وقد صرح عن مجاهد انه قال صحبت ابن عمر خمس عشرة سنة فلم اراه يرفع يده الا بكسرة الاستسحاح
فترك العمل به دليل على ان شافعه وعمل الصلوة بخلافه وجب الطعن انما لا يكون شافعه الا بكسرة الاستسحاح
عليهم من جهنا شرح في الطعن من مجاهد الروي وشافعه يروي عباد بن العباد انه عليه السلام قال
الكبر حكمة تاتي وتغري عام ينتسكب الشافعي رجع وكحل في الصلوة الى عام خبر من الحد وخن يقول
ان عمر رضي الله عنه رجع في الصلوة بالروم فخلع ان لا يفي احمد ابا فلو كان النفي احمد لما لم يترك
فصل ان النفي منه كان كسبية لاحد او حديث واحد وكان ظاهر الاصل انما على الخلفاء الذين بعدهم
ما فاتهم احد ودوا حترز به عما كان يحتمل من خلافهم فانه لا يوجب سبوا فيه كحديث وجوب الوضوء
لحققة في الصلوة رواه زيد بن خالد الجعفي وابو موسى الاشعري ثم قيل به وذاك لوجبه كحديث
عليه لانه من انوار رث النادرة التي تحتل الخفاء الى موسى الاشعري ثم الطعن عليهم من جهة
ان لا يخرج الراوي عن عندنا بان يقول هذا الحديث مخرج او من كذا نحو ما يفعل به الا
ادفع بمفسرهم ارجح متفق عليه لكل لا يخفى فيه في كذا وكذا عنه في كذا وكذا
لأن يكون كذا صوابا من شافعه بالتحقق دون التحقق ان المتحضرين قد اختلفوا الذين
بما وجدوا المكونه جردا والندوب فرضا فلا يثبت كرجح هو لا رآه احد من حتى لا يقبل النسخون
قد ليس وهو اللغة كتمان حسب السلسلة عن المشتري وفي اصطلاح المؤرخين كتمان التخصيص في
سناد بان يقول حدثنا فلان عن فلان آة لا يقول حدثنا فلان قال اجبتا فلان آة لا نق
جوهم شبهة الارحال حقيقة الاسال ليس بمرجح فثبته اولى والتبليس هو ان يذكر الراوي شبهة
شبهة لا بالاسم او بذكره فثبته غير مشهور حتى لا يعرف فيما بين الناس لا يطعنوا على ما قيل
في قوله لا بالاسم او بذكره فثبته غير مشهور حتى لا يعرف فيما بين الناس لا يطعنوا على ما قيل

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فاعلم يا أيها المؤمن
 أن الله تعالى قد خلق
 الدنيا والآخرة
 وما بينهما من
 ما لا يحيط به
 العقل والقدرة
 على إدراكها
 فاعلم أن كل
 ما في السموات
 والأرض من
 خلقه تعالى
 لا يخلو من
 قدرته العظيمة
 وقدرته على
 ما يشاء
 وما لا يدرك
 بالبين
 فاعلم أن الله
 تعالى هو
 العزيز الحكيم
 الذي لا يذل
 ولا يذل
 ولا يذل
 ولا يذل

۱۹۱
 انجمن المصنف اولاد، اخلاقی الرکن
 فکلف جملہ ان التمر مع العنای علیہا
 اجنب بان التعدادین الحاکمین
 لا محالہ و ذکر فی الرکن بالاعتقاد
 غریبہ المصنفان یضمانان العنای
 کیوں فی حکمین مضار ذکرہ لوفاس
 الحاکمین الحاکمین العنای
 شہرہ و ذکر فی الرکن بالاعتقاد
 اولوی حادہ فی المصنف

في الاصل كان...
سفيان الثوري...
والارسل...
الشيء...
يقوله...
لا يخفى...
سنة...
بالرواية...
على...
فما...
انظر...
وقد...
من...
على...
على...
الا...
من...
اولى...
في...
دخل...

في الاصل كان...
سفيان الثوري...
والارسل...
الشيء...
يقوله...
لا يخفى...
سنة...
بالرواية...
على...
فما...
انظر...
وقد...
من...
على...
على...
الا...
من...
اولى...
في...
دخل...

في الاصل كان...
سفيان الثوري...
والارسل...
الشيء...
يقوله...
لا يخفى...
سنة...
بالرواية...
على...
فما...
انظر...
وقد...
من...
على...
على...
الا...
من...
اولى...
في...
دخل...

في الاصل كان...
سفيان الثوري...
والارسل...
الشيء...
يقوله...
لا يخفى...
سنة...
بالرواية...
على...
فما...
انظر...
وقد...
من...
على...
على...
الا...
من...
اولى...
في...
دخل...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هذا الثاني اشتمال المعص الى قاعدة في ذلك برفع اختلاف عنهم فقال والاصل فيه ان المعص ان
 من جنس ما يعرف بالليل بالانسان مبنيا على دليل من سلك منه ظاهرة ولا يكون مبنيا على الاستصحاب

لیس کجھ اوکاں تھیں جن کا کہنا ہے کہ عرفان الراوی احمد دہلوی المعروف بہ بیگم کاں فی
نفسہ کا خیال ان کو کہیں مستعد اس لئے ہے کہ ان کو کہیں بنیاد علیٰ تاسیسات کی بنیاد پر رکھ کر ان کو

على علم انه اعتمد على الدليل ولم يثبت على صفة ظاهر احوال ففيه ثلثين الصورة ثلثين كان مثل الانبات
لا ثبات لا يكون الا باليسيل فاذا كان النظم البصر بالدليل كان مثله فنتجنا صفة منها محتاج

لَكَ اَنْ تَدْفَعَهُ فَمُجَارِحٌ مَذْهَبُ بَنِي اَبِي اَبِي الْاَفْلاَحِ اَيْ اَبْنِ طَلْحَةَ بْنِ النُّفَيْهِ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ اَبِي سَلَمَةَ
وَالَّذِي رَوَاهُ اَبُو اَعْيَنَةَ عَنِ اَبِي الدَّرْدَاءِ عَنْ اَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ اَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ اَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ اَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ اَبِي هُرَيْرَةَ

ثبات اولی لانه ثابت بالکد لسیل فجارچ مذہبیا کفرخی فسخن سخناج ح الی ثلثه مشد مثالین
لغف معارضاً للامات و مثباً لکون الاشیات اولاً منہ علم بانسنا المصہ تمامہا کلمہ آ و د ل

ترتيب اللف فجارا ولا بمثال قوله والا فلا في فالنفي في حديث همره وهي التي كانت كاتبته
رضوانها الله تعالى

المصطفى انه حين خيرا عمه بل يقى زوجه عبد الله اسمها حصة فقبل انه كان عبد الله اعمى ساله من شئ
 ارجو حصة اشره انما الاثر الا ان كان له و حصة اشره فقبل انه كان عبد الله اعمى ساله من شئ

ثبنت انهميا للمعققة سواء كان من وجهها عبد او حرافا محترمة وان كانت صليته في دار الاسلام

عازضة كان خبير العبودية بما فيها المحررة العازضة وسبقها له على الاصل وخبر الحررية ثم ثانيا للامر العازضة في

نه بقی کند که نیست للعبد علامه و دلیل حق سبحانه و تعالی و میسر عن البحر فامیای فضل الثبات

میں انہاں عسقت و زوہر جہاں میں جبر با محسوسہ ملاشکستہ وقف علیہا بالاجہار

[illegible][illegible]

ان عدة متوفى في الزوج اربعة اشهر وعشرون سوار كانت حاله اولاً والآية الاولى تدل على ان عدة
الحمل وضع الحمل سوار كانت مطلقه او متوفى في الزوج فبينهما عموم وخصوص من وجه فتعارض بينهما في
المادة الاجتماعية وهي الحمل المتوفى عنها زوجها فعلى من يقول تعدد ما بعد الاجلين انهما هما
وضع الحمل من قبله اربعة اشهر وعشرون سوار كان وضع الحمل من بعد اربعة اشهر وعشرون سوار كان
سعد ورض يقول تعدد لوضع الحمل وقال محتجاً على من شار بالية لان سورة النساء القصص
عني صورة الطلاق التي فيها قوله واولا ست اتم حال تزلت بعد التي في سورة البقرة فلما علم السامع ان
قوله واولا ست الاحمال اهلين ان الضمن حملين ناسخاً لقوله والذين يتوفون منكم في قدر مات واولاه
تستعملن وبكده اقال عمر رض لو وضعت رز ورجع على سريرة لا تقضت عدتها واصل لها ان تخرج
وبه اخذ ابو حنيفة والشافعي حج جميعاً او دلالة عطف على قوله صريحاً اسي من قبل خلاف الزمان
دلالة كما خاضع بالمبيح فانها اذا اجتمعت في حكم يعلمون على المحاضر ويجعلونه موخر اولاً عن المبيح
لان لا باحة اصل في الاشياء فلو علمنا بالحرم كان لفض المبيح موافقاً للاباحة الاصلية ووجهها
ثم يكون لفض المحرم ناسخاً للاباحين معاً وهو معقول بخلاف اذا علمنا بالمبيح لان لا باحة يكون لفض
المحرم ناسخاً للاباحة الاصلية ثم يكون لفض المبيح ناسخاً للمحرم فيكرار النسخ وهو غير معقول فبذلك
اصل كبير لنا يفرض عليه كثير من الاحكام وهذا من قول من جعل لا باحة اصلاً في الاشياء وقيل
اصل فيها وقيل التوقف على حتى تقوم دليل لا باحة او المحرمة وقد طوالت الكلام فيه التفسير الاجمعي
والثبت اولى من الثاني بده فاعده مستقلة لا تعلق لها بما سبق يعني هذا القارض لم يثبت
فالمثبت اولى بالعمل من الثاني عند الكرخي وعند ابن ابيان يتعارضان اسي يتساويان فبعد
لصبار الى التزجيج كمال الراوي والمراد بالثبت ما ثبت امر عارضاً لا دائماً لم يكن ثابتاً فيما مضى
بأنساني ما ينفي الامر الزائد ويثبت على الاصل ولما وقع خلاف بين الكرخي وابن ابيان وقع
الاختلاف في عمل صحابنا ايضا فنفى بعض المواضع يعملون بالثبت وفي بعضها

في قوله واولا ست الاحمال اهلين ان الضمن حملين ناسخاً لقوله والذين يتوفون منكم في قدر مات واولاه تستعملن وبكده اقال عمر رض لو وضعت رز ورجع على سريرة لا تقضت عدتها واصل لها ان تخرج وبه اخذ ابو حنيفة والشافعي حج جميعاً او دلالة عطف على قوله صريحاً اسي من قبل خلاف الزمان دلالة كما خاضع بالمبيح فانها اذا اجتمعت في حكم يعلمون على المحاضر ويجعلونه موخر اولاً عن المبيح لان لا باحة اصل في الاشياء فلو علمنا بالحرم كان لفض المبيح موافقاً للاباحة الاصلية ووجهها ثم يكون لفض المحرم ناسخاً للاباحين معاً وهو معقول بخلاف اذا علمنا بالمبيح لان لا باحة يكون لفض المحرم ناسخاً للمحرم فيكرار النسخ وهو غير معقول فبذلك اصل كبير لنا يفرض عليه كثير من الاحكام وهذا من قول من جعل لا باحة اصلاً في الاشياء وقيل اصل فيها وقيل التوقف على حتى تقوم دليل لا باحة او المحرمة وقد طوالت الكلام فيه التفسير الاجمعي والثبت اولى من الثاني بده فاعده مستقلة لا تعلق لها بما سبق يعني هذا القارض لم يثبت فالمثبت اولى بالعمل من الثاني عند الكرخي وعند ابن ابيان يتعارضان اسي يتساويان فبعد لصبار الى التزجيج كمال الراوي والمراد بالثبت ما ثبت امر عارضاً لا دائماً لم يكن ثابتاً فيما مضى بأنساني ما ينفي الامر الزائد ويثبت على الاصل ولما وقع خلاف بين الكرخي وابن ابيان وقع الاختلاف في عمل صحابنا ايضا فنفى بعض المواضع يعملون بالثبت وفي بعضها

في قوله واولا ست الاحمال اهلين ان الضمن حملين ناسخاً لقوله والذين يتوفون منكم في قدر مات واولاه تستعملن وبكده اقال عمر رض لو وضعت رز ورجع على سريرة لا تقضت عدتها واصل لها ان تخرج وبه اخذ ابو حنيفة والشافعي حج جميعاً او دلالة عطف على قوله صريحاً اسي من قبل خلاف الزمان دلالة كما خاضع بالمبيح فانها اذا اجتمعت في حكم يعلمون على المحاضر ويجعلونه موخر اولاً عن المبيح لان لا باحة اصل في الاشياء فلو علمنا بالحرم كان لفض المبيح موافقاً للاباحة الاصلية ووجهها ثم يكون لفض المحرم ناسخاً للاباحين معاً وهو معقول بخلاف اذا علمنا بالمبيح لان لا باحة يكون لفض المحرم ناسخاً للمحرم فيكرار النسخ وهو غير معقول فبذلك اصل كبير لنا يفرض عليه كثير من الاحكام وهذا من قول من جعل لا باحة اصلاً في الاشياء وقيل اصل فيها وقيل التوقف على حتى تقوم دليل لا باحة او المحرمة وقد طوالت الكلام فيه التفسير الاجمعي والثبت اولى من الثاني بده فاعده مستقلة لا تعلق لها بما سبق يعني هذا القارض لم يثبت فالمثبت اولى بالعمل من الثاني عند الكرخي وعند ابن ابيان يتعارضان اسي يتساويان فبعد لصبار الى التزجيج كمال الراوي والمراد بالثبت ما ثبت امر عارضاً لا دائماً لم يكن ثابتاً فيما مضى بأنساني ما ينفي الامر الزائد ويثبت على الاصل ولما وقع خلاف بين الكرخي وابن ابيان وقع الاختلاف في عمل صحابنا ايضا فنفى بعض المواضع يعملون بالثبت وفي بعضها

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

استخراج و الحكم بالبقا في عهد الامام كماله الله من النفي انما في من الاثبات نفى فلما نقض هذا
المقوله لان من اهل المنطق لم يثبتوا ان الحكم بالبقا في وجهه واثبات نفى باشارة فوجدنا انما
اليه باره واذ هو من اليه اشارة وكم يمكن ان يكون الاستثنا في غير الفاي ليه نفى منه لان

يا علي ان هذا القاسم بين ادم من الضد كما ان الغاية ينتهي بها المبدأ فبذلك اذ في هذا عبارة
 المستفاد على ان حكم المستفاد ينتهي بها بعد كما ان الغاية ينتهي بها فبذلك اذ في هذا
 لا غير مقصود الا ان هذا هو المقصود في هذا المقصود في هذا المقصود في هذا المقصود في هذا

[illegible]

لا يوجد حرف الراء في الكلمة لكن في الحقة كلام من قول من قال
 الله يمشي على الماء فيقول الله يمشي على الماء فيقول الله يمشي على الماء

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولدت اولاداً ثم جاء مولانا و رفع هذه القيمة الى كبره و نقض بها لمولانا و دفع على الاسباب التي
عن الاولاد و ياخذهم هم بالقيمة و سكت عن ضمان ثمنها فبها و منافع الاولاد كان ذلك من غير الحق
كان على جماعة على ان منافع ولد الميرور لا تقسم بالاولاد و قد ثبت في الضرر و دفع الضرر على الشا
هو صرحهم كسكوت المولى حين ابرج بعدد سبع و ثمانين فانه يبرأ من الاولاد و بارة عند المولى و لكن
اذا مات بغير التنازل و وقع الضرر عنهم واجب فقال في شرح الكوكب اذا تاملان سكونه يتولى ان يكون
لمرئيه به يتصرف و ان يكون لغيره و لا يمكن الا يكون بحجة او حجة لغيره و كسرة الحكمة
لغيره اسكنه الله الا و طول و بارة يدل على ما هو المراد و قد علم بايز و هم فان النفس جعل بها لاراد
الماتة اليهم و انهم بغيره قال له على ما تدرى و هم و هم و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
لانه و عشرة و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
تختلف في ذلك على ما تدرى و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
بل يرجع الى القائل في نفسه بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
الاول في نفسه و هم و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
في القصة قال انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
بيان التبريد في انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
عنه السيد الان و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
في رخصنا انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
بدل الالبسة بالبحر من رخصنا و انهم بغيره و انهم بغيره
في حق الله و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره
في علم الله و انهم بغيره و انهم بغيره و انهم بغيره

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

يا نوحى احدهما الما عمو ومعاذ بن سعد وظهر ان الحق هو راي محمد وان النبي عمر اخا حسين علي بن ابي بكر
فمن كنهه لم يقصر على الخطا بل تنبيه عليه بانزال الاليات انتهى حكمه على اعداء وامر باكله ولم يامر برفه اعداء
وصرفته وهذا هو الفرق بين نزول النص بخلاف الذي هو عليه بخلافه فان في الاول لا يفضل الراي
بالنص في الثاني يفضل وهذا كما لم يفرق بين جهاد النبي وعم وغيره من المجتهدين كما افرق
بين الهام للنبي وعم وغيره من الاولياء فانهم قاطعة في حقه وان لم يكن في حق غيره بهذا الصفة فالحق
قسم من النوحى يكون حجة تامة الى عبادته اطلاق الهام الاولياء حجة في حق أنفسهم ان وافق الشريعة ولم
يتعد الى غيرهم الا اذا اخذنا بقوله بطريق الاواب ثم شرح في بحثنا من جهة انها ملحقه
بالسنة واختلف فيها فقال بعضهم تلزم علينا مطلقا وقال بعضهم لا تلزمنا قط في المختار مذكور له صرح
بقوله شرع من قبلنا تلزمنا اذ فصل العبد ووجه الشك فانه اذ لم يخصص العبد عليه ما يل وجب
في التورية والاصل فلفظ لا تلزمنا لانهم حرف التورية والاصل كثير اذ ادور جوا فيها احكاما يهملونهم فلم
ينقص انما من عند الله تعالى وكذا اذ فصل الله علينا ثم انكر علينا بعد لقول القصة صرحا بان لا يفعلوا مثل
ذلك وولاية بان ذلك كان خيرا فظلمهم فخرجهم علينا اطلاق ونداء كبر لا جنتهم ترجع تفسيره عليه كذا
الفقيه في مثال لم ينكر علينا بلفظ القصة قوله نعم واقتنا عليهم شيئا اسي على اليهود في التورية ان
ان النفس بالنفس والعين بالعين والالف بالالف والاذن بالاذن الحسن الحسن والجر وفصل
فهذا اكله باق علينا وكذا قوله تعالى وبهم ان الما قسمتهم بينهم اي بين ناقة صبايح مع ذوقه يستدل به على
القصة بطريق الهام باه جائرة وكذا قوله تعالى انكم لتاوتون الرجال شهوة من دون النساء في حق قوم لوط
عم يدل على حرمة اللواط علويا مثال ما انكر علينا بعد القصة قوله نعم فظلم من الذين اذوا جرنا عليها
طغيان اهلكت لهم قوله نعم وعلى الذين اذوا جرنا كل ذي ظفر ومن القبر لعنهم حرنا عليهم
شحوهم ما تم قال ذلك خبرناهم ببعضهم فمسلما لم يكن جرنا علينا ثم ذكره اشرع المع التي تليها
انما تلزمنا على انها شرعية لغير رسولنا محمد لا على انها شرعية لغيره السابقة لانها اذ

من قوله ان الهام باه في التورية والاصل فلفظ لا تلزمنا لانهم حرف التورية والاصل كثير اذ ادور جوا فيها احكاما يهملونهم فلم ينقص انما من عند الله تعالى وكذا اذ فصل الله علينا ثم انكر علينا بعد لقول القصة صرحا بان لا يفعلوا مثل ذلك وولاية بان ذلك كان خيرا فظلمهم فخرجهم علينا اطلاق ونداء كبر لا جنتهم ترجع تفسيره عليه كذا الفقيه في مثال لم ينكر علينا بلفظ القصة قوله نعم واقتنا عليهم شيئا اسي على اليهود في التورية ان ان النفس بالنفس والعين بالعين والالف بالالف والاذن بالاذن الحسن الحسن والجر وفصل فهذا اكله باق علينا وكذا قوله تعالى وبهم ان الما قسمتهم بينهم اي بين ناقة صبايح مع ذوقه يستدل به على القصة بطريق الهام باه جائرة وكذا قوله تعالى انكم لتاوتون الرجال شهوة من دون النساء في حق قوم لوط عم يدل على حرمة اللواط علويا مثال ما انكر علينا بعد القصة قوله نعم فظلم من الذين اذوا جرنا عليها طغيان اهلكت لهم قوله نعم وعلى الذين اذوا جرنا كل ذي ظفر ومن القبر لعنهم حرنا عليهم شحوهم ما تم قال ذلك خبرناهم ببعضهم فمسلما لم يكن جرنا علينا ثم ذكره اشرع المع التي تليها انما تلزمنا على انها شرعية لغير رسولنا محمد لا على انها شرعية لغيره السابقة لانها اذ

من قوله ان الهام باه في التورية والاصل فلفظ لا تلزمنا لانهم حرف التورية والاصل كثير اذ ادور جوا فيها احكاما يهملونهم فلم ينقص انما من عند الله تعالى وكذا اذ فصل الله علينا ثم انكر علينا بعد لقول القصة صرحا بان لا يفعلوا مثل ذلك وولاية بان ذلك كان خيرا فظلمهم فخرجهم علينا اطلاق ونداء كبر لا جنتهم ترجع تفسيره عليه كذا الفقيه في مثال لم ينكر علينا بلفظ القصة قوله نعم واقتنا عليهم شيئا اسي على اليهود في التورية ان ان النفس بالنفس والعين بالعين والالف بالالف والاذن بالاذن الحسن الحسن والجر وفصل فهذا اكله باق علينا وكذا قوله تعالى وبهم ان الما قسمتهم بينهم اي بين ناقة صبايح مع ذوقه يستدل به على القصة بطريق الهام باه جائرة وكذا قوله تعالى انكم لتاوتون الرجال شهوة من دون النساء في حق قوم لوط عم يدل على حرمة اللواط علويا مثال ما انكر علينا بعد القصة قوله نعم فظلم من الذين اذوا جرنا عليها طغيان اهلكت لهم قوله نعم وعلى الذين اذوا جرنا كل ذي ظفر ومن القبر لعنهم حرنا عليهم شحوهم ما تم قال ذلك خبرناهم ببعضهم فمسلما لم يكن جرنا علينا ثم ذكره اشرع المع التي تليها انما تلزمنا على انها شرعية لغير رسولنا محمد لا على انها شرعية لغيره السابقة لانها اذ

[illegible]

[illegible]

فثبت عليه السلام بحفظه بالشعير الشعير والتمر بالتمر والمسلح بالمسلح والذهب بالذهب
والفضة بالفضة مثلاً بمثل ما يبدو له من سبل الواو يروى كسلا بكيل وزنا يوزن مكان
قوله مثلاً بمثل وقوله بحفظه يروى بالربن اي سجع الحققة بالحفظه مثل مثلي يروى بالفضة
بمعوا الحققة بالحفظه والحفظه كسلا قولاً منسوبة وقوله مثلاً بمثل حال كما سبق كانه قيل بمعوا الحققة
بالحفظه حال كونهما متماثلين في الاحوال شرطاً اي بمعوا بهذا الوصف الامر للايجاب بالبيع مساج
فينصرف الامر الى الحال التي هي شرط فيكون المعنى وجوب السبع بشرط التسوية والمناسقة
لا وجوب السبع في ذاته وازاد بمثل القدر يعني الكيل في الكمليات والوزن المنزلة
بدليل ما ذكر في حديث آخر كسلا بكيل وازاد بالفضل حتى قوله والفضل هو ان الفضل على القدر
دون فضل الفضل حتى يجوز بيع حققة بفضة من كذا الى ان يبلغ لفضة بمبلغ فضة حكم
وجوب التسوية بينهما في القدر ثم احرمه فيما عدا ذلك من غير ان يفتى في التسوية بغير
الضرورة هذا حكم النفس الداعي اليه العلة الباعثة على وجوب التسوية القدرية بحسب الاحوال
التسوية في القدر بين هذه الاموال يقتضي ان تكون متساوية ولو لم تكن كذلك لا يقدروا
ان يحسن لان المساواة تقوم بالصورة المعنى وذلك القدر بحسب قبالته فيقوم المساواة بصورة
والمحس تقوم المساواة بصورة كغيره من قولنا بحفظه بالحفظه والقدر به قولنا مثلاً بمثل
فان لم يوجد عند المحس كل بحفظه مع الشعير او لم يوجد القدر كما في العمارة يات ما تسمى
بالمساواة ولما يطهر الزواوير وعليه انما سلم ان المساواة ثبتت بالقدر وانما رخصه
بل لا بد ان يكون في الوصف الصفا وهو جودة والروادة فاحياناً يقولون بغيره فيجوز
بالنقص هو قوله عليه السلام جيد ماورد بهما سواء نزل حكم النفس اي كون الداعي الى وجوب
هو القدر وحينئذ ثابت بالبشارة النفس لا مجرد الراي فالمراد بهذا الحكم الثاني غير ما
اريد بالحكم الاول لان الحكم الاول هو حكم الشرع اعلم وجوب

[illegible]

ما فعلوا لولا قديما عن مثل ما نزل به فكلنا اسي في القياس الشري في مثل في اسي في القياس و
 تعدد الى الفرع لتثبت حكم النفس فيه والاصول في الاصل معلومة وضع لمن توهم انه لا يلزم ان
 يكون النفس معلومة لا تقيس الى الفرع بالقياس يعني ان الاصل في كل حاصل من القياس لا يستلزم
 والا يلزم ان يكون معلوما لعلته توجد في الفرع وان كان يستلزم ان لا يكون معلولا او يكون
 معلولا لعلته فاحصره لا توجد في الصريح الا انه لا ينبغي ان يكتفى بسبب القدر بل لا بد في ذلك
 من دلالة التبيين اذ ليس يدل على ان هذه هي اصله لا غير كما يعلم في قوله عليه السلام
 بالخطبة من القياس ان قوله مثل كون القدر في كل نفس فلا بد من قسما في اقسام الدليل
 على انه تعالى شاهد اسي على ان هذا النص في الحال معلول مع قطع النظر عن كون الاصل في الاصل
 معلوما في قوله تعالى شاهد اسي على ان هذا النص في الحال معلول مع قطع النظر عن كون الاصل في الاصل
 شاعرا على حكم الفرع واما حاصل ان نفس اشد اشد امور الامور والاصل في كل نفس ان يكون
 معلولا او ثابتا ان لا بد من دليل مستقل على ان هذا النص في الحال معلول مع قطع النظر عن كون الاصل في الاصل
 واثباته ان لا بد من دليل مستير لعلته من غيرنا وبين ان هذا هو العلة وان ما عداها فاذا
 هذه التثنية فلا بد ان يكون القياس تحت حكم القياس تفسير لغة وشرعية كما ذكرنا وشهد
 وكن حكمة وضع فلا بد من بيان هذه الاربعة لاجل محافظة قياسه ودرج قياسي خشيته
 ان لا يكون الاصل معلوما بحكمه نص آخر لعلته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 واصل على تصور المعنى ان لا يكون القياس عليه خشيته مثل انفسه لعلته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 حكمه مفسر اصله بالنفس كقياس عليه خشيته ولا يجوز ان يزاد بالاصل انفسه لعلته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 القياس عليه ويكون الباطن من اذ يكون المعنى خشيته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 عليه خشيته مع حكمه خشيته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه

في القياس الشري في مثل في اسي في القياس و
 تعدد الى الفرع لتثبت حكم النفس فيه والاصول في الاصل معلومة وضع لمن توهم انه لا يلزم ان
 يكون النفس معلومة لا تقيس الى الفرع بالقياس يعني ان الاصل في كل حاصل من القياس لا يستلزم
 والا يلزم ان يكون معلوما لعلته توجد في الفرع وان كان يستلزم ان لا يكون معلولا او يكون
 معلولا لعلته فاحصره لا توجد في الصريح الا انه لا ينبغي ان يكتفى بسبب القدر بل لا بد في ذلك
 من دلالة التبيين اذ ليس يدل على ان هذه هي اصله لا غير كما يعلم في قوله عليه السلام
 بالخطبة من القياس ان قوله مثل كون القدر في كل نفس فلا بد من قسما في اقسام الدليل
 على انه تعالى شاهد اسي على ان هذا النص في الحال معلول مع قطع النظر عن كون الاصل في الاصل
 معلوما في قوله تعالى شاهد اسي على ان هذا النص في الحال معلول مع قطع النظر عن كون الاصل في الاصل
 شاعرا على حكم الفرع واما حاصل ان نفس اشد اشد امور الامور والاصل في كل نفس ان يكون
 معلولا او ثابتا ان لا بد من دليل مستقل على ان هذا النص في الحال معلول مع قطع النظر عن كون الاصل في الاصل
 واثباته ان لا بد من دليل مستير لعلته من غيرنا وبين ان هذا هو العلة وان ما عداها فاذا
 هذه التثنية فلا بد ان يكون القياس تحت حكم القياس تفسير لغة وشرعية كما ذكرنا وشهد
 وكن حكمة وضع فلا بد من بيان هذه الاربعة لاجل محافظة قياسه ودرج قياسي خشيته
 ان لا يكون الاصل معلوما بحكمه نص آخر لعلته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 واصل على تصور المعنى ان لا يكون القياس عليه خشيته مثل انفسه لعلته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 حكمه مفسر اصله بالنفس كقياس عليه خشيته ولا يجوز ان يزاد بالاصل انفسه لعلته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 القياس عليه ويكون الباطن من اذ يكون المعنى خشيته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 عليه خشيته مع حكمه خشيته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه

في القياس الشري في مثل في اسي في القياس و
 تعدد الى الفرع لتثبت حكم النفس فيه والاصول في الاصل معلومة وضع لمن توهم انه لا يلزم ان
 يكون النفس معلومة لا تقيس الى الفرع بالقياس يعني ان الاصل في كل حاصل من القياس لا يستلزم
 والا يلزم ان يكون معلوما لعلته توجد في الفرع وان كان يستلزم ان لا يكون معلولا او يكون
 معلولا لعلته فاحصره لا توجد في الصريح الا انه لا ينبغي ان يكتفى بسبب القدر بل لا بد في ذلك
 من دلالة التبيين اذ ليس يدل على ان هذه هي اصله لا غير كما يعلم في قوله عليه السلام
 بالخطبة من القياس ان قوله مثل كون القدر في كل نفس فلا بد من قسما في اقسام الدليل
 على انه تعالى شاهد اسي على ان هذا النص في الحال معلول مع قطع النظر عن كون الاصل في الاصل
 معلوما في قوله تعالى شاهد اسي على ان هذا النص في الحال معلول مع قطع النظر عن كون الاصل في الاصل
 شاعرا على حكم الفرع واما حاصل ان نفس اشد اشد امور الامور والاصل في كل نفس ان يكون
 معلولا او ثابتا ان لا بد من دليل مستقل على ان هذا النص في الحال معلول مع قطع النظر عن كون الاصل في الاصل
 واثباته ان لا بد من دليل مستير لعلته من غيرنا وبين ان هذا هو العلة وان ما عداها فاذا
 هذه التثنية فلا بد ان يكون القياس تحت حكم القياس تفسير لغة وشرعية كما ذكرنا وشهد
 وكن حكمة وضع فلا بد من بيان هذه الاربعة لاجل محافظة قياسه ودرج قياسي خشيته
 ان لا يكون الاصل معلوما بحكمه نص آخر لعلته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 واصل على تصور المعنى ان لا يكون القياس عليه خشيته مثل انفسه لعلته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 حكمه مفسر اصله بالنفس كقياس عليه خشيته ولا يجوز ان يزاد بالاصل انفسه لعلته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 القياس عليه ويكون الباطن من اذ يكون المعنى خشيته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه
 عليه خشيته مع حكمه خشيته ان الاصل في القياس عليه البار في حكمه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قبا في اللغة ولكنه فرق بين ان يعطى اللواطة اسم الزمان وبين ان يجري عليها حكم
 فقط لاجل اشتراط العلة فان الاول قياس في اللغة دون الثاني والمجوز ان لا
 اكثر اصحاب البناء يرح فانهم يعطون اسم الخمر لكل ما يخامر العقل وقد قال لهم وهدموا
 لم تسمى القارورة قارورة فقالوا لانه يتغير فيه الماء فقال ان لطيفك ايضا يتغير فيه الماء
 فيسبغ في القارورة ثم قال لهم لم يسمي الخمر جرجير فقالوا انه يتغير جرجير على
 وجه الارض فق ان حكيتك ايضا لم يتغير فيسبغ في ان تسمي جرجير فتجرب وسكت ولا صحت لها
 الذي تفهم على الشرط الثاني اى لا يتغير التعديل لصحة ظهور الذي كما عليه الشافعي
 فيقول انه يصح طلاقة فيه من ظهوره كما استعمل اذ لم يوجد بشرط الثاني وهو لغة يحكم بعينه لكونه
 اى لكون هذا التعديل تغييرا للشيء المتغير بالكفارة في الاصل هو اسم لا طلاقا فيها في الاستدراج
 عن العاقبة عن الغاية لان ظهور اسم يفتي بالكفارة وظهور الذي يكون موبدا او ليس هو
 للكفارة التي هي دائرة بين العباد والعترة وقيل هو للعترة ولكن ليس باللعنة الذي عليه
 الصوم ولا يبعد ان يحكم من الناس في العترة المكرة والخاطي للعترة بما دون عترة ربه
 على الشرط الثالث وهو كون اسم غير الاصل فان الشافعي يقول لما عذر النسائي
 مع كونه عابدا في نفس الغافل في خلافه في المكرة والخاطي والمكرة وهما ليسا بعباديين في نفس
 ادنى وتقول ان عترة عباد وان عترة اناس ليسا بعترة بل عترة ربه وهو مستحق ان
 الحق فيقول الخاطي في المكرة من عترة صاحب الحق فان الخاطي يذكر المصوم وكنهه في
 الاحتياط في المنة فنهى عن الخلط في حلقه والمكرة المكرة الانسان والعباد اليه فاما عترة
 عترة ربه فيفسد وهو قد مر عترة فاما سبق على كون اصل مخالفا للعترة والعترة
 فاما كثر المسائل في حصول المنفعة والاشارة الى ان في رتبة كذا اشارة الى ان
 تعدية الى فيه لغيره فيفسد على الشرط الرابع وهو ان لا يكون العترة في العترة

[illegible][illegible][illegible]

ان القياس عليه من هو اعلى حاله كما يخلفه الراشد من اذ تبطل عينه كرامته خفيا صبيها حكمه
و قد تدارى ان السبى عليه السلام اشتري ناقة من اعرابي واوفاه المثل فاشترى ناقة اعرابي اشتريها
وقال لم تشهد افعال من يشهد لي ولم يحضر في احد فقال خزيمة انا اشهد يا رسول الله انك اوفيت
الاعرابي من الناقة فقال نعم كيف تشهد لي ولم تحضر في فقال يا رسول الله انا انصد فكيف
تأيدنا بين خير السمار افلا انصد كما نفيها تنجز بمن اواف من البات فقال نعم من شهد له
خزيمة فهو حبه فجلت شهادة كشمادة رحلين كرامته وتفضيل على غيره ان انصد من
اشترط العدو في حق العامة فلا يقاس عليه غيره وان لا يكون معه ولا به عن القياس
لا يكون الاصل مخالفا للقياس ان لو كان هو لفسد مخالفا للقياس فكيف يقاس عليه غيره
كعبارة الصوم مع الاكل والشرب سببا فانه مخالفا للقياس ان القياس يقتضي مساواة
الصوم بما انقضاه لقوله عليه السلام للذي اكل ناسيا ثم علم على نفسه كفا ناسيا طعمه ان صد
سلك السد فلا يقاس عليه الخاطي والمكره كما قاسها الشافعي ربح وان تعدي الحكم الشرعي
انما يرتب بالنقض احديه الى فرع من القياس في هذا الشرط والكان واحد اسمية لكنه
شروط الاربع احدها كون الحكم شرعا لا لغويا الثاني تعدية بعينه بلا تغيير الثالث كون
الفرع نظير الاصل لا ادون منه الرابع عدم وجود انقض في الفرع وفي فرع اصل على كل من يذبح
تفريحا على ما سمي في هذا هو اجماع اصوليين قسما بغير الاسلام وهذا يتبع بعض الشافعية
فق انه يفتي بحد شرط الاربعه منها هي المذكورة واشنان التقدير وكون الحكم شرعا بنا
بالنقض لا بقرع الشئ اخره هذا وان كان مما يستقيم لكن ليست له ثمة فمقتضى فلا يستقيم لتقليد
الاشيا واسم الزنا للوطء لانه ليس حكم شرعي تصرح على اولى شرط وهو كون الحكم شرعا
فان انما يقول للزنا كسح ما محرم في محل شهوتي محرم وهذا المعنى موجود في اللواط
لان الزنا هو الشهوة وتضييع الحرام فيجري عليها اسم الزنا وحكمه واليه ذهب يوسف ومحمد بن

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٩
 المسند ورة
 وكذا الطهارة الى ان
 شطره
 المسئلة لانها
 قسام
 المد
 في شطره ان يكون
 طسار الم
 جبار
 يا فخرها
 مع الحاسنة
 سقطت الحاسنة
 الى ان الضرورة
 الحاسنة

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

وجوز في النص من غيره اذا كان ثابتا بما يجرى مجازا ان يكون ذلك المعنى منصوصا في النص كما هو في
 سورة البقرة وان يكون في غير النص كسورة البقرة في قوله تعالى ان الله اشهد ان لا اله الا هو
 به ان هذا الوصف وصف من غيره فقال ولا لانه كون الوجه عليه صلاحة وعد الستة فان الوصف
 القياس من منزلة الشاهد في الدعوى كما يستظهر في الشاهد بالتسجيل ان يكون صلاحا وعادا فلا خلاف
 في الوصف كما ان في الشاهد لا يجوز التمسك في المصالح ولا يجب تبديل العدد كذا في الوصف
 ثم من حيث الصالح والعدالة على غير ترتيب الكيف فبدأ اوله بذكر الصلوات للقول بظهور اثره
 في جنس الحكم العسل به اى بان ظهر اثر الوصف في جنس الحكم المصل به من خارج تبديل
 القياس ان اثره في عين ذلك الحكم المصل به منه فبالطريق الاولى وحملته ترتقى الى اثره
 النوع الدل ان يظهر اثر عين ذلك الوصف في عين ذلك الحكم وهو متفق عليه كما شرع في الحكم
 في عين هو الرتبة الثانية ان يظهر اثر عين ذلك الوصف في جنس ذلك الحكم وهو الذي ذكره
 كما انظر ظهر تأثيره في جنس حكم النكاح وهو لا يتأهل للولي فكذا في ولاية النكاح والثالث ان
 يؤثر جنسه في عين ذلك الحكم كما سقطا قطعا بالصلوة اشكارة بعدد الاغمار فان جنس الاغمار
 وهو الجنون والجنون تأثيره في عين انقطاع الصلوة والرائع ما ظهر اثر جنسه في جنس ذلك الحكم
 الصلوة على ما في جنس طين جنسه هو مشقة السير تأثيره في جنس سقوط الصلوة وهو سقوط البركعتين
 هذه الاقسام كلها مقبولة وقد اطلق الكلام فيها صاحب التوضيح ثم ذكر بيان الصلوات فقال
 في الصلوات الوصف لا يثبت في عينه ان يكون على موافقة العمل المنقولة من سؤال
 العمل في حكمه ولم يثبت في عينه ان يكون على هذا الوجه فثبت له حكمه مستنبط من العمل في حكمه
 والصلوات والصلوات ان يكون مثبته في عينه كالتعليق بالصلوة في ولاية النكاح جميع من كفى
 النكاح قبل جميع من كونه ووجه ضعفه واختلافه في ولاية النكاح فعند الشافعي ثم هي البكارة ووجه
 في الصلوات منها فمما هو من جنسها فيكون كذا وان يكون ثبوتها وكذا البكر

هذا المعنى منصوصا في النص كما هو في سورة البقرة وان يكون في غير النص كسورة البقرة في قوله تعالى ان الله اشهد ان لا اله الا هو به ان هذا الوصف وصف من غيره فقال ولا لانه كون الوجه عليه صلاحة وعد الستة فان الوصف القياس من منزلة الشاهد في الدعوى كما يستظهر في الشاهد بالتسجيل ان يكون صلاحا وعادا فلا خلاف في الوصف كما ان في الشاهد لا يجوز التمسك في المصالح ولا يجب تبديل العدد كذا في الوصف ثم من حيث الصالح والعدالة على غير ترتيب الكيف فبدأ اوله بذكر الصلوات للقول بظهور اثره في جنس الحكم العسل به اى بان ظهر اثر الوصف في جنس الحكم المصل به من خارج تبديل القياس ان اثره في عين ذلك الحكم المصل به منه فبالطريق الاولى وحملته ترتقى الى اثره النوع الدل ان يظهر اثر عين ذلك الوصف في عين ذلك الحكم وهو متفق عليه كما شرع في الحكم في عين هو الرتبة الثانية ان يظهر اثر عين ذلك الوصف في جنس ذلك الحكم وهو الذي ذكره كما انظر ظهر تأثيره في جنس حكم النكاح وهو لا يتأهل للولي فكذا في ولاية النكاح والثالث ان يؤثر جنسه في عين ذلك الحكم كما سقطا قطعا بالصلوة اشكارة بعدد الاغمار فان جنس الاغمار وهو الجنون والجنون تأثيره في عين انقطاع الصلوة والرائع ما ظهر اثر جنسه في جنس ذلك الحكم الصلوة على ما في جنس طين جنسه هو مشقة السير تأثيره في جنس سقوط الصلوة وهو سقوط البركعتين هذه الاقسام كلها مقبولة وقد اطلق الكلام فيها صاحب التوضيح ثم ذكر بيان الصلوات فقال في الصلوات الوصف لا يثبت في عينه ان يكون على موافقة العمل المنقولة من سؤال العمل في حكمه ولم يثبت في عينه ان يكون على هذا الوجه فثبت له حكمه مستنبط من العمل في حكمه والصلوات والصلوات ان يكون مثبته في عينه كالتعليق بالصلوة في ولاية النكاح جميع من كفى النكاح قبل جميع من كونه ووجه ضعفه واختلافه في ولاية النكاح فعند الشافعي ثم هي البكارة ووجه في الصلوات منها فمما هو من جنسها فيكون كذا وان يكون ثبوتها وكذا البكر

هذا المعنى منصوصا في النص كما هو في سورة البقرة وان يكون في غير النص كسورة البقرة في قوله تعالى ان الله اشهد ان لا اله الا هو به ان هذا الوصف وصف من غيره فقال ولا لانه كون الوجه عليه صلاحة وعد الستة فان الوصف القياس من منزلة الشاهد في الدعوى كما يستظهر في الشاهد بالتسجيل ان يكون صلاحا وعادا فلا خلاف في الوصف كما ان في الشاهد لا يجوز التمسك في المصالح ولا يجب تبديل العدد كذا في الوصف ثم من حيث الصالح والعدالة على غير ترتيب الكيف فبدأ اوله بذكر الصلوات للقول بظهور اثره في جنس الحكم العسل به اى بان ظهر اثر الوصف في جنس الحكم المصل به من خارج تبديل القياس ان اثره في عين ذلك الحكم المصل به منه فبالطريق الاولى وحملته ترتقى الى اثره النوع الدل ان يظهر اثر عين ذلك الوصف في عين ذلك الحكم وهو متفق عليه كما شرع في الحكم في عين هو الرتبة الثانية ان يظهر اثر عين ذلك الوصف في جنس ذلك الحكم وهو الذي ذكره كما انظر ظهر تأثيره في جنس حكم النكاح وهو لا يتأهل للولي فكذا في ولاية النكاح والثالث ان يؤثر جنسه في عين ذلك الحكم كما سقطا قطعا بالصلوة اشكارة بعدد الاغمار فان جنس الاغمار وهو الجنون والجنون تأثيره في عين انقطاع الصلوة والرائع ما ظهر اثر جنسه في جنس ذلك الحكم الصلوة على ما في جنس طين جنسه هو مشقة السير تأثيره في جنس سقوط الصلوة وهو سقوط البركعتين هذه الاقسام كلها مقبولة وقد اطلق الكلام فيها صاحب التوضيح ثم ذكر بيان الصلوات فقال في الصلوات الوصف لا يثبت في عينه ان يكون على موافقة العمل المنقولة من سؤال العمل في حكمه ولم يثبت في عينه ان يكون على هذا الوجه فثبت له حكمه مستنبط من العمل في حكمه والصلوات والصلوات ان يكون مثبته في عينه كالتعليق بالصلوة في ولاية النكاح جميع من كفى النكاح قبل جميع من كونه ووجه ضعفه واختلافه في ولاية النكاح فعند الشافعي ثم هي البكارة ووجه في الصلوات منها فمما هو من جنسها فيكون كذا وان يكون ثبوتها وكذا البكر

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

هو؟ اولها روى تلك النسخة من قولنا ان كذا ثم تساو قبح امر النبي عليه السلام اطلاق
الحجة والبرهان على انفسى والاثبات جميعا بما اعتمد في اصل هذا المقام ولما فرغ من بيان ما ليس
بالصحة والافاسدة شرع في بيان ما يؤولى العقل والوجدان فاستدل بحجته بالبرهان والاثبات
التي هي حجة هذا هو البرهان على ما سميته وقال القضاة ان هذا هو البرهان الذي هو
فاحش بان يقال ان الذي سمي في قوله وحكمه الاصل بالبرهان والاثبات بان ثبت بان
الاول اثباتا موجباً ووجهه في اثباتان الموجب للبرهان او وجهه في اثباتان الثاني اثباتا موجباً
وصفة امي اثباتان شرط الحكم او وصفه في اثباتان الحكم او وصفه امي اثباتان الحكم
مشرع او وصفه فلا بد من هذا الموضع قد بينا بالترتيب فقال كان يجب ان يثبت بان
شأن اثبات موجب اثباتان بحيث يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
والتعليل وانما اثباته باشارة ان هذا موجب لان هذا موجب لم يثبت بان هذا موجب
النسبة فيجب ان يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
مثال لاثبات موجب لان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
الاستدلال بالاطلاق قوله ثم قد من هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
فان الشهود بشر في الحكم ولا ينبغي ان يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
ما لا يجوز الا في ظرف لا يشترط اعلان التوصل اليه كمنها السكاح ولو بالذات ثبت الحد الذي المذكورة
فيها اي في شرط السكاح مثال لاثبات موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
ان يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
الحد الذي المذكورة والشاهد في شرط السكاح كمنها السكاح ولو بالذات ثبت الحد الذي المذكورة
بما انما قلناه سابقا والبرهان الذي سمي في قوله وحكمه الاصل بالبرهان والاثبات بان ثبت بان

هذا هو البرهان الذي هو
فاحش بان يقال ان الذي سمي في قوله وحكمه الاصل بالبرهان والاثبات بان ثبت بان
الاول اثباتا موجباً ووجهه في اثباتان الموجب للبرهان او وجهه في اثباتان الثاني اثباتا موجباً
وصفة امي اثباتان شرط الحكم او وصفه في اثباتان الحكم او وصفه امي اثباتان الحكم
مشرع او وصفه فلا بد من هذا الموضع قد بينا بالترتيب فقال كان يجب ان يثبت بان
شأن اثبات موجب اثباتان بحيث يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
والتعليل وانما اثباته باشارة ان هذا موجب لان هذا موجب لم يثبت بان هذا موجب
النسبة فيجب ان يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
مثال لاثبات موجب لان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
الاستدلال بالاطلاق قوله ثم قد من هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
فان الشهود بشر في الحكم ولا ينبغي ان يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
ما لا يجوز الا في ظرف لا يشترط اعلان التوصل اليه كمنها السكاح ولو بالذات ثبت الحد الذي المذكورة
فيها اي في شرط السكاح مثال لاثبات موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
ان يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
الحد الذي المذكورة والشاهد في شرط السكاح كمنها السكاح ولو بالذات ثبت الحد الذي المذكورة
بما انما قلناه سابقا والبرهان الذي سمي في قوله وحكمه الاصل بالبرهان والاثبات بان ثبت بان

والبرهان الذي سمي في قوله وحكمه الاصل بالبرهان والاثبات بان ثبت بان
الاول اثباتا موجباً ووجهه في اثباتان الموجب للبرهان او وجهه في اثباتان الثاني اثباتا موجباً
وصفة امي اثباتان شرط الحكم او وصفه في اثباتان الحكم او وصفه امي اثباتان الحكم
مشرع او وصفه فلا بد من هذا الموضع قد بينا بالترتيب فقال كان يجب ان يثبت بان
شأن اثبات موجب اثباتان بحيث يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
والتعليل وانما اثباته باشارة ان هذا موجب لان هذا موجب لم يثبت بان هذا موجب
النسبة فيجب ان يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
مثال لاثبات موجب لان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
الاستدلال بالاطلاق قوله ثم قد من هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
فان الشهود بشر في الحكم ولا ينبغي ان يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
ما لا يجوز الا في ظرف لا يشترط اعلان التوصل اليه كمنها السكاح ولو بالذات ثبت الحد الذي المذكورة
فيها اي في شرط السكاح مثال لاثبات موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
ان يثبت بان هذا موجب كمرته النساء مما لا ينبغي ان يثبت بان
الحد الذي المذكورة والشاهد في شرط السكاح كمنها السكاح ولو بالذات ثبت الحد الذي المذكورة
بما انما قلناه سابقا والبرهان الذي سمي في قوله وحكمه الاصل بالبرهان والاثبات بان ثبت بان

بأن القياس لا يثبت معارضة الفاسد بالقاسد في الملوحة " الله تعالى يدرج المستعجبين بالمبار في قوله مستعجبين
رجلان يحسون أن قبحهم ونزول شركائهم فيمنع العجز فلو كان صدق ما لم يدعهم به ونزول كما تسمى الاحتجاج
بالوصف المتعجب فيمنع عطف ما قبله أي مثل اللطراف في عدم صحتها لئلا يسلل الاحتجاج بالوصف المتعجب
اعتطف في كونه عذرا فانه البصر فاسد فهو كغيره في الكتاب كحال أي لما شاع في عدم جواز الكثرة في الجملة
اعتقد لا يمنع من استغناء أي من اعتقاد هذا العبد الكتاب كغيره فلو كان فاسدا كالكثرة بالتحقق فان
القياس غير تام لأن فساد الكثرة بالتحقق إنما هو لاجل عدم صحتها من الكثرة والكتلة عطف
لا يمنع من الكثرة طاعة اسواء كانت صالحة أو مخرجة فلا تخص من قائمة الدليل على أن الكتاب لا يتو
تمنع من الكثرة حتى تكون كحال فاسد لاجل عدم منع من الكثرة والاحتجاج بما لا يشك في فضو
عطف ما قبله أي مثل اللطراف في البطلان الاحتجاج بالوصف لا يشك في فساد بل هو بدعي كقولهم
الشافية في وجوب الفدية وعدم جواز الصلوة ثبت اثبات الثالث ما يخص للعدد وعلم منه أي من
سورة الفاتحة فلا يثبت أدنى به الصلوة كما دون الآية لا يتأدى به الصلوة لاجل فكيف كان بالاعتبار
بدعي الضماد إذا لا يثبت ما من عن وجهه في فساد الصلوة وانما لم يجرى دون الآية لأنه لا يثبت في قولنا
في العرف وان سمى بدعي اللغة والاحتجاج بلا دليل على كونه ما قبله أي مثل اللطراف في البطلان
الاحتجاج بلا دليل لاجل النفي بان يقول هذا الحكم غير ثابت لأنه لا دليل على جريان ادعي انه غير ثابت
في فرض استدل فلا شك في جوازه لان عدم وجدانه الدليل يقتضي عدم وجوده في الحكم في علمه
وان ادعي انه غير ثابت في نفس الامر لعدم وجدان الدليل عليه فتشيل هو جازي لقوله متعلق
قل لا اجد فيها ادعى الى غير ما لا يفي فانه تعالى علم بغير الاحتجاج بلا اجد وليس على عدم حشره وتشيل
في الخبرات دون التاكيد لان بدعي النفي والاثبات في العتبات في حقيقة الوجود والعدم فلا يلزم
من دليل ولا يكفي عدم الدليل بخلاف الشرعيات التي لا يثبت كذلك عند الحكماء في خبر
اصول لا انفي ولا في الاثبات لقوله تعالى وقالوا ان يدعنا لنحل الحثالة الاس كان هو

الاحتجاج بالوصف المتعجب فيمنع عطف ما قبله أي مثل اللطراف في عدم صحتها لئلا يسلل الاحتجاج بالوصف المتعجب
اعتطف في كونه عذرا فانه البصر فاسد فهو كغيره في الكتاب كحال أي لما شاع في عدم جواز الكثرة في الجملة
اعتقد لا يمنع من استغناء أي من اعتقاد هذا العبد الكتاب كغيره فلو كان فاسدا كالكثرة بالتحقق فان
القياس غير تام لأن فساد الكثرة بالتحقق إنما هو لاجل عدم صحتها من الكثرة والكتلة عطف
لا يمنع من الكثرة طاعة اسواء كانت صالحة أو مخرجة فلا تخص من قائمة الدليل على أن الكتاب لا يتو
تمنع من الكثرة حتى تكون كحال فاسد لاجل عدم منع من الكثرة والاحتجاج بما لا يشك في فضو
عطف ما قبله أي مثل اللطراف في البطلان الاحتجاج بالوصف لا يشك في فساد بل هو بدعي كقولهم
الشافية في وجوب الفدية وعدم جواز الصلوة ثبت اثبات الثالث ما يخص للعدد وعلم منه أي من
سورة الفاتحة فلا يثبت أدنى به الصلوة كما دون الآية لا يتأدى به الصلوة لاجل فكيف كان بالاعتبار
بدعي الضماد إذا لا يثبت ما من عن وجهه في فساد الصلوة وانما لم يجرى دون الآية لأنه لا يثبت في قولنا
في العرف وان سمى بدعي اللغة والاحتجاج بلا دليل على كونه ما قبله أي مثل اللطراف في البطلان
الاحتجاج بلا دليل لاجل النفي بان يقول هذا الحكم غير ثابت لأنه لا دليل على جريان ادعي انه غير ثابت
في فرض استدل فلا شك في جوازه لان عدم وجدانه الدليل يقتضي عدم وجوده في الحكم في علمه
وان ادعي انه غير ثابت في نفس الامر لعدم وجدان الدليل عليه فتشيل هو جازي لقوله متعلق
قل لا اجد فيها ادعى الى غير ما لا يفي فانه تعالى علم بغير الاحتجاج بلا اجد وليس على عدم حشره وتشيل
في الخبرات دون التاكيد لان بدعي النفي والاثبات في العتبات في حقيقة الوجود والعدم فلا يلزم
من دليل ولا يكفي عدم الدليل بخلاف الشرعيات التي لا يثبت كذلك عند الحكماء في خبر
اصول لا انفي ولا في الاثبات لقوله تعالى وقالوا ان يدعنا لنحل الحثالة الاس كان هو

الاحتجاج بالوصف المتعجب فيمنع عطف ما قبله أي مثل اللطراف في عدم صحتها لئلا يسلل الاحتجاج بالوصف المتعجب
اعتطف في كونه عذرا فانه البصر فاسد فهو كغيره في الكتاب كحال أي لما شاع في عدم جواز الكثرة في الجملة
اعتقد لا يمنع من استغناء أي من اعتقاد هذا العبد الكتاب كغيره فلو كان فاسدا كالكثرة بالتحقق فان
القياس غير تام لأن فساد الكثرة بالتحقق إنما هو لاجل عدم صحتها من الكثرة والكتلة عطف
لا يمنع من الكثرة طاعة اسواء كانت صالحة أو مخرجة فلا تخص من قائمة الدليل على أن الكتاب لا يتو
تمنع من الكثرة حتى تكون كحال فاسد لاجل عدم منع من الكثرة والاحتجاج بما لا يشك في فضو
عطف ما قبله أي مثل اللطراف في البطلان الاحتجاج بالوصف لا يشك في فساد بل هو بدعي كقولهم
الشافية في وجوب الفدية وعدم جواز الصلوة ثبت اثبات الثالث ما يخص للعدد وعلم منه أي من
سورة الفاتحة فلا يثبت أدنى به الصلوة كما دون الآية لا يتأدى به الصلوة لاجل فكيف كان بالاعتبار
بدعي الضماد إذا لا يثبت ما من عن وجهه في فساد الصلوة وانما لم يجرى دون الآية لأنه لا يثبت في قولنا
في العرف وان سمى بدعي اللغة والاحتجاج بلا دليل على كونه ما قبله أي مثل اللطراف في البطلان
الاحتجاج بلا دليل لاجل النفي بان يقول هذا الحكم غير ثابت لأنه لا دليل على جريان ادعي انه غير ثابت
في فرض استدل فلا شك في جوازه لان عدم وجدانه الدليل يقتضي عدم وجوده في الحكم في علمه
وان ادعي انه غير ثابت في نفس الامر لعدم وجدان الدليل عليه فتشيل هو جازي لقوله متعلق
قل لا اجد فيها ادعى الى غير ما لا يفي فانه تعالى علم بغير الاحتجاج بلا اجد وليس على عدم حشره وتشيل
في الخبرات دون التاكيد لان بدعي النفي والاثبات في العتبات في حقيقة الوجود والعدم فلا يلزم
من دليل ولا يكفي عدم الدليل بخلاف الشرعيات التي لا يثبت كذلك عند الحكماء في خبر
اصول لا انفي ولا في الاثبات لقوله تعالى وقالوا ان يدعنا لنحل الحثالة الاس كان هو

[illegible]

وهو متساو لكل شيء ثابت ان هذه الصفة مشروطة لا ولا يلحق ان يتكلم فيه بالاراي والعلمية
اشتباه عدم مشروعية اعتبارها بما روي انه غير صحيح عن العشرة او الشافعي اجماع يجوز ما علمنا لقوله نعم او خشي
الصحيح فليجوز في تركه وحده الوتر متساو لاثبات صفة الحكم فان الوتر حكم مشروط وصفة كونه واداء
ولا يتكلم فيه بالاراي فاشتباه وجوبه عليه السلام ان العلم به زادكم صفة الا وهو ان العلم به انما هو
انها سنة لقوله نعم الا ان الطرح حينئذ لا يدخل في القول بل على غير من والراجح من جهة ما قيل له قد تفرع حكم
العلم في الاصل فيه ثبوت فيه اي الحكم في ما لا يضمن فيه لاجل الاراي دون القطع واليقين فان قوله
حكم لازم عندنا لا يصح القياس بدونه وانما يتبين لسيار في الوجود جازم عند الشافعي راجع لانه يجوز
بالعلمة القاهرة كالقول بالتمسك في ان جميعه الغفلة كغيرها من الارباعا منها لا يتكلم فيها ولا يتكلم فيها
بيان كتمسك حكمه عند التمسك في القدرية لان قوله التمسك في قوله على صحتها في نفسها فلا تفرق بينهما
في نفسها فيجب ان يتبين انهم الدور في الجواز صحتها في نفسها لا تفرق بينهما في نفسها في قوله في جواز
في الصريح فلا بد من الدليل لهما ان دليل شريح لا بد ان يكون موجب العلم او العمل والتعليل لا يفيد العلم قطعا او العمل
العمل الصريح في انهم صرحوا ان ثابت بالنظر في اذات قد لا يثبت الحكم في الفرض وهو معنى التعيينية والتعليل
الثبوت الاول وفيها باطل يعني ان اثبات سببية مشروط او حكم اعتبار بالاراي وكذا غيرها باطل الاول
ولا دلالة للعبد فيه وانما هو الى الشارع والاولى ثبت سببية مشروط او حكم اعتبار بالاراي وكذا غيرها باطل الاول
أقضية الى محل آخر فلا شك ان ذلك في الحكم جائز بالالتحاق اذ لا قطع القياس من انما في اصوله
فلا يجوز عند العامة ويجوز عند فخر الاسلام مثلا اذا تسا للوطعة على الزمان في كونه سببا للحد لوصف
بشخص كونه من الامة لكونه من الامة ايضا لكونه من الامة لكونه من الامة لكونه من الامة لكونه من الامة
الاصول كما هو الظاهر في نفسه كونه باطلا انه باطل في اعتبار القدرية والاداء لانه لا يتكلم فيها اعتبار
وتعديته فلم يبق الا الرابع يعني لم يبق من في اعتبار القدرية الى ما لا يضمن فيه ولما كان
هذا اشارة على حيل القياس على مائة على سبيل الاحتياط هو الدليل ان الذي جازم القياس على

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الذي ظهر فيه ضمني قساوه كما اذا تلى آية السجدة في صلوة فاته سركع بها قياسا في الاحتساق بالخير
الاصل في هذا انه ان قرأ آية السجدة لسجدة بها ثم لم يقم فبقي ما بقي وسركع اذا اجاز او ان الركوع ان
سركع في موضع آية السجدة فلو ان السجدة اقبل بين الركوع والسجدة فلو ان السجدة اقبل بين الركوع
يجوز قياس الاحتساق به القياس ان الركوع والسجدة ينشأ بهما في الحقيقة ولهذا اطلق الركوع
السجدة قوله تسلم وخر ركعا وانما سركع الاحتساق لانا امرنا بالسجود وهو غاية التعظيم والركوع ذو
ولندا لا ينوب عنه في الصلوة فلو ان آية السجدة التلاوة فهذا الاحتساق ظاهر شره ولكن خفي فسا
وهو ان السجود في التلاوة لم يشرع قرينة مفسومة بنفسها وانما المقصود التواضع والركوع في الركوع
الصلاة يعلم هذا العمل الاجاز بها فلهذا لم يعمل به بل عملنا بالقياس المستقرة صحة وهذا يجوز اقامته في
مقام سجدة التلاوة بخلاف الصلوة فان الركوع فيها مفسومة صليقة والسجود عليه فلا ينوب عنها
عن الآخر ثم المستحسن بالقياس ان الخفي يصح تعدد آية السجدة لانه احد القياسين غايته انه خفي يقابل بخلاف
الاقسام الاخرى التي لا يكون بالاشرا والاحكام والضرورة لانها مفسومة عن القياس من كل وجه
الا ترى ان الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب تعيين البائع قياسا وبوجه احتساق
اذا اختلف في الثمن بدون قبض المبيع بان قال البائع اجعلها بالفضن وقال المشتري اشترتها بالفضن
فالقياس ان لا يخلف البائع لان المشتري لا يدعي عيبا حتى يكون منكر ان يبيع ان لم يبيع
الى المشتري بخلافه على النكار الزيادة ولكن الاحتساق ان لا يخلف لان المشتري يدعي عليه وجوب تسليم
المبيع عند نقد الاقل والبائع ينكره والبائع يدعي عليه زيادة الثمن لمشتري ينكره فيكونان بل يبيع
وجه ونكرين من وجهين مختلفين عليهما فاذا تخالف الفاضل المبيع ونكره احكاما في تخالفها جميعا
القياس ان يبيع الحكم مقول متعين الى الوازن بان مات البائع والمشتري جميعا او اختلف اربابا
في الثمن قبل قبض المبيع على الوجه الذي قلنا تخالفان ولا يفسخ الفاضل المبيع كما كان هذا
والاجابة اني استبعد حكم المبيع الى الاجابة بل ان خالف المبيع لمشتراجر في مقدار الاستبعاد

فمنى من الشيطان ارى لها مظهر مثل سائر الاكس لا شطوط وكان ذلك بحضور المصاحبة في علم
عليه حد من مكان اجتماع على ان لا يجتمعوا بخطا وقال بالمعنى كل مجتهد مضى في الحق في موضع
اختلاف يستدرك في علم الله وهذا المثل لان من لم يتقيد بشي منهم لم يتقيد بحد وكيفية تبيين الحق في
نفس الامر وقد روي اني كون كل مجتهد مضيا من اجتهد في الحق ولا نسبة بتجاذبه الى الاخر الى ان يمتدحه
وانما خشيته ان كل من مضى على الواقع على معرفته في مقدته البروه فيسئلوننا في اختلافنا في الفتاوى
دون الفتاوى في الاحكام الفقهية دون العقائد الدينية فان الخطي فيها كافر كالميرور والصدور والمضطر كالزوار
والخارج والمضطر وخوهم لا يمكن ان لا يشعر به والماتر يد تخطو في بعض المسائل لا يقول احد منها
الاخر لان في كل من المسائل التي عليها مدار الدين ايقول بغيرها لا يتعصب احد او ذكر في
بعض الكتب ان هذا الاختلاف انما في المسائل لا في الجواهر وفي التاويل كذلك في سنة فان الحق فيها هو الله
بالاجماع في خطي فيه مستحسنا والله اعلم ثم الجتهاد او الخطا كان خطيا بغيره عند بعض النحوي في تزيين
المقدمات واستخراج النتيجة جميعا والى الالشيخ ابو منصور وجازته اخرى واختار انه مقتضى مقتضى مقتضى
لانه اني بما كلفت في ترتيب المقدمات بذكر جميعها وكان يصح فيه ان في خلافها في حال
وكان يحدو ان لا يجوز ان الخطي لا يجوز ان يصح اجازة قد وقعت في زمان او في مكان حادثة روي في حرم
قوم فحكموا في ذلك في خطا فيه سليمان علم شي اخر واصفا فيه فيقول بفتح حكاية فيها فنهنا ما سليمان
وكلا آتياه حكما وعلما اني تلك الفتوى سليمان اخر الامر وكل واحد من آتياه حكما وعلما اي
استدراك المقدمات فعلم من قوله فنهنا ان الجتهاد خطي ولا يصيب من قوله وكلا آتياه انها معصيان
المقدمات وان خطا في آخر الامر فنهنت الاستدلال بذكره في الكتب فخطا لها ان شئت
ولم يند ابي الاجل ان الجتهاد خطي ولا يصيب لما لا يجوز تخصيص العدة وهو ان يقول كانت علي خمسة
لمن تخلف حكم عنها المانع لانه لو دى الى التصويب كل مجتهد اذ لا يخرج مجتهدا عن هذا القول ان
كل من تصيب اني استنداد العدة خلافا لبعض كشايخ السراقة والكركشي فانهم جوزوا تخصيص العدة

بما روي في بعض النسخ
فمنى من الشيطان ارى لها مظهر مثل سائر الاكس لا شطوط وكان ذلك بحضور المصاحبة في علم
عليه حد من مكان اجتماع على ان لا يجتمعوا بخطا وقال بالمعنى كل مجتهد مضى في الحق في موضع
اختلاف يستدرك في علم الله وهذا المثل لان من لم يتقيد بشي منهم لم يتقيد بحد وكيفية تبيين الحق في
نفس الامر وقد روي اني كون كل مجتهد مضيا من اجتهد في الحق ولا نسبة بتجاذبه الى الاخر الى ان يمتدحه
وانما خشيته ان كل من مضى على الواقع على معرفته في مقدته البروه فيسئلوننا في اختلافنا في الفتاوى
دون الفتاوى في الاحكام الفقهية دون العقائد الدينية فان الخطي فيها كافر كالميرور والصدور والمضطر كالزوار
والخارج والمضطر وخوهم لا يمكن ان لا يشعر به والماتر يد تخطو في بعض المسائل لا يقول احد منها
الاخر لان في كل من المسائل التي عليها مدار الدين ايقول بغيرها لا يتعصب احد او ذكر في
بعض الكتب ان هذا الاختلاف انما في المسائل لا في الجواهر وفي التاويل كذلك في سنة فان الحق فيها هو الله
بالاجماع في خطي فيه مستحسنا والله اعلم ثم الجتهاد او الخطا كان خطيا بغيره عند بعض النحوي في تزيين
المقدمات واستخراج النتيجة جميعا والى الالشيخ ابو منصور وجازته اخرى واختار انه مقتضى مقتضى مقتضى
لانه اني بما كلفت في ترتيب المقدمات بذكر جميعها وكان يصح فيه ان في خلافها في حال
وكان يحدو ان لا يجوز ان الخطي لا يجوز ان يصح اجازة قد وقعت في زمان او في مكان حادثة روي في حرم
قوم فحكموا في ذلك في خطا فيه سليمان علم شي اخر واصفا فيه فيقول بفتح حكاية فيها فنهنا ما سليمان
وكلا آتياه حكما وعلما اني تلك الفتوى سليمان اخر الامر وكل واحد من آتياه حكما وعلما اي
استدراك المقدمات فعلم من قوله فنهنا ان الجتهاد خطي ولا يصيب من قوله وكلا آتياه انها معصيان
المقدمات وان خطا في آخر الامر فنهنت الاستدلال بذكره في الكتب فخطا لها ان شئت
ولم يند ابي الاجل ان الجتهاد خطي ولا يصيب لما لا يجوز تخصيص العدة وهو ان يقول كانت علي خمسة
لمن تخلف حكم عنها المانع لانه لو دى الى التصويب كل مجتهد اذ لا يخرج مجتهدا عن هذا القول ان
كل من تصيب اني استنداد العدة خلافا لبعض كشايخ السراقة والكركشي فانهم جوزوا تخصيص العدة

بما روي في بعض النسخ
فمنى من الشيطان ارى لها مظهر مثل سائر الاكس لا شطوط وكان ذلك بحضور المصاحبة في علم
عليه حد من مكان اجتماع على ان لا يجتمعوا بخطا وقال بالمعنى كل مجتهد مضى في الحق في موضع
اختلاف يستدرك في علم الله وهذا المثل لان من لم يتقيد بشي منهم لم يتقيد بحد وكيفية تبيين الحق في
نفس الامر وقد روي اني كون كل مجتهد مضيا من اجتهد في الحق ولا نسبة بتجاذبه الى الاخر الى ان يمتدحه
وانما خشيته ان كل من مضى على الواقع على معرفته في مقدته البروه فيسئلوننا في اختلافنا في الفتاوى
دون الفتاوى في الاحكام الفقهية دون العقائد الدينية فان الخطي فيها كافر كالميرور والصدور والمضطر كالزوار
والخارج والمضطر وخوهم لا يمكن ان لا يشعر به والماتر يد تخطو في بعض المسائل لا يقول احد منها
الاخر لان في كل من المسائل التي عليها مدار الدين ايقول بغيرها لا يتعصب احد او ذكر في
بعض الكتب ان هذا الاختلاف انما في المسائل لا في الجواهر وفي التاويل كذلك في سنة فان الحق فيها هو الله
بالاجماع في خطي فيه مستحسنا والله اعلم ثم الجتهاد او الخطا كان خطيا بغيره عند بعض النحوي في تزيين
المقدمات واستخراج النتيجة جميعا والى الالشيخ ابو منصور وجازته اخرى واختار انه مقتضى مقتضى مقتضى
لانه اني بما كلفت في ترتيب المقدمات بذكر جميعها وكان يصح فيه ان في خلافها في حال
وكان يحدو ان لا يجوز ان الخطي لا يجوز ان يصح اجازة قد وقعت في زمان او في مكان حادثة روي في حرم
قوم فحكموا في ذلك في خطا فيه سليمان علم شي اخر واصفا فيه فيقول بفتح حكاية فيها فنهنا ما سليمان
وكلا آتياه حكما وعلما اني تلك الفتوى سليمان اخر الامر وكل واحد من آتياه حكما وعلما اي
استدراك المقدمات فعلم من قوله فنهنا ان الجتهاد خطي ولا يصيب من قوله وكلا آتياه انها معصيان
المقدمات وان خطا في آخر الامر فنهنت الاستدلال بذكره في الكتب فخطا لها ان شئت
ولم يند ابي الاجل ان الجتهاد خطي ولا يصيب لما لا يجوز تخصيص العدة وهو ان يقول كانت علي خمسة
لمن تخلف حكم عنها المانع لانه لو دى الى التصويب كل مجتهد اذ لا يخرج مجتهدا عن هذا القول ان
كل من تصيب اني استنداد العدة خلافا لبعض كشايخ السراقة والكركشي فانهم جوزوا تخصيص العدة

[illegible]

۱۰۴
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الانسان في كل وقت من ايامه في كل حال من احواله في كل وقت من ايامه في كل حال من احواله في كل وقت من ايامه في كل حال من احواله

على ياتي وليس متناه انه يجب دفع كل نقص بطرق اربعة يجب دفع بعض النقص بطرق بعضا
بعض آخر متناهي يخرج اربعة فالتعجيل بالعلقة الموثرة واداء النقص الصوري للمباداة دفعه كما تقول سنة
الخارج من غير السبيلين انه يجب خارج في مكان حدنا كالبول فيور وعلية اي على هذا التعجيل بالنقص من حيث
الاشا في زوج ما اذا لم يسيل فانه يخرج خارج وليس يحدث فندفعه اولابا الوصف ا ندفع هذا النقص بالاعين
الاول بعدم الوصف هو انه ليس خارج بل بالاولان تحت كل صفة فانه اذا كانت الصفة في مكانه لم
يخرج ولم ينقل من موضع الى موضع بخلاف الدم السائل فانه كان في العروق وينقل الى فوق الجذع ويخرج من
موضع ثم بالمعنى الثابت بالوصف لانه اي ثم ندفعه ثانيا بعدم المعنى الثابت بالوصف فيقول السائل وجب
وصف الخرج ككلمة لم يوجب المعنى الثابت بالخروج دلالة وهو وجب ل ذلك المعنى فانه يجب ان لا يخلو
الموضع ثم يجب ان لا يكون كلفه على الاربعه ونحو الخرج في اي سبب يجب غسل في كل موضع صعبا لو
يجب ان حيث ان وجب التطهير في البدن باعتماد ان يكون منه لا يخرج فلما يجب غسل في كل موضع وجب ان
البدن القبيح ومنها كل موضع غسل في كل موضع فانه في كل موضع كلفه لم يوجب خروج دبره وعلية صاخرج السائل
بعضه على قوله فيور وعلية اذا لم يسيل في اي موضع فانه في اي موضع في اي موضع في اي موضع في اي موضع
هنا وان الاول في نفاه بطريقين الثاني هو صاخرج السائل في نفاه خارج من البدن وليس يحدث في
الوضوء ما اتم وقتا يتا فندفعه يا حكم في نفاه بطريقين الاول بوجوه انكم عدم خلفه ببيان انه يجب
للتطهير بعد خروج الوقت يعني لانكم فندفعه ليس بوجوه انكم فندفعه ليس بوجوه انكم فندفعه ليس بوجوه انكم
اي نفاه ثانيا بوجوه الفرض من العلة وحصوله فان غرضنا التمييز بين الدم والبول وهو انهما في كل وقت
حدثا فاذا الزم صا عفو الغنيام الوقت في صورة تسلسل البول فكلما بدأ يعني الدم من كان في وقتا اذا الزم
عفو التسلسل والبول لم يفسد على صا مخرج وقى على نقصه اربعة ثم لعبد الفرائض من دفعه فندفعه في
في المعاصرة الواردة على العلة الموثرة في انا المعاصرة فتتبع ان اي فانه التسلسل على صا زمانا التسلسل
عليه فندفعه فان كان هو ذلك التسلسل بعينه فهو النوع الاول والا فهو النوع الثاني في نفاه

الانسان في كل وقت من ايامه في كل حال من احواله في كل وقت من ايامه في كل حال من احواله في كل وقت من ايامه في كل حال من احواله

الانسان في كل وقت من ايامه في كل حال من احواله في كل وقت من ايامه في كل حال من احواله في كل وقت من ايامه في كل حال من احواله

هذا يقتضيه معنى مرادهم عندهم للمنع كقولنا لما نفي في الوضوء استبرأ من طهرها ران فكيفما فرقنا في النسبة
 الى غيرهما في النسبة فاذا كانت النسبة فرضا في التبرع بالانفاق فتكون في الوضوء كذلك في غير ذلك فغسل كونه
 واليدان فانه ايضا طهارة للصلاة فينبغي ان يفرض النسبة فيه فلا بد ان يلحق بعضهم الى بيان الفرق بينهما
 القول بالتأثير بان غسل الشوط طهارة حقيقة وازالة النجس حقيقة فهو معقول لا يحتاج الى ائبته حكمة
 الوضوء فانه طهارة لغيره حكمي هو غير معقول فيحتاج الى النسبة كالسنة فيقول في جوابه ان ران الطهارة
 خروج النجس من معقول لان اليدان كله نجس يخرج البول منه سواء كان لم يكن كان المني اقل خراجا
 الغسل فيه تمام اليدان لما خرج بخلاف البول فانه لما كان اكثر خروجا وفي غسل كل يدين بكل مرة حرج
 عظيم لا جرم يقتصر على الانقضاء بالاربع التي هي اصول اليدان في الحد ودرجوع الاثام منه وقت
 الخروج فلا انتشار على الاعضاء الاربع غير معقول لما يحتاج اليه اليدان وازالة الماء لهما فامر معقول فلا يحتاج
 الى النسبة قبل الشراء لانه لو كان في النسبة طهارة لكانت في النسبة طهارة فليس للسائل فيها بعد
 المناقعة لا المناقعة في اشارة الى انهم فيها المناقعة بما قبلها يعني القول بموجبه الصلة ولا يجوز ما هو
 لانها لا تحمل المناقعة وفساد الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والنسبة والاجماع لان هؤلاء لم يثبتوا المناقعة في
 الوضع فلو كانت اثرها بالكتاب اما مثال ما ظهر اثره بالكتاب فقلنا في الخارج من غير السبيلين في نجس خارج
 حدثا فان طولنا بيان لا اثر قلنا ظاهر اثره مرة في السبيلين لقوله نعم اذا جاز احدكم من الخلق فاستان
 ظهر اثره بالسنة ما قلنا في سور اوكن البيوت انه ليس بنجس فانه على سور الهرة بعد الطواف فان
 طولنا بيان تاثيره قلنا ثبت تاثيره بقوله نعم انها من الطوافين عليكم والطوافات مثال ما ظهر اثره
 بالاجماع ما قلنا بانه لا تقطع بالسارق في المرة الثالثة لان فيه تعويذ من نجس في نفسه على الكمال فان
 بيان تاثيره قلنا حد السرة شرح زاجر الاستفا بالاجماع وفي تعويذ من نجس النجاسة الكاف ثم انفسا
 الوضع لا نجس على هذه الموشرة معلوم المناقعة فانها نجس على صورة وان لم يتج عليها حقيقة واليدان
 اذا لم يمسها نجس في غير الطريق راجع الى الدفع بالوضوء ثم بالنجس الثابت بالوضوء ثم بالنجس على

في ان النسبة في النسبة فانه اذا كانت النسبة فرضا في التبرع بالانفاق فتكون في الوضوء كذلك في غير ذلك فغسل كونه
 الاستبرأ من طهرها ران فكيفما فرقنا في النسبة الى غيرهما في النسبة فاذا كانت النسبة فرضا في التبرع بالانفاق فتكون في الوضوء كذلك في غير ذلك فغسل كونه
 واليدان فانه ايضا طهارة للصلاة فينبغي ان يفرض النسبة فيه فلا بد ان يلحق بعضهم الى بيان الفرق بينهما
 القول بالتأثير بان غسل الشوط طهارة حقيقة وازالة النجس حقيقة فهو معقول لا يحتاج الى ائبته حكمة
 الوضوء فانه طهارة لغيره حكمي هو غير معقول فيحتاج الى النسبة كالسنة فيقول في جوابه ان ران الطهارة
 خروج النجس من معقول لان اليدان كله نجس يخرج البول منه سواء كان لم يكن كان المني اقل خراجا
 الغسل فيه تمام اليدان لما خرج بخلاف البول فانه لما كان اكثر خروجا وفي غسل كل يدين بكل مرة حرج
 عظيم لا جرم يقتصر على الانقضاء بالاربع التي هي اصول اليدان في الحد ودرجوع الاثام منه وقت
 الخروج فلا انتشار على الاعضاء الاربع غير معقول لما يحتاج اليه اليدان وازالة الماء لهما فامر معقول فلا يحتاج
 الى النسبة قبل الشراء لانه لو كان في النسبة طهارة لكانت في النسبة طهارة فليس للسائل فيها بعد
 المناقعة لا المناقعة في اشارة الى انهم فيها المناقعة بما قبلها يعني القول بموجبه الصلة ولا يجوز ما هو
 لانها لا تحمل المناقعة وفساد الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والنسبة والاجماع لان هؤلاء لم يثبتوا المناقعة في
 الوضع فلو كانت اثرها بالكتاب اما مثال ما ظهر اثره بالكتاب فقلنا في الخارج من غير السبيلين في نجس خارج
 حدثا فان طولنا بيان لا اثر قلنا ظاهر اثره مرة في السبيلين لقوله نعم اذا جاز احدكم من الخلق فاستان
 ظهر اثره بالسنة ما قلنا في سور اوكن البيوت انه ليس بنجس فانه على سور الهرة بعد الطواف فان
 طولنا بيان تاثيره قلنا ثبت تاثيره بقوله نعم انها من الطوافين عليكم والطوافات مثال ما ظهر اثره
 بالاجماع ما قلنا بانه لا تقطع بالسارق في المرة الثالثة لان فيه تعويذ من نجس في نفسه على الكمال فان
 بيان تاثيره قلنا حد السرة شرح زاجر الاستفا بالاجماع وفي تعويذ من نجس النجاسة الكاف ثم انفسا
 الوضع لا نجس على هذه الموشرة معلوم المناقعة فانها نجس على صورة وان لم يتج عليها حقيقة واليدان
 اذا لم يمسها نجس في غير الطريق راجع الى الدفع بالوضوء ثم بالنجس الثابت بالوضوء ثم بالنجس على

هذا يقتضيه معنى مرادهم عندهم للمنع كقولنا لما نفي في الوضوء استبرأ من طهرها ران فكيفما فرقنا في النسبة
 الى غيرهما في النسبة فاذا كانت النسبة فرضا في التبرع بالانفاق فتكون في الوضوء كذلك في غير ذلك فغسل كونه
 واليدان فانه ايضا طهارة للصلاة فينبغي ان يفرض النسبة فيه فلا بد ان يلحق بعضهم الى بيان الفرق بينهما
 القول بالتأثير بان غسل الشوط طهارة حقيقة وازالة النجس حقيقة فهو معقول لا يحتاج الى ائبته حكمة
 الوضوء فانه طهارة لغيره حكمي هو غير معقول فيحتاج الى النسبة كالسنة فيقول في جوابه ان ران الطهارة
 خروج النجس من معقول لان اليدان كله نجس يخرج البول منه سواء كان لم يكن كان المني اقل خراجا
 الغسل فيه تمام اليدان لما خرج بخلاف البول فانه لما كان اكثر خروجا وفي غسل كل يدين بكل مرة حرج
 عظيم لا جرم يقتصر على الانقضاء بالاربع التي هي اصول اليدان في الحد ودرجوع الاثام منه وقت
 الخروج فلا انتشار على الاعضاء الاربع غير معقول لما يحتاج اليه اليدان وازالة الماء لهما فامر معقول فلا يحتاج
 الى النسبة قبل الشراء لانه لو كان في النسبة طهارة لكانت في النسبة طهارة فليس للسائل فيها بعد
 المناقعة لا المناقعة في اشارة الى انهم فيها المناقعة بما قبلها يعني القول بموجبه الصلة ولا يجوز ما هو
 لانها لا تحمل المناقعة وفساد الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والنسبة والاجماع لان هؤلاء لم يثبتوا المناقعة في
 الوضع فلو كانت اثرها بالكتاب اما مثال ما ظهر اثره بالكتاب فقلنا في الخارج من غير السبيلين في نجس خارج
 حدثا فان طولنا بيان لا اثر قلنا ظاهر اثره مرة في السبيلين لقوله نعم اذا جاز احدكم من الخلق فاستان
 ظهر اثره بالسنة ما قلنا في سور اوكن البيوت انه ليس بنجس فانه على سور الهرة بعد الطواف فان
 طولنا بيان تاثيره قلنا ثبت تاثيره بقوله نعم انها من الطوافين عليكم والطوافات مثال ما ظهر اثره
 بالاجماع ما قلنا بانه لا تقطع بالسارق في المرة الثالثة لان فيه تعويذ من نجس في نفسه على الكمال فان
 بيان تاثيره قلنا حد السرة شرح زاجر الاستفا بالاجماع وفي تعويذ من نجس النجاسة الكاف ثم انفسا
 الوضع لا نجس على هذه الموشرة معلوم المناقعة فانها نجس على صورة وان لم يتج عليها حقيقة واليدان
 اذا لم يمسها نجس في غير الطريق راجع الى الدفع بالوضوء ثم بالنجس الثابت بالوضوء ثم بالنجس على

[illegible]

منه كذا في التلويح
على ما يختلف فيه
الاستحالة الى حجم
الاختلافات العلمية
على ما ثبت ان يكون
علمه ما ثبت ان يكون
منه كذا في التلويح
على ما يختلف فيه
الاستحالة الى حجم
الاختلافات العلمية
على ما ثبت ان يكون
علمه ما ثبت ان يكون

[illegible]

قال الشافعي رحمه الله تعالى في الوضوء فليس بثبينة كالفضل فيقول المسح في الرأس مسح فلا تسن ثبينة
 المسح في الخف او زيادة هي تفسير هذا الموضع الثاني في ثبوتها ونظيره ان تقول في المثال المذكور وقت
 الاصل ثبينة ان مسح ركن في الوضوء فلا يسن ثبينة بعد الكمال فتقولنا بعد كماله زيادة على قدر الجاهل
 تفسيره وهو ان كل ركن في المثال ليس بمعارضته بل ثبوتها في من القلب على قياسنا في سنده وهو
 بعد تعينه ولم ارشال ان هذا القسم من المعارضة لها الصلة او تفسيره على قوله تفسيره زيادة هي تفسيره ثبينة
 وفيه في المثلث الاول اثبات لم ينفى الاول لكن تحتها الاول هو حال عن قوله تفسيره ثبينة فيكون ثبينة
 الثالث والرابع وهذا هو وجه قد فهم بعض الشافعيين ان قوله او تفسيره ثبينة في قوله وفيه في المثلث الاول اثبات
 لما لم ينفى الاول فكل واحد منهما قسمين رابع وهذا خطأ فاحش لثباته في النسخة الاولى وفيه في المثلث الثالث
 قولنا في التبنية انها صغيرة يولي عليها بولانية الا فلاح كالتن في اهلها ان الشافعي في هذا صغيرة فلا يولي عليها
 بولانية الا خوة ثبينة على ما في الاول والثانية لانه على كل الصغيرة بالاتفاق فبذلك معارضة بزيادة هي تفسيره ثبينة
 بولانية الا خوة وفيه في المثلث الاول لانا ما اثبتنا في ان يفسر بولانية الا خوة بل يطلق بولانية حتى في المثلث
 اياها ولكن تحتها معارضة الاول لانه اذا ثبت بولانية الا خوة انتهى سايا اذ لا قابل بالفضل من الاخر وتحت
 وفيه في القسم الرابع قولنا ان الكافر يملك الشرا العبد لم يملك فيه فملك الشرا كما لم يملك فيه فملك الشرا
 الشافعي رحمه الله تعالى في الكافر لا يملك فيه وجب لانه يملك فيه فملك الشرا كما لم يملك فيه فملك الشرا
 عليه شرعا بل يحجب على اخصه عن ملكه فملك الشرا يملك فيه فملك الشرا كما لم يملك فيه فملك الشرا
 في تفسيره ثبينة لانه لم ينفى الاول لانا انفسنا الاحتواء بين الاتية والتعار في التعليل حتى ثبينة في
 المعارضة وانما اثبتنا الاستواء بين البيع والشرا لكن تحتها معارضة الاول لانه اذا ثبت الاستواء بين الاتية
 والبقا ظهرت الفارقة بين البيع والشرا فيصير البيع والشرا لانه يملك فيه فملك الشرا كما لم يملك فيه فملك الشرا
 التنازع بين هذا الوجه وفي حكم غير الاول لكن فيه نفى الاول على قوله وفيه في ذلك الحكم في المثلث
 بولانية في الحكم الاول بولانية في حكم آخر غير الاول لكن فيه نفى الاول في قوله وفيه في القسم الخامس في نظيره ما قال

هذا هو الوجه في تفسيره ثبينة في قوله وفيه في المثلث الاول اثبات لم ينفى الاول لكن تحتها الاول هو حال عن قوله تفسيره ثبينة في قوله وفيه في المثلث الاول اثبات لما لم ينفى الاول فكل واحد منهما قسمين رابع وهذا خطأ فاحش لثباته في النسخة الاولى وفيه في المثلث الثالث قولنا في التبنية انها صغيرة يولي عليها بولانية الا فلاح كالتن في اهلها ان الشافعي في هذا صغيرة فلا يولي عليها بولانية الا خوة ثبينة على ما في الاول والثانية لانه على كل الصغيرة بالاتفاق فبذلك معارضة بزيادة هي تفسيره ثبينة بولانية الا خوة وفيه في المثلث الاول لانا ما اثبتنا في ان يفسر بولانية الا خوة بل يطلق بولانية حتى في المثلث اياها ولكن تحتها معارضة الاول لانه اذا ثبت بولانية الا خوة انتهى سايا اذ لا قابل بالفضل من الاخر وتحت وفيه في القسم الرابع قولنا ان الكافر يملك الشرا العبد لم يملك فيه فملك الشرا كما لم يملك فيه فملك الشرا الشافعي رحمه الله تعالى في الكافر لا يملك فيه وجب لانه يملك فيه فملك الشرا كما لم يملك فيه فملك الشرا عليه شرعا بل يحجب على اخصه عن ملكه فملك الشرا يملك فيه فملك الشرا كما لم يملك فيه فملك الشرا في تفسيره ثبينة لانه لم ينفى الاول لانا انفسنا الاحتواء بين الاتية والتعار في التعليل حتى ثبينة في المعارضة وانما اثبتنا الاستواء بين البيع والشرا لكن تحتها معارضة الاول لانه اذا ثبت الاستواء بين الاتية والبقا ظهرت الفارقة بين البيع والشرا فيصير البيع والشرا لانه يملك فيه فملك الشرا كما لم يملك فيه فملك الشرا التنازع بين هذا الوجه وفي حكم غير الاول لكن فيه نفى الاول على قوله وفيه في ذلك الحكم في المثلث بولانية في الحكم الاول بولانية في حكم آخر غير الاول لكن فيه نفى الاول في قوله وفيه في القسم الخامس في نظيره ما قال

[illegible]

Handwritten signature in Urdu script, likely belonging to a member of the National Assembly.

في جواز اعطاء الزكاة كل منها لا يخرج من كل واحد من كل منهما الاخر فيكون ان كان
 بدين العثم اولى فلا يعين على الاخ لا ان كانا من جنس واحد لئلا يفسد القياس في خرد قد سرفت لعلنا
 وشال العموم قول الشافعية ان صفة الطعم في حرمة الربوا اولى من القدر وانه لا يفسد القياس في
 الشفعة والكثير من الكيل في الكيل لا يفسد الا الاكثر وهذا باطل عندنا لانه لما جاز عندنا اقل
 الفاحشة فلا رجحان للعموم على الخصوص لان لو ضعف بمنزلة النص في الفضل بخاص راجع عندنا
 العام فينبغي ان يكون هنا ايضا كذلك وشال فله الاصل في الشافعية ان الحكم في حده او في
 رعية قليل فيفضل على القدر وانه في حقه به مقتضى هذا الاصل عندنا لان الترجيح للتأثير دون
 والكثرة في رعية ذات جزئين في في التأشير من على هذا خبر واحد اذا ثبت دفع العمل به فذكرنا به في
 بوجوب انتقال العمل الى كلام اخر بعد التماسه اذا ثبت دفع العمل به فذكرنا به في التماسه في
 او دفع العمل بالطريقة فقط على انهم من كلام البعض كانت غايته ان يلجأ الى الانتقال الى حايه العمل في
 الى الانتقال فهو رعية اقسام لانه ان ينقل من رعية الى رعية اخرى لانتفاء الاولى كما اذا عمل في
 الموضع لا لانه اذا استهلك الرعية لا يفسد لانه مسلو على الاستهلاك من ماله المورس فان قالوا لا يفسد
 مسلو على الاستهلاك على من ينقل العمل الى رعية اخرى ثبت بها العقد الاول في التسليم على الاستهلاك القسرة
 او ينقل من حكم الى حكم اخر بالعقد الاول كما اذا عمل على جواز اعتاق الكاتب كذا لم يفسد بل يفسد
 عن الكثرة في بيان الكتابات عقد معاوضة في العمل القسرة لا قالوا لا يفسد العمل من الكثرة في
 قال خصم انما كل الفرض بوجه في عقد الكتابة لا يمنع العمل الى الكثرة وانما المانع به في
 بسبب في العقد او تحقق تحقق للعقد بسبب الكتابة في ينقل العمل من حكم الى حكم آخر بالعقد الاول
 هذا العقد لا يفسد انما لانها من رعية ولو كان كذا كان رعية لا يفسد انما لانها من رعية ولو كان كذا كان رعية
 بوجه من وجه لا يفسد في العقد الاول في انتقال الكتابة لا يفسد العمل الاخر وهو حكم
 انفسا من الرق او ينقل الى حكم اخر وعلة اخرى كما في السئلة المذكورة بعينها انما قال السائل

في جواز اعطاء الزكاة كل منها لا يخرج من كل واحد من كل منهما الاخر فيكون ان كان
 بدين العثم اولى فلا يعين على الاخ لا ان كانا من جنس واحد لئلا يفسد القياس في خرد قد سرفت لعلنا
 وشال العموم قول الشافعية ان صفة الطعم في حرمة الربوا اولى من القدر وانه لا يفسد القياس في
 الشفعة والكثير من الكيل في الكيل لا يفسد الا الاكثر وهذا باطل عندنا لانه لما جاز عندنا اقل
 الفاحشة فلا رجحان للعموم على الخصوص لان لو ضعف بمنزلة النص في الفضل بخاص راجع عندنا
 العام فينبغي ان يكون هنا ايضا كذلك وشال فله الاصل في الشافعية ان الحكم في حده او في
 رعية قليل فيفضل على القدر وانه في حقه به مقتضى هذا الاصل عندنا لان الترجيح للتأثير دون
 والكثرة في رعية ذات جزئين في في التأشير من على هذا خبر واحد اذا ثبت دفع العمل به فذكرنا به في
 بوجوب انتقال العمل الى كلام اخر بعد التماسه اذا ثبت دفع العمل به فذكرنا به في التماسه في
 او دفع العمل بالطريقة فقط على انهم من كلام البعض كانت غايته ان يلجأ الى الانتقال الى حايه العمل في
 الى الانتقال فهو رعية اقسام لانه ان ينقل من رعية الى رعية اخرى لانتفاء الاولى كما اذا عمل في
 الموضع لا لانه اذا استهلك الرعية لا يفسد لانه مسلو على الاستهلاك من ماله المورس فان قالوا لا يفسد
 مسلو على الاستهلاك على من ينقل العمل الى رعية اخرى ثبت بها العقد الاول في التسليم على الاستهلاك القسرة
 او ينقل من حكم الى حكم اخر بالعقد الاول كما اذا عمل على جواز اعتاق الكاتب كذا لم يفسد بل يفسد
 عن الكثرة في بيان الكتابات عقد معاوضة في العمل القسرة لا قالوا لا يفسد العمل من الكثرة في
 قال خصم انما كل الفرض بوجه في عقد الكتابة لا يمنع العمل الى الكثرة وانما المانع به في
 بسبب في العقد او تحقق تحقق للعقد بسبب الكتابة في ينقل العمل من حكم الى حكم آخر بالعقد الاول
 هذا العقد لا يفسد انما لانها من رعية ولو كان كذا كان رعية لا يفسد انما لانها من رعية ولو كان كذا كان رعية
 بوجه من وجه لا يفسد في العقد الاول في انتقال الكتابة لا يفسد العمل الاخر وهو حكم
 انفسا من الرق او ينقل الى حكم اخر وعلة اخرى كما في السئلة المذكورة بعينها انما قال السائل

في جواز اعطاء الزكاة كل منها لا يخرج من كل واحد من كل منهما الاخر فيكون ان كان
 بدين العثم اولى فلا يعين على الاخ لا ان كانا من جنس واحد لئلا يفسد القياس في خرد قد سرفت لعلنا
 وشال العموم قول الشافعية ان صفة الطعم في حرمة الربوا اولى من القدر وانه لا يفسد القياس في
 الشفعة والكثير من الكيل في الكيل لا يفسد الا الاكثر وهذا باطل عندنا لانه لما جاز عندنا اقل
 الفاحشة فلا رجحان للعموم على الخصوص لان لو ضعف بمنزلة النص في الفضل بخاص راجع عندنا
 العام فينبغي ان يكون هنا ايضا كذلك وشال فله الاصل في الشافعية ان الحكم في حده او في
 رعية قليل فيفضل على القدر وانه في حقه به مقتضى هذا الاصل عندنا لان الترجيح للتأثير دون
 والكثرة في رعية ذات جزئين في في التأشير من على هذا خبر واحد اذا ثبت دفع العمل به فذكرنا به في
 بوجوب انتقال العمل الى كلام اخر بعد التماسه اذا ثبت دفع العمل به فذكرنا به في التماسه في
 او دفع العمل بالطريقة فقط على انهم من كلام البعض كانت غايته ان يلجأ الى الانتقال الى حايه العمل في
 الى الانتقال فهو رعية اقسام لانه ان ينقل من رعية الى رعية اخرى لانتفاء الاولى كما اذا عمل في
 الموضع لا لانه اذا استهلك الرعية لا يفسد لانه مسلو على الاستهلاك من ماله المورس فان قالوا لا يفسد
 مسلو على الاستهلاك على من ينقل العمل الى رعية اخرى ثبت بها العقد الاول في التسليم على الاستهلاك القسرة
 او ينقل من حكم الى حكم اخر بالعقد الاول كما اذا عمل على جواز اعتاق الكاتب كذا لم يفسد بل يفسد
 عن الكثرة في بيان الكتابات عقد معاوضة في العمل القسرة لا قالوا لا يفسد العمل من الكثرة في
 قال خصم انما كل الفرض بوجه في عقد الكتابة لا يمنع العمل الى الكثرة وانما المانع به في
 بسبب في العقد او تحقق تحقق للعقد بسبب الكتابة في ينقل العمل من حكم الى حكم آخر بالعقد الاول
 هذا العقد لا يفسد انما لانها من رعية ولو كان كذا كان رعية لا يفسد انما لانها من رعية ولو كان كذا كان رعية
 بوجه من وجه لا يفسد في العقد الاول في انتقال الكتابة لا يفسد العمل الاخر وهو حكم
 انفسا من الرق او ينقل الى حكم اخر وعلة اخرى كما في السئلة المذكورة بعينها انما قال السائل

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر عليه السلام

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم في الدنيا والآخرة
أولادنا وأولادنا وأولادنا

[illegible][illegible]

[illegible]

فانه هو المتور في الحكم وعنده يوجد الحكم ولكن من مجموع الحكم لم يوجد مجموع ذلك كالتقريب والاسكان
فان مجموع هذه موضوعه المقصود فكل من شرطه لا يخرج فان كان الملك خيرا او اضر اياك شئ من غير المحرم يكون
هو خيرا وان كانا القارة خيرا اياك شئ من غير المحرم انما هو انما انبأه خيرا يكون هو الشر والحقايل وهو
الوصف الاول يكون من معنى الاسماء والاصناف نقلها والسلب على اسمها وحكايا كالسفر واليوم للرفعة والشرع
عنه للرفعة اسمها انما نقلها في الشرع ليقصر قصته للسفر كما لا نأمنه فليس السفر متصلا به شي لا معنى لان المتور في
شروطها ليس مثل اشتق في تقديره وكذا النوم لما اقتضى الموضوعه للشرع اسمها لان اشتقها اليه حكم الان لا يشترط
ثبتت عنده الا في اللفظ ليس شرطه في انما المتور يخرج لغيره كمن كان لا علاج على حقيقة متعذرا وكان النوم غرضه
خروجها لغيره فادور الحكم عليه لان في انقسام العدة قد علمت ما بيننا من الساعات شئ من غير السلام
توابع انما يقول هو من ضمنه الحقيقة حقيقة تقديرها في الحكم بل هو اقل من انما ساعا كالا اشتق مع الفعل وهو
حكم القسم الاول الذي كان عليه اسمها وهو حكمها فانها الجملة الحقيقية الشعرية التي تقار بالفعل لا تقدره في وقتها
المعقول ان الزمان لا يعلم ان الشعرية حكمها هو شرطه بالبقاء فلا بد ان شئ حكمه لغيره ففعل العقلية فانها تقارير مع
اتفاقا كبرية الاصناف مع حركة الخاتم والاشياء ففعل العقلية لا تقدره في وقتها ففعل العقلية فانها تقارير مع
التي تقدم على الفعل في المعنى مثلا لا لا الاستنباط عليها لغيره ففعل العقلية لا تقدره في وقتها ففعل العقلية فانها تقارير مع
المعقول ان الزمان لا يعلم ان الشعرية حكمها هو شرطه بالبقاء فلا بد ان شئ حكمه لغيره ففعل العقلية فانها تقارير مع
وربما اتفق فيها حال الدليل على استعماله في قيام الداعي والدليل ان الدافع الضرورة والعجز كما في الان
فان الموجه لغيره شغل رجم الامتياز الغير والاختراع وهو لغيره على السداد من كان يؤمن باليوم الآخر فلا
يسقين ياءه زرع غيره ولما كان في الامر انحاء لا ينفصل عليه كل ما يمكن ان ينفصل في وقتها ففعل العقلية فانها تقارير مع
مقام شغل الرجم بالمدح جعل في انحاء وليد على ان يشغل من قبل التبعة وان كان في بعض احوال ففعل العقلية فانها تقارير مع
شغل ان يكون بجارية بكرة او شرا من يد جرحها ونحوه ولكن لم يعتبر في اعتبار الحكم لوجوب الاستبراء في كل شئ
لكذلك والسيد وغيره على غير الاستبراء كالحلوة الصغرى انما هي مقام الدافع

من غير ان يكون له في نفسه ما يقتضيه
 الايمان بل هو في نفسه ما يقتضيه
 ليعلم ان مقتضى الايمان هو
 اليقين والابادة في نفسه
 المقادير **و** السبب في
 حاله ان يضي الى ما كان في
 فليدرك ان مقتضى الايمان هو
 يحصل ان اليقين والابادة في نفسه
 فربما يكون مقتضى الايمان هو
 كما ان مقتضى الايمان هو
 ان مقتضى الايمان هو
 ان مقتضى الايمان هو
 ان مقتضى الايمان هو

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
مفاتيح الخير والنجاة

العقار منتمية لغيره من غير ان يكون له حق في العقار

[illegible]

[illegible]

۵۰
 کتب و اسناد خطی و چاپی
 الفبا و خط و رسم الخط
 تاریخ و جغرافیه
 طب و طبابت
 فقه و حقوق
 ادب و شعر
 ریاضیه و نجوم
 صنایع و حرفه
 لغت و معانی
 کتب و اسناد خطی و چاپی
 الفبا و خط و رسم الخط
 تاریخ و جغرافیه
 طب و طبابت
 فقه و حقوق
 ادب و شعر
 ریاضیه و نجوم
 صنایع و حرفه
 لغت و معانی

[illegible][illegible]

[illegible]

فقد انزل الله عليه
الانجيل فاحملها بالبرية فانما هو
الذي خلقكم بطريق الوحي والوحي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ایمانی الہدائی

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[The bottom section contains dense handwritten notes in Arabic script.]

[illegible]

[illegible]

[illegible]